ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١



العتبة العباسية المقدسة
الهيأة العليا لإحياء التراث

الخزانة

مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق
تصدر عن مركز الشيخ الأنصاري قدس سره للدراسات والتحقيق

العدد العشرون، السنة العاشرة، شهر صفر ١٤٤٨هـ . آب ٢٠٢٦م


بسم الله الرحمن الرحيم



الخزانة

مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق

تصدر عن مركز الشيخ الأنصاري قدس سره للدراسات والتحقيق

العدد العشرون

السنة العاشرة، شهر صفر ١٤٤٨هـ . آب ٢٠٢٦م

العتبة العباسيّة المقدّسة
الهيأة العليا لإحياء التراث
مركز الشيخ الأنصاري للدراسات والتحقيق

العتبة العباسيّة المقدّسة. الهيأة العليا لإحياء التراث. مركز الشيخ الأنصاريّ (قدس) للدراسات والتحقيق.
الخزانة : مجلّة علميّة نصف سنويّة تعنى بالتراث المخطوط والوثائق / تصدر عن مركز الشيخ الأنصاريّ (قدس) للدراسات والتحقيق - كربلاء، العراق : العتبة العباسيّة المقدّسة، الهيأة العليا لإحياء التراث، مركز الشيخ الأنصاريّ (قدس) للدراسات والتحقيق، 1438 هـ . = 2017 -
مجلد : إيضاحيات ؛ 24 سم
نصف سنويّة.- العدد العشرون، السنة العاشرة (آب 2026)-
تتضمّن إرجاعات ببليوجرافيّة.
النصّ باللغة العربيّة ومستخلصات باللغة العربيّة والإنجليزيّة.
ISSN: 2521 - 4586
1. المخطوطات -- الدوريات 2. الدوريات العربيّة--العراق. أ. العنوان.

LCC: Z115.1 .A8378 2026 NO. 20

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة

الترقيم الدوليّ ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ٢٢٤٥ لسنة ٢٠١٧م
كربلاء المقدّسة – جمهورية العراق
صندوق بريد: كربلاء المقدّسة (٢٣٣)

يمكن الإتصال أو التواصل مع المجلة من خلال:
٠٠٩٦٤ ٧٨١٣٠٠٤٣٦٣
للاطلاع على إصدارات مجلة الخزانة ومتابعة جديدها، يُرجى مسح رمز QR أدناه:

سعر البيع
داخل العراق: 10$ - خارج العراق: 15$

الإشراف العام

سماحة السيّد أحمد الصافيّ

رئيس التحرير

السيّد ليث الموسويّ

مدير التحرير

محمّد محمّد حسن الوكيل

سكرتير التحرير

د. حسين هليب الشيبانيّ

هيأة التحرير

د. علي حبيب العيدانيّ (تدقيق اللغة العربية)

د. عمار محمود الكعبيّ (التنسيق والمتابعة)

د. مهدي مجتهديّ (التنسيق والمتابعة)

حسن عريبي الخالديّ (التنسيق والمتابعة)

الإخراج الفنيّ

علي حسين علوان التميميّ

الترجمة الأنكليزية

الشيخ حبيب آل زعتر / لبنان

الهيأة الاستشارية

الأستاذ المتّمرس الدكتور طارق عبد عون الجنابي (العراق)

كلية التربية/ الجامعة المستنصرية

الأستاذ المتّمرس نبيلة عبد المنعم (العراق)

مركز إحياء التراث العلمي العربي / جامعة بغداد

الأستاذ الدكتور أحمد شوقي بنبين (المغرب)

مدير الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط

الأستاذ الدكتور سعيد عبد الحميد (مصر)

وزارة الآثار المصرية

الأستاذ الدكتور فاضل مهدي بيّات (تركيا)

مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)

الأستاذ الدكتور منذر علي المنذري (العراق)

كلية الآداب/ جامعة بغداد

الأستاذ الدكتور وليد محمّد السراقبي (سوريا)

كلية الآداب/ جامعة حماة

الأستاذ الدكتور وليد محمود خالص (الأردن)

مجمع اللغة العربية /عمّان

الأستاذ الدكتور عباس هاني الچرّاخ (العراق)

مديرية التربية/ محافظة بابل

الأستاذ المساعد الدكتور علي فرج العامري (إيطاليا)

كلية العلوم الاجتماعية/ جامعة ميلانو بيكوكا

مكتبة الأمبروزيانا/ ميلانو

شروط النشر

- تنشر المجلّة البحوث العلمية والدراسات المتعلّقة بالمخطوطات والوثائق، والنصوص المحقّقة، والمتابعات النقديّة الموضوعيّة لها.
- يلتزم الباحث بمقتضيات البحث العلميّ وشرائطه في الإفادة من المصادر والإحالة عليها، والأخذ بأدب البحث في المناقشة والنقد، وألّا يتضمّن البحث أو النصّ المحقّق مواضيع تثير نعرات طائفية أو حساسية معينة تجاه ديانة أو مذهب أو فرقة.
- أن يكون البحث غير منشور سابقاً، وليس مقدّماً إلى أية وسيلة نشر أخرى، وعلى الباحث تقديم تعهّد مستقل بذلك.
- يُكتب البحث بخط (Simplified Arabic) بحجم (١٦) في المتن، و(١٢) في الهامش، على أن لا يقل عن (٢٠) صفحة (A4).
- يُقدّم البحث أو النصّ المحقّق مطبوعاً على ورق (A4) بنسخة واحدة مع قرص مدمج (CD)، على أن تُرقّم الصفحات ترقيمًا متسلسلًا.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلّ في صفحة مستقلّة ويضمّ عنوان البحث، وأن لا يزيد الملّخص على صفحة واحدة.
- تُراعى الأُصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة، بإثبات اسم المصدر، واسم المؤلّف، ورقم الجزء، ورقم الصفحة، مع مراعاة أن تكون الهوامش مرقّمة بشكل مستقل في كلّ صفحة.
- يزوّد البحث بقائمة المصادر بشكل مستقل عن البحث، وتتضمّن اسم المصدر أو المرجع أولاً، فاسم المؤلِّف، ويليه اسم المحقّق أو المُراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم الطبعة، فدار النشر، ثم البلد الذي نُشر فيه، وأخيراً تاريخ النشر، ويُراعى في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو البحوث في المجلات، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية.

- تخضع البحوث لبرنامج الاستلال العلمي ولتقويم سريّ لبيان صلاحيتها للنشر، ولا تُعاد إلى أصحابها سواء قُبلت للنشر أم لم تُقبل، على وفق الضوابط الآتية:
- يُبلَّغ الباحث أو المحقّق بتسلّم المادة المرسلة للنشر خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلّم.
- يُبلَّغ أصحاب البحوث المقبولة للنشر بموافقة هيأة التحرير على نشرها وموعده المتوقّع خلال مدّة أقصاها شهران.
- البحوث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تُعاد إلى أصحابها مع الملاحظات المحدّدة، ليعملوا على إعادة إعدادها نهائياً للنشر.
- البحوث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- يمنح كلّ باحث أو محقّق نسخة واحدة من العدد الذي نُشر فيه بحثه، مع ثلاثة مستلات من المادة المنشورة، ومكافأة مالية.

تراعي المجلّة في أولويّة النشر:

١- تاريخ تسلّم رئيس التحرير للبحث.

٢- تاريخ تقديم البحوث التي يتم تعديلها.

٣- تنوّع مادة البحوث كلّما أمكن ذلك.

- البحوث والدراسات المنشورة تعبّر عن آراء أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلّة.
- تُرتَّب البحوث على وفق أسس فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
- يرسل المحقّق أو الباحث الذي لم يسبق له النشر في المجلّة موجزاً عن سيرته العلميّة، وعنوانه، وبريده الإلكتروني؛ لأغراض التعريف والتوثيق، على بريد المجلة الإلكتروني: Kh@hrc.iq
- لهيأة التحرير الحق في إجراء بعض التعديلات اللازمة على البحوث المقبولة للنشر.
- تنتخب هيأة التحرير البحوث المتميِّزة المنشورة في المجلَّة وتتكفّل بإعادة طباعتها بشكل مستقلّ.

بسم الله الرحمن الرحيم

عَقدٌ مَضَىٰ وَالعَهدُ بَاقٍ

رئيس التحرير

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وعلى آله الطيّبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين، أمّا بعد:

فإنّ لكلّ عصرٍ أمانةً تُعرَض، ولكلِّ جيلٍ وديعةً يُمتحن في حفظها؛ وكانت وديعتنا تراثَ أمّةٍ خطّه العلماء بأقلامهم، وأودعوه صحائفهم، وتناقَلته الأيدي على كرِّ العصور، حتّى آل إلينا يحمل بين سطوره نفائسَ أعمارهم، وصفوةَ أفكارهم، وشهاداتٍ على زمانهم.

وما كان لوديعةٍ كهذه أنْ تُترك لمداولة الأيّام، ولا أنْ تُستودَع الرفوفَ حتّى يأكلها النسيان؛ فكان لا بدّ لها من يدٍ تتعاهدها، وعينٍ تتبيّن ذخائرها، وقلمٍ ينهض بحقّها. ومن هذا الشعور وُلدت «الخِزانة» قبل عشرة أعوام؛ لا لتُكثّر من الصحف، ولا لتزاحم المطبوعات بالعناوين، وإنّما لتسهم مع أبناء جلدتها في حفظ هذه الأمانة، ولتجعل من التراث المخطوط عِلمًا يُبصّر به، ونصًّا يُصان، وأثرًا يُستعاد.

وكان من لطف الله بهذه النشأة أنْ قيّض لها منذ مطلعها نفرًا من أعلام التراث، أحاطوها بعين الخبرة، وأمدّوها من حصيلة التجربة، وأقاموا لها من مشورتهم منارًا تهتدي به في مسيرها؛ فكان لهم في تأسيسها وتوجيه خطاها فضلٌ محفوظ، وفي صحائفها أثرٌ مشهود.

ثـمّ أخذت «الخِزانـة» طريقها، فجعلت همّها أنْ تنظـر إلى التراث لا بوصفه صفحـاتٍ عتيقـة، بـل علمًا له أصولـه، ونصوصًـا لهـا أمانتها؛ ففتحـت أبوابها لدراسـة التـراث ورجاله ومصنّفاتـه، ولتحقيـق النصوص وإقامـة ألفاظها على وجههـا، ولنقـد مـا كُتِب فيـه وتمييز صحيحـه من سـقيمه، وللتعريـف بخزائن المخطـوط وفهارسـها وكشّـافات مطبوعاتها، ولمـا يتّصل بالوثيقـة وصورتها وأخبارهـا، حتّـى اجتمعـت فيها أطـرافٌ من العلـم يعضد بعضهـا بعضًا.

ولـم تكـن عنايتهـا بالمخطـوط مقصـورةً علـى أنْ يُقرأ مـا فيه، بـل جاوزت ذلـك إلـى أنْ يُقـرأ هـو نفسـه؛ ورقُـه، ومـداده، وخطُّـه، وجلـده، وعلاماتـه، ومواضـع تداولـه، وآثـار أيـدي مالكيه، ومـا أحاط بـه من قرائن تكشـف عصره ومصـدره ورحلتـه. فالمخطـوط عندهـا ليس متنًا فحسـب، بـل شـاهدًا مكتوبًا علـى حياة العلـم، وكلّ أثرٍ فيـه قد يكون مفتاحًـا إلى حقيقةٍ غابـت عن القارئ.

ولـم تُقـم «الخِزانة» صرحهـا على ثـرى العراق لتجعـل منه حـدًّا لمدادها، فالتـراث أوسـع مـن أنْ تحصره الحـدود، وأبقـى مـن أنْ تسـتوعبه الأوطـان؛ فخرجـت صفحاتهـا مـن العـراق إلـى رحـاب المـشرق والمغـرب، ووصلت مـا بيـن أقصى البـلاد وأدناهـا، واسـتنطقت من أرض فـارس أقلامًـا، وأبحرت فـي الخليـج العربـيّ تحمل إلـى قرّائها نفائـس ما حفظـت خزائنه من آثـار، ثمّ عبـرت البحـار، وهاجـرت صفحاتهـا إلـى أوروبـا، فعـادت منها بنفحـاتٍ من تـراثٍ مهاجـرٍ، وآثـارٍ حملتها أقـلام المغتربيـن بعيدًا عـن مواطنهـا الأولى.

ولـم يكـن القديـم مـن المـكان بمنـأى عـن اهتماماتهـا؛ فشـدّت رحالهـا إلـى الأندلـس، لا بأقـدام المسـافرين، ولكـن بأجنحـة الكتـب وآثـار العلماء، فجالـت فـي رحاب قـصر الحمـراء، واسـتنطقت جدرانـه، ووثّقت مـا بقي فيه مـن شـواهد الحضـارة الإسـلاميّة، لتقـول: إنّ التـراث وإنْ تفرّقـت أوطانـه، فموطنـه كلُّ أرضٍ بقـي فيهـا أثـرٌ مـن علـمٍ، أو شـاهدٌ مـن حضارة.

وهكـذا غـدت «الخِزانـة» على مـدى عقدها جـسرًا تعبر عليه آثار المـشرق

إلى المغرب، وتعود عبره نفحات المغرب إلى المشرق؛ تتعدّد الأوطان في صفحاتها، وتتآلف اللغات في رحابها، ويبقى الجامع بينها ذلك الإرث الذي لا تحدّه حدود.

وهنا، وفي تمام العقد الأوّل، لا تقف «الخِزانة» لتقول: كم عددًا أصدرنا؟ ولا كم بحثًا نشرنا؟ فالأعداد تُحصى، والأوراق تُعدّ، وإنّما الذي يستحقّ أنْ يُسأل عنه ماذا أضفنا إلى ما كان؟ وماذا حفظنا ممّا كان يوشك أنْ يُنسى؟

إنّ التراث لا يطلبُ من أهله أنْ يُعجبوا به، وإنّما يطلبُ أنْ يؤدّوا حقّه.

وحقّه أنْ يُطلَب بتؤدةٍ، ويُقرَأ بأناةٍ، ويُحقَّق بعلمٍ، ويُنقَد بعدلٍ، ويُنسَب بأمانةٍ، ويُصان من عبث المتعجّلين. و ليس المحقِّق مَن أكثر الحواشي، ولا مَن أطال المقدّمات، وإنّما مَن عرف للنصّ قدره، وحفظ للمؤلِّف حقّه، وأوصل للقارئ أمانته.

وفي عصرٍ فترت فيه الهمم عن طول النفَس، واستثقل بعض الناس مشقّةَ التتبّع، وأصبح الوصول إلى المعلومة أيسر من الوصول إلى حقيقتها، تأتي «الخِزانة» لتقول لأهل هذا الشأن: إنّ خدمةَ التراث ليست طريقًا قصيرًا، ولا ثمرةً تُقطف بالعجلة؛ إنّها صحبةٌ طويلةٌ مع الكتب، وملازمةٌ للمصادر، وصبرٌ على اختلاف النسخ، وتعبٌ في استنطاق الورق، وتواضعٌ أمام النصّ.

ويبقى من عمل الباحث ما أحكمه، لا ما أكثره؛ ومن أثر المحقِّق ما صحّحه، لا ما ضخّمه؛ ومن فضل صاحب الصنعة أنْ يترك للنصّ أمانته، وللتاريخ حقيقته، ولمَن يأتي بعده سبيلًا واضحًا.

واليوم، إذ تبلغ «الخِزانة» عامها العاشر، ويبلغ مسيرها عشرين عددًا، فإنّها لا تطوي صفحةً من الماضي، بل تجدّد صفحةً من العهد؛ عهدٌ مع

المخطوط ألّا يُهمل، ومع النصّ ألّا يُحرّف، ومع العالم ألّا يُنسى، ومع الباحث ألّا يُغرى بالشهرة على حساب الأمانة.

وإنْ كان لنا بعد عشر سنين أنْ نستبشر، فليس بما مضى وحده، بل بما لم يُنجز بعد؛ فما زالت في خزائن الأمّة صحائفُ لم تُقرأ، وأسماءٌ لم تُعرّف، وكتبٌ لم تُستنطق، ونصوصٌ تنتظر مَن يردّ إليها وجهها الأوّل.

وفي الختام، فلكلِّ مَن أعان على بلوغ هذه الغاية، من مستشارٍ أسدى رأيًا، وباحثٍ بذل جهدًا، ومراجعٍ أعمل نظره، ومحقِّقٍ أمعن في ضبط نصّه، ومدقِّقٍ صان عبارته، ومَن أخرج العدد إلى صورته، جزيلُ الشكر، وصادق الدعاء؛ فما قامت هذه الصفحات على قلمٍ واحد، ولا بلغت هذا المبلغ بجهدٍ منفرد.

فنسأل الله أنْ يبقي «الخِزانة» خزانةَ علمٍ لا خزانةَ ورق، وأنْ يحفظ بها ما بقي من آثار العلماء، وأنْ يهيّئ لهذا التراث في كلّ عصرٍ رجالًا يعرفون قدر الأمانة قبل قدر الشهرة، وأنْ يرزق القائمين عليها صدق القصد، وتوفيق العمل، وحسن الجزاء.

والحمد لله أوّلًا وآخرًا.

المحتويات

الباب الأول: دراسات تراثية

٢١	صُورَةُ أَمِيرِ المُؤمنِين عليّ عليه السلام فِي كتابِ الفِهرِست لِمُحَمّدِ بنِ إسحاقِ النّديم	د. مهدي مجتهدي أستاذ مساعد في تاريخ وحضارة المجتمعات المسلمة، جامعة فردوسي - مشهد. ليلى عبدي طالبة دكتوراه في تاريخ وحضارة المجتمعات المسلمة، جامعة فردوسي - مشهد. إيران
٤٩	كِتابُ إثبْات الرَّجعَةِ للفَضْلِ بنِ شَاذَان (ت٢٦٠هـ) رِسَالةٌ فِي مُناقَشة صِحَّة نسبَة الأَخبار المَنسُوبَة إلى كِتاب إثبات الرّجعَة للفَضل بنِ شاذان	الشيخ حسن يوسف بن نخي الحوزة العلميّة في النجف الأشرف العراق
١٣٩	العَبِيدُ فِي الصَحرَاءِ الإسْبَانِيَّة نَظرَةٌ وَثَائِقيَّةٌ	د. علي عدنان آل طعمة جامعة أوترخت هولندا
١٩٣	النُّقُوشُ الشِّعرِيَّةُ الأَنْدُلُسِيّةُ فِي قُصورِ الحَمراء بغرناطَة الإسبَانيّة تأليف: الدكتور مرتضى كمال حريجه	عرض: د. صبيح صادق كلية الفلسفة والآداب، جامعة أوتونوما، دي مدريد إسبانيا
٢٢١	دِرَاسَةٌ كُودِيكُولُوجِيّةٌ لِمَخطُوطِ مُدوّنةِ الإمَامِ مَالِكٍ المَكتُوبِ عَلَى الرَّقِّ (كرّاساتُ المَخطُوطِ أنمُوذجًا)	د. أحمد عطية كبير الباحثين بمركز المخطوطات- مكتبة الإسكندريّة مصر
٢٦٧	السَّيِّد هَادِي مُحمّد مَهدِي آل طُعمَة وآثارُهُ فِي خِدمَةِ التُّرَاثِ الإسْلَامِيّ (١٣٢٣ - ١٣٩٦هـ) (١٩٠٥ – ١٩٧٦م)	د. سلمان هادي آل طعمة باحث تراثي العراق

الباب الثاني: نصوص محقّقة

٢٩٩	مُنْتَهَى الشَّرَف في فَضَائِل الكُوفَة وَالنَّجَف. أرجُوزَتَان: (دُرّة الصَّدَف في فَضَائِل النَّجَف وَ الجَوَاهِر المَصْفُوفَةُ في فَضَائِل الكُوفَة) نظم: الدّكتُور حُسَين عَليّ مَحفُوظ	تحقيق مقدام راتب المفرجيّ مؤسسة الوافي للتوثيق والدراسات العراق
٣٤٩	مِن إجَازَاتِ العُلَمَاءِ للسَّيّدِ مُحمّدِ إبراهيمَ ابنِ دلدار عَليٍّ النَقويِّ اللكهنويِّ(ت١٣٠٧هـ)	تحقيق: السيّد ميثم مهديّ الخطيب رحمه الله مركز الشيخ الأنصاريّ قدس سره للدراسات والتحقيق العراق

الباب الثالث: نقد النتاج التراثي

٤١٣	تَحقِيقُ كِتَابِ الفُتُوح لابنِ أعثَم الكُوفِيِّ عَلَى نُسخَةٍ خَطِّيةٍ مِنَ القَرنِ الخَامِسِ الهِجرِيّ دِرَاسَةٌ وصَفِيّةٌ	مونيكا شونليبر معهد ابن سينا للدراسات الشرق أوسطية - المجر ترجمة: الشيخ حبيب زعتر

الباب الرابع: فهارس المخطوطات وكشّافات المطبوعات

٤٣٣	بِبلِيوغْرَافِيَا النُّصُوصِ المُحَقَّقَةِ فِي الرَّسَائِلِ وَالأَطَارِيحِ فِي الجَامِعَاتِ العِرَاقِيَّةِ مِنْ سَنَةِ (١٩٦٦م-٢٠٢٥م) القسم الثاني	علي عدّاي الحسناويّ مركز الشيخ الأنصاريّ قدس سره للدراسات والتحقيق العراق

٥٠١	الـمُتَبَقّي مِـن مَكتَبَـةِ السَّـيِّدِ الحُسَـينِ آلِ بَحرِ العُلُوم تَعريفٌ بِها و بصاحِبِها	محمّد جاسم الموسويّ مركـز تصوير المخطوطات وفهرسـتها في العتبة العباسيّة المقدّسة العراق

الباب الخامس: أخبار التراث

٥٨٣	مِن أَخبَارِ التُّراث	هيأة التحرير

كِتابُ إِثْبَاتِ الرَّجعَةِ للفَضْلِ بنِ شَاذَان (ت٢٦٠هـ)

رِسَالةٌ في مُنَاقَشَةِ صِحَّةِ نِسبَةِ الأَخبارِ المَنسُوبَةِ إلى كتابِ إثباتِ الرّجعَةِ للفَضْلِ بنِ شَاذَانرضي الله عنه

The Book Ithbat al-Rajah by al-Fadl ibn Shadhan (d. 260 AH)

A Treatise on the Authenticity of the Reports Attributed to the Lost Book Ithbat al-Rajah by al-Fadl ibn Shadhan

الشيخ حسن يوسف بن نخي

الحوزة العلمية في النجف الأشرف

العراق

Al-Shaykh hasan Yusuf ibn Nakh

The Islamic Seminary in Holy Najaf

Iraq

الملخّص

يهدف هذا البحث إلى إثبات صحة ما رواه المتأخرون عن الكتاب الأصل المفقود من خلال تتبّع المصادر واستخراج القرائن.

و قد اعتمد البحث منهجًا تحقيقيًا مقارنًا تضمّن دراسة مصادر النقل المتقدمة والمتأخرة، ورصد الفروق بين النقولات، وتحديدًا ما تفرّد بنقله المير لوحي في (كفاية المهتدي).

وقد خلصت الدراسة إلى تأكيد أصالة المرويّات، وردّ الشبهات المثارة بشأن تفرّدات بعض النَقَلة.

Abstract

This research aims to establish the authenticity of what later scholars transmitted from the lost original book by tracing sources and extracting corroborating evidence. The study adopts a comparative, analytical methodology, examining both early and late transmission sources, documenting the differences between the transmitted reports, and particularly analyzing the unique transmissions preserved by al-Mīr Lawḥī in Kifāyat al-Muhtadī. The study concludes by affirming the genuineness of the transmitted materials and refuting the doubts raised concerning certain unique transmissions of individual narrators.

مقدّمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على أشرف خلقه محمّد وآله الطيبين الطاهرين.

أمّا بعد فقد كان كتاب إثبات الرجعة للفضل بن شاذان (رضوان الله عليه) في متناول يد علمائنا المتقدّمين كالمفيد والطوسيّ رحمهما الله، وقد نقلوا بعض أحاديثه في مصنّفاتهم، ومن بعدهم الطبرسيّ رحمه الله، ثم نقل الحرّ العامليّ رحمه الله عن الكتاب الأصل أيضًا في (إثبات الهداة)، وكانت عند معاصره المير لوحي رحمه الله نسخةٌ منه أيضًا انتخب منها الأخبار التي تفرّد بها ولم يروها مَن تقدّمه ووضعها ضمن كتابه (كفاية المهتدي).

ومضافًا إلى ما رواه الحرّ العامليّ بطريقه في إثبات الهداة عن (إثبات الرجعة للفضل بن شاذان) فقد جمع بعض أخباره في رسالة مفردة كتبها بخطّ يده كان قد نقلها عن بعض فضلاء المحدثين.

حُقّقت هذه الرسالة في مجلة تراثنا سنة ١٤٠٩هـ[1]، لكن المحقّق اعتمد في تحقيقه على النسخة المحفوظة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد ضمن مجموعة رقم ٧٤٤٢، التي فرغ من كتابتها ابن زين العابدين محمّد بن حسين الأرمويّ في ثمان ليالٍ بقين من ذي القعدة سنة ١٣٥٠هـ نقلًا عن نسخة صاحب الوسائل المحدّث الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ.

وبين هذه النسخة والنسخة الأصل -بخطّ الحرّ- اختلافٌ يسير ولكنه ذو أهمية، وهذا ما دعا إلى إعادة التحقيق بالاعتماد على النسخة الأصل التي بخطّ صاحب الوسائل الموجودة في مكتبة آية الله الحكيم قدس سره في النجف الأشرف.

وشمل هذا التحقيق مقارنة أخبار إثبات الرجعة في هذه النسخة بنظائرها ممّا رُوي

(١) ينظر مجلّة تراثنا العدد ١٥، (السنة الرابعة - ربيع الثاني - جمادى الاولى - جمادى الآخرة - سنة ١٤٠٩هـ)، تحقيق السيّد باسم الموسويّ.

عن الفضل بن شـاذان، ثم دراسة أسباب التفاوت بينها.

إضافـةً إلـى ردّ بعض الشـبهات حـول مرويات إثبـات الرجعة وما أُثير عـن تفرد المير لوحـي بنسـختها، وأنـه على فـرض الخدش بالمير لوحي، فإنّ هـذا لا يلزم الخدش بكلّ ما رُوي عـن إثبات الرجعة.

المبحث الأول

التعريف بكتاب إثبات الرجعة

للفضل بن شاذان رحمه الله عدة كتب تتناول موضوع الغيبة والرجعة ذكرها علماء الرجال في مصنّفاتهم، منها حسب ما حكاه النجاشيّ رحمه الله: (كتاب إثبات الرجعة)، و(كتاب الرجعة -حديث-)، و(كتاب القائم عليه السلام)، و(كتاب الملاحم)، و(كتاب حذو النعل بالنعل) .. وغير ذلك في هذا الموضوع.

وله كتبٌ في مواضيعَ أخرى منها: (كتاب الإمامة -كبير-)، و(كتاب فضل أمير المؤمنين عليه السلام)، و(كتاب النجاح في عمل شهر رمضان).. وغيرها كثير، حتى حُكي عنه أنّه صنّف مائة وثمانين كتابًا، وكان من المتكلّمين ومن فقهاء الأصحاب (رضوان الله عليهم).

وليست كلّ كتبه كتبَ جمعٍ للأخبار، بل له كتبٌ استدلاليةٌ وكلاميةٌ للمحاجّة والمناظرة، وقد نقل الشيخ الكلينيّ رحمه الله في (الكافي) بعض كلماته الاستدلالية التي تُبيّن دقّة مبانيه وتقدّمه وسبقه لأهل زمانه.

والكتاب محلّ الكلام هو (كتاب إثبات الرجعة) وليس (كتاب الرجعة)، والفرق بينهما أنّ (كتاب الرجعة) موضوعه الحديث، أي أنّه كتاب أخبار، أمّا (إثبات الرجعة) فيظهر من عنوانه أنه كتابٌ استدلاليّ للمناظرة والمناقشة، ويُحتمل أنّ موضوعه إثبات للرجعة – بوصفها عقيدة نقلية - بالحديث، فيكون كتابًا حديثيًّا.

وهذه الكتب ليست موجودة بين أيدينا اليوم، وإنما وردتنا أخبارها متفرّقة؛ إذ اعتمد الأصحاب على أخبار هذه الكتب ورووها في مطاوي كتبهم عن الفضل بن شاذان. نعم توجد بين أيدينا نسخة من كتاب (مختصر إثبات الرجعة)، وهو عبارة عن أحاديث دون تعليقات.

أمّا كتاب (إثبات الرجعة - غير المختصر-) فليس بين أيدينا اليوم كتاب بهذا العنوان، والذي يظهر أنّ الذي اختصر (إثبات الرجعة) كان مبناه في الاختصار انتخاب بعض الأحاديث من الأصل دون نقل تعليقات الفضل بن شاذان، فهذا مراده من الاختصار؛

وعلى كلّ حالٍ فـ(كتاب إثبات الرجعة) ليس كتابَ حديثٍ مثل (كتاب الرجعة) الذي وُصف بأنه كتابُ حديث، لكن لم يصلنا من الكتاب إلا الأحاديث التي فيه.

وأقدم نسخة لـ(مختصر إثبات الرجعة) موجودة بخطّ الحرّ العامليّ رحمه الله قال في ذيلها: (هذا ما وجدناه منقولًا من رسالة إثبات الرجعة للفضل بن شاذان بخطّ بعض فضلاء المحدّثين، وقد قوبل بأصله، حرّره محمّد الحرّ).

والواضح أنّ الحرّ رحمه الله قد اعتمد عليها بعد أنْ عبّر عن صاحبها بأنّه من فضلاء المحدّثين، واحتمل بعضهم أنّه اعتمد على نسخة معاصره المير لوحي، وأنّه هو المقصود بـ(بعض فضلاء المحدّثين) في هذه العبارة، فتكون شهادة الحرّ رحمه الله بفضله شهادة حسٍّ.

ولكن يبقى أنّ مسألة اعتماده على المير لوحي غير حتمية، وأنها موضعُ نقاش، وإنما المؤكّد أنّ الحرّ رحمه الله يرى صاحب المختصر من فضلاء المحدّثين.

وقد أشار الشيخ آغا بزرك الطهرانيّ رحمه الله [1] إلى نسخة الحرّ العامليّ رحمه الله وربطها بمختصر الغيبة للسيّد عليّ النيليّ رحمه الله [2]، وهو من علماء القرن الثامن، واحتمل أنْ يكون مختصر الغيبة هو مختصر كتاب إثبات الرجعة.

ولكن كتاب السيّد النيليّ مطبوع بعنوان (سرور أهل الإيمان في علامات ظهور صاحب الزمان)، وفيه أحاديث كثيرة مرويّة عن كتاب الفضل بن شاذان، وهي مختلفة عن الموجود في مخطوطة الحرّ لمختصر إثبات الرجعة. والظاهر أنّ السيّد النيليّ رحمه الله قد أخذ الأخبار من (كتاب القائم عجّل الله تعالى فرجه الشريف)، وربّما أخذ عن غيره من كتب الفضل بن شاذان رحمه الله المرتبطة بصاحب الأمر عجّل الله تعالى فرجه الشريف، لكن المؤكد أنّ السيّد النيليّ قد نقل عن أحد كتب الفضل رحمه الله التي روى فيها نصوص الأحاديث لا التي كُتبت للمحاجّة؛ لأن ألفاظ الروايات في كتاب السيّد النيليّ أقرب إلى النصّ، وأمّا عبارات الروايات في (إثبات الرجعة) منقولة بالمعنى بلغة محاججة لا بلغة النصّ.

(١) الذريعة، آغا بزرك الطهرانيّ: ٢٠/٢٠١.

(٢) الظاهر أنّ شهرته بـ(النيليّ) غير صحيحة، وهو بهاء الدين السيّد عليّ بن عبد الحميد الحسينيّ النجفيّ، لكننا أوردنا اسمه كما شاع على الألسن ودُوّن على المطبوع من كتبه رحمه الله.

وعلى كلّ حالٍ فنسخة الحرّ العامليّ هي أقدم نسخة بين أيدينا اليوم لـ(مختصر إثبات الرجعة)، وكان عند معاصره المير لوحي نسخةٌ – وكان ضنينًا بها لم يعطِها للعلّامة المجلسيّ رَحِمَهُ اللهُ رغم شدّة طلبه لها[1] - والرأي السائد أنّ نسخة الحرّ هي نسخة المير لوحي، لكن يُحتمل العكس أيضًا بأنّ نسخة المير لوحي أخذها عن الحرّ، ويُحتمل أنْ يكون لكلّ منهما نسخته، فإنّ المير لوحي نقل روايات عن الفضل بن شاذان غير موجودة في نسخة الحرّ العامليّ من (مختصر إثبات الرجعة)، ما يدلّ على أنّ المير لوحي كان عنده شيءٌ آخر يختلف عن الذي عند الحرّ، كما أنّ بعض ألفاظ روايات الحرّ تختلف عمّا رواه المير لوحي في (كفاية المهتدي)، وهناك قرائنُ أخرى تدلّ على أنّ للحرّ نسخةً تختلف عن نسخة المير لوحي، وسيأتي تفصيل ذلك.

(١) كما هو مشهور، ولا أدري ما مدى دقة المعلومة، وقد أشار إلى ذلك الشيخ آغا بزرك الطهرانيّ في (الذريعة: ١٠ /١٦٤).

المبحث الثاني

كيف وصلتنا روايات إثبات الرجعة؟

تقدّم الكلام بأنّ (كتاب إثبات الرجعة) مفقود غير موجود بين أيدينا اليوم، فمن أين وصلت روايات الكتاب إلينا؟ والجواب عن ذلك؛ أنّه يمكن التعويل على عدة مصادر نقلت روايات الكتاب، وهي: (النجم الثاقب) للمحدّث النوريّ، و(كشف الحقّ) للمير محمّد صادق الخاتون آباديّ، و(إثبات الهداة) و(مختصر إثبات الرجعة) للحرّ العامليّ، و(كفاية المهتدي) المعروف بـ(الأربعين) للمير لوحي) وأيضًا: (إرشاد المفيد)، و(غيبة الطوسيّ)، و(إعلام الورى) للطبرسيّ، فهذه أهم المنابع التي يمكن الركون إليها، وتفصيل ذلك:

١. النجم الثاقب للمحدّث النوريّ:

نقل المحدّث النوريّ في (النجم الثاقب) عدّة روايات عن (إثبات الرجعة) للفضل بن شاذان، لكنه صرّح في مقدّمة الكتاب أنه اعتمد على (كفاية المهتدي) في نقل أخبار كتاب (إثبات الرجعة)، حيث ذكر رحمه الله في مقدّمة (النجم الثاقب) بعد تعداده جملة من الكتب المرتبطة ببيان أحوال صاحب الأمر أرواحنا فداه:

«كتاب كفاية المهتدي في أحوال المهدي للسيّد محمّد بن محمّد لوحي الحسينيّ الموسويّ السبزواريّ الملقّب بالمطهّر. والمتخلّص بالنقيبيّ تلميذ المحقّق الداماد، وأكثر ما في هذا الكتاب نقله عن كتاب الفضل بن شاذان، فهو ينقل الخبر سندًا ومتنًا أولًا، ومن ثمّ يترجمه. وكان عنده (غيبة) الشيخ الطرابلسيّ، و(غيبة) الحسن بن حمزة المرعشيّ أيضًا، وما ننقله عن هذه الكتب الثلاثة فإنّما ننقله عن هذا الكتاب»[1] انتهى.

وعليه فالاعتماد على (النجم الثاقب) مبنيّ على الاعتماد على (كفاية المهتدي).

ولكن المهم في الأمر التنبيه على ما ذكره العلّامة المجلسيّ بعد أنْ عدّد المصادر

(١) النجم الثاقب، الميرزا النوريّ: ١/١٢٠.

التي اعتمد عليها في تصنيف البحار، قال رحمه الله: (ثمّ اعلم أنّا سنذكر بعض أخبار الكتب المتقدّمة الّتي لم نأخذ منها كثيرًا لبعض الجهات مع ما سيتجدّد من الكتب في كتاب مفرد، سميناه بمستدرك البحار إنْ شاء الله الكريم الغفّار، إذ الإلحاق في هذا الكتاب يصير سببًا لتغيير كثير من النسخ المتفرّقة في البلاد، والله الموفّق للخير والرشد والسداد).[1]

وكان المحدّث النوريّ - نوّر الله مرقده - قد كتب في سيرة العلّامة المجلسيّ كتابًا سمّاه (الفيض القدسيّ في ترجمة العلّامة المجلسيّ)، فأشار إلى هذه الفقرة من كلام المجلسيّ وتحسّر على فوات العمر وأنْ الأجل لم يمهله لإتمام مستدرك البحار، وذكر أنّ من هذه الكتب التي لو كتب المجلسي استدراكًا على البحار لاعتمد عليها هو (كفاية المهتدي) للمير لوحي. ونصّ كلامه رحمه الله:

وقد عثر (يعني العلّامة المجلسيّ) على كتب كثيرة لم ينقل عنها في البحار، بل ذكرها في المقدّمات، ووجد كتبًا أخرى لم تكن عنده، ولم يمهله الأجل لتأليف المستدرك، ولا بأس بالإشارة إلى أسامي تلك الكتب التي أغلبها موجودة، فلعل الله يوفق أحدًا للإقدام في هذا الأمر المهم الذي فيه إحياء لآثار الأئمة الطاهرين عليهم السلام، فيطّلع عليها ويسهل له جمعها، ولولا اشتغالي بمستدرك الوسائل لكنت أرجو أنْ أكون من فرسان هذا الميدان، ولكن لا أرى الأجل يمهلني والدهر يساعدني، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمرًا.

وقد ذكر بعض تلاميذه في كتاب كتبه إليه جملة من هذه الكتب، وهو موجود في آخر إجازات البحار إلا أنّه ذكر كتبًا كثيرةً من الفقه والكلام...

ثم أخذ المحدّث النوريّ بتعداد الكتب، إلى أنْ ذكر:

الأربعين لمير محمّد لوحي الملقب بالمطهّر المعاصر للعلّامة المجلسيّ، يتضمّن أخبارًا كثيرةً من كتاب الغيبة لفضل بن شاذان النيسابوريّ صاحب الرضا عليه السلام، وكان عنده.[2] انتهى.

(١) بحار الأنوار، العلّامة المجلسيّ: ٤٦/١.

(٢) الفيض القدسيّ للمحدّث النوريّ، وهو مطبوع في ج١٠٢ من البحار طبعة بيروت (ج١٠٥ طبعة قم)، والعبارة المقتبسة واردة في البحار ج٦٠/١٠٢، التنبيه الثاني.

فالمحدّث النوريّ هنا يصرّح بأنّ كتاب الفضل كان عند المير لوحي، وأنّ العلّامة أراد أنْ ينقل من (كفاية المهتدي) ويعتمد عليه لولا أنّ الأجل لم يسعفه رضوان الله تعالى عليه وعلى علمائنا.

والمحدّث النوريّ على علم بموقف المير لوحي من المجلسيّ وأسبابه، وأشار إلى ذلك في عدّة مواضع من كتابه (الفيض القدسيّ)، ورغم ذلك فإنه لم يلغ اعتبار ما رواه عن الفضل بن شاذان، فليس كلّ اختلاف بين العلماء بمسقطٍ للوثاقة! قال النوريّ رحمه الله في (الفيض القدسيّ) بعد أنْ ذكر بعض مكاشفات المولى محمّد تقيّ المجلسيّ (والد صاحب البحار) ومناماته الصادقة، قال رحمه الله: (واعلم أنه قد ظهر من مطاوي الحكايات السابقة وجه ما اشتهر من ميله إلى التصوّف، حتى أنّ معاصره مير محمّد لوحي الملقب بالمطهّر قد أكثر في أربعينه من الطعن عليه وعلى ولده الأجل، ونسبتهما إليه وإلى غيره ممّا لا يليق بهما. وكذا صحة ما صرّح به ولده العلّامة وغيره من براءة ساحته عن ذلك، فإنّ المنفي عنه عقائدهم الباطلة، وآراءهم الكاسدة التي لا يتوهم ميله إليها، وإنّما كان له همّة عليّة وعزيمة قويمة في تهذيب النفس وتخليتها عن الرذائل والملكات الرديّة، وهذا أمر مطلوب محبوب قد أكثر في الكتاب والسنة من الأمر به، بل لا شيء بعد المعارف ألزم وأهمّ منه؛ إذ لا يُنتفع بشيء من العلوم الشرعية بدونه...)[1].

وقال النوريّ أيضًا في الكتاب نفسه بعد أنْ ذكر شطرًا من مناقب العلّامة صاحب البحار: (ثم إنّ من العجب العجاب بعد ذلك كلّه ما صدر من بعض معاصريه، وهو مير محمّد لوحي الملقّب بالمطهّر، في كتابه الأربعين الذي جمع فيه أربعين حديثًا تتعلّق بأحوال الحجّة عليه السلام، وأوضاع الرجعة، فقد أكثر فيه من الإساءة إليه وإلى أبيه المعظّم أعلى الله مقامهما، ونسبهما إلى ما لا يليق بهما من قلّة العلم حتى بالمسائل الأدبية. وهذا داء مزمن دفين في صدور حَسَدة المعاصرين، فقد اطلعنا على نظيره في كلّ عصر...)[2]

(١) الفيض القدسيّ للمحدّث النوريّ، راجعه في المطبوع من بحار الأنوار: ١١٧/١٠٢.

(٢) الفيض القدسيّ للمحدّث النوريّ، راجعه في المطبوع من بحار الأنوار: ٣٤/١٠٢.

وهـذا كلّـه يـدلّ على إلمام المحدّث النوريّ بتفصيل الخلاف الدائر وأسـبابه، وما كان مـن الميـر محمّـد لوحي تجاه العلّامة المجلسـيّ ووالده رحمهما الله، مع ذلك صـرّح بأنّ العلّامة أراد الاعتمـاد فـي (مسـتدرك البحار) على (كفاية المهتـدي)، واعتمد هو عليه في (النجم الثاقـب)، مـا يؤكّـد أنّ هذا الخلاف لم يضـرّ بوثاقته في نقل الأخبار.

٢. كشف الحقّ (الأربعون) لمير محمّد صادق الخاتون آباديّ:

لمؤلّفـه الميـر محمّد صادق خاتون آباديّ المتوفّى سـنة ١٢٧٢هـ، وهو السـيّد محمّد صادق بن السـيّد محمّد رضا بن السـيّد أبو القاسم المدرّس بن السيّد محمّد إسماعيل بن السـيّد محمّد باقر الملّا باشـي بن السـيّد محمّد إسماعيل بن السيّد محمّد باقر بن السيّد إسـماعيل الخاتون آباديّ بن السيّد محمّد إسماعيل الأصبهانيّ.

والسـيّد مير محمّد صادق صاحب (كشـف الحق) كان عالمًا فاضلًا كاملًا، وكان وحيدَ العصـر وفريـدَ الدهـر، وأسـتاذ الـكلّ فـي عصره وأوانه، لـم يُرَ مثلـه في العلـم والزهد، قانـع بأدنـى ما يتعيّشـه، صائم مدة أربعين سـنة، محترز عن اللـذات، صاحب الكرامات الشـافية، وأكثر علماء البلاد من تلامذته، وكان إمام الجامع العباسـيّ مدة اثنتين وثلاثين سـنة، ولم يدخل طول حياته في قصور الحكّام والسـلاطين إلّا ليلة واحدة لأجل المحاجّة مـع الميـرزا علـيّ محمّـد البـاب. أخـذ الفقـه مـن المحقّـق القميّ، والشـيخ محمّـد تقيّ صاحـب الحاشـية علـى المعالم، وقد توفّـي رضي الله عنه ليلة الجمعة في رجـب ١٢٧٢هـ.[١]

وقد نقل السيّد مير محمّد صادق الخاتون آباديّ رحمه الله في كتابه جملةً من روايات (إثبات الرجعـة) للفضـل بـن شـاذان، واحتمل محقّـق كتاب (كفايـة المهتدي) للمير لوحـي أنّ مير محمّد صادق خاتون آباديّ في (كشـف الحق) نقل من كتاب الفضل بن شـاذان مباشـرةً[٢].

ولكـن للإنصـاف فإنّه يحتمـل أنْ الخاتون آباديّ اعتمد في نقله على (كفاية المهتدي) للميـر لوحـي، ولـم ينقـل مـن كتـاب (إثبـات الرجعة) مباشـرةً رغم أنـه لم يصـرّح بذلك.

(١) ينظـر: تراجـم الرجـال، السـيّد أحمـد الحسـينيّ: ٧٢١/٢، ومنتهـى الآمـال، الشـيخ عبـاس القميّ: ١٢٣/٢، (فـي ذريـة الإمـام السـجاد عليه السلام) تعريـب السـيّد هاشـم الميلانيّ.

(٢) مختصر كفاية المهتدي، السيّد المير لوحي: ١١.

والقرينة على ذلك التشابه في مناقشات الأخبار نفسها[1]، كمناقشته لصاحب (كشف الغمة) في حكم ذكر اسم صاحب الأمر عجل الله تعالى فرجه الشريف.

و الواضح أنّ المير محمّد صادق خاتون آباديّ قد وثق بنقل المير لوحي، حيث صرّح في بداية الكتاب أنّه نقل الأحاديث المعتبرة، خصوصًا رواية محمّد بن عبد الجبار الصريحة في أنّ السيّدة نرجس عليها السلام من نسل قيصر الروم، فإنّه قد نقلها مرتين

(١) مثلاً في مناقشة قول الإربليّ رحمه الله في حكم ذكر اسم صاحب الزمان (عجل الله فرجه): إنّي أتعجب من كلام صاحب كتاب كشف الغمة للشيخ الفاضل العادل عليّ بن عيسى الإربليّ عليه الرحمة حيث يقول: من العجيب أنّ الشيخ الطبرسيّ، والشيخ المفيد رحمهما الله قالا: إنّه لا يجوز ذكر اسمه ولا كنيته، ثمّ يقولان: اسمه اسم النبيّ، وكنيته كنيته عليهما الصلاة والسلام، وهما يظنان أنهما لم يذكرا اسمه ولا كنيته، وهذا عجيب. (ينظر كشف الغمة، الإربليّ: ٣٢٦/٣).

ومن العجيب جدًا أنّ هذا الرجل العالم مع كمال وسع معرفته فإنّه قد غفل عن أنّ الإشارة إلى الاسم والكنية شيء، والتلفظ بالاسم والكنية شيء آخر. والحال أنّ عدّة من الأحاديث من تلك الأحاديث المشتملة على النهي عن التسمية والتكنية مثل الحديث السادس والعشرين من أحاديث هذه الأربعين، قد ذكر فيها أنّ خاتم الأوصياء يشترك مع رسول الله صلى الله عليه وآله بالاسم والكنية مثل الحديث المذكور. (ينظر مختصر كفاية المهتدي: ١٠٨).

• وقال الخاتون آباديّ رحمه الله بعد أنْ نقل كلام الشيخ الأربليّ نفسه: «وكم هو عجيب من هذا الفاضل، فمع كمال فضله فإنّه غفل عن هذا المعنى، وهو أنّ الإشارة إلى الاسم والكنية شيء، والتلفظ بالاسم والكنية شيء آخر؛ والحال فإنّ هناك عدة روايات من الأحاديث احتوت على النهي عن التسمية والتكنية، ومع ذلك فإنّه قد ذكر في هذه الأحاديث أنّ خاتم الأوصياء سميّ وكنيّ رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى جميع الأنبياء». (ينظر كشف الحق، الخاتون آبادي: ١٣٢).

• كما قد نقل السيّد نعمة الله الجزائريّ رحمه الله في الأنوار النعمانية كلام الشيخ الإربليّ وأجاب عنه بنحو من جوابهما، قال رحمه الله: «والظاهر أنّ تعجّبه من الشيخين ليس على ما ينبغي؛ لأنّ ذلك القول ليس ذكرًا لاسمه، بل هو تفهيم وتعليم بطريق الإشارة والكناية، ولا يكون من باب ذكر الاسم في مجاري العرف والعادات». (الأنوار النعمانية، السيّد نعمة الله الجزائريّ: ٤٠/٢).

فإنّه كما يحتمل أنّ الخاتون آباديّ قد أخذ الردّ عن المير لوحي، يحتمل أيضًا أنّه أخذه عن السيّد نعمة الله الجزائريّ، وربّما أخذوا جميعًا عن غيرهم، كما لا يحتج بتشابه ألفاظ الخاتون آباديّ والمير لوحي؛ لأنّها ألفاظ المترجِم وليست ألفاظهما.

في الكتاب في الحديث (١) والحديث (٢٣)، مرة لإثبات ولادته، ومرة لحكم ذكر اسمه الشريف عَجَّلَ اللهُ تَعَالَى فَرَجَهُ الشَّرِيف.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المير محمّد صادق خاتون آباديّ ينحدر من أسرة علمية معروفة بالزهد والتقوى، لها ارتباط مباشر بالمجلسيّين الأول والثاني تلمذةً ومصاهرةً، وقد شارك بعضُ آبائه العلامةَ المجلسيّ في تصنيف البحار[1].

وهذا ممّا يقوّي الوجه في الاعتماد على رواية المير محمّد صادق خاتون آباديّ المنقولة عن المير لوحي، فإنّ مَن ردّ روايات المير لوحي ردّها طعنًا فيه واتهامًا له بالتلفيق ووضع الروايات لتسقيط العلّامة المجلسيّ، غير أنّ المير محمّد صادق خاتون آباديّ كان أولى بتوجيه هذه التهمة له، فأرحامه تلامذة المجلسيّ وأصهاره وأسباطه، فإنْ كان في الطعن بالمير لوحي وجه فالخاتون آباديّ أولى به.

٣. كتابا (إثبات الهداة)، و(مختصر إثبات الرجعة) للحرّ العامليّ:

نقل الحرّ العامليّ روايات (إثبات الرجعة) في كتابين هما: (إثبات الهداة)، و(مختصر إثبات الرجعة)، أمّا (إثبات الهداة) فمن تصنيفه، وأمّا (مختصر إثبات الرجعة) فقد استنسخ الحرّ بيده ما وجده منقولًا بخطّ بعض فضلاء المحدّثين.

وتعمدنا التفريق بين الكتابين لأسباب؛ أهمها أنّ النصوص الواردة في (إثبات الهداة) تختلف بنسبةٍ ما عن الوارد في (مختصر إثبات الرجعة)، ما يورث الاطمئنان بأنّ مصدر (إثبات الهداة) مختلف عن مصدر (مختصر إثبات الرجعة).

أمّا (مختصر إثبات الرجعة) فالاعتماد عليه مبنيّ على الاطمئنان بشهادة الحرّ العامليّ رَحِمَهُ اللهُ لصاحب النسخة ووصفه إياه بـ(بعض فضلاء المحدّثين)، ويأتي تحقيقه كاملًا في الفصل التالي.

أمّا (إثبات الهداة)، فقد كان بيد الحرّ العامليّ نسخةٌ من (إثبات الرجعة) اعتمد

(١) أشار إلى ذلك الشيخ عبّاس القميّ رَحِمَهُ اللهُ في (منتهى الآمال: ١٢٠/٢) عند ذكره أعقاب الأمير محمّد إسماعيل الخاتون آباديّ، وأشار هناك إلى المصاهرات والتلمذة بين الخاتون آباديّين والمجلسيّين رحمهم الله جميعًا.

عليها مباشرة أثناء تصنيف كتابه، ويدلّ على ذلك أمور:

الأول: ما ذكره في مقدّمة (إثبات الهداة)، حيث قال: (مقدمة: تشتمل على فوائد مهمة اثنتي عشرة) وعدّد جملةً من الفوائد إلى أنْ قال في الفائدة العاشرة: (في ذكر جملةٍ من كتب أصحابنا الإمامية التي نقلنا منها في هذا الكتاب ومن عرف أحوالها وأحوال مؤلّفيها علم أنّ كلّ حديث منها أو أكثرها محفوفٌ بقرائن كثيرة توجب العلم ولا تقصر عن التواتر، وإنْ تنزلنا قلنا: إنها تسهّل حصول التواتر بأقل مراتب الجمع غالبًا خصوصًا مع عدم المعارض كما هنا، وهذه أسماء الكتب المشار إليها...) ثم بدأ بتعداد الكتب التي نقل عنها، وصرّح بأنّ منها (كتاب إثبات الرجعة للفضل بن شاذان).[١]

ولم يذكر أنّه نقل عن (مختصر إثبات الرجعة)، رغم أنه نبّه مثلًا على أنه نقل عن (مختصر المصباح)، وأشار إلى أنّه اعتمد في مصادره على (تفسير العياشيّ)، وعقّب على ذلك: (لكن الذي وصل إلينا هو النصف الأول، وقد حذف بعض النسّاخ أسانيده)، يعني لو كان اعتمد على (مختصر إثبات الرجعة) أو أيّ مصدر غير الأصل لنبّه على ذلك.

وأشار إلى أنّه نقل عن كتاب (إثبات الرجعة) مباشرةً لا بالواسطة، حيث كان عدّد الكتب التي نقل عنها مباشرةً، ثم عدّد الكتب التي نقل عنها بالواسطة، فقال: «وقد نقلنا من كتب أخرى من مؤلّفات الإمامية لم نرها لكن نقل منها بعض أصحاب المؤلفات السابقة، ونقلنا نحن منها بالواسطة، وبعضها قد رأيته ولم يحضرني عند جمع هذا الكتاب، فمنها: كتاب الدلائل لعبد الله بن جعفر الحميريّ..».[٢]

وقد كرّر الإشارة إلى هذا المطلب في (أمل الآمل) عند ترجمته لنفسه.[٣]

---

(١) إثبات الهداة،الحرّ العامليّ: ٤٨/١، (الفائدة العاشرة).

(٢) إثبات الهداة: ٥٢/١، ذكر الكتب التي نقل عنها بالواسطة أو التي لم تحضره عند جمع الكتاب.

(٣) قال فيه معرِّفًا بكتاب (إثبات الهداة): «كتاب إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات: مجلدان، يشتمل على أكثر من عشرين ألف حديث وأسانيد تقارب سبعين ألف سند، منقولة من جميع كتب الخاصّة والعامّة، مع حسن الترتيب والتهذيب، واجتناب التكرار بحسب الإمكان، والتصريح بأسماء الكتب، وكلّ باب فيه فصول، وفي كلّ فصل أحاديث كتاب يناسب ذلك الباب، نقل فيه من مائة واثنين وأربعين كتابًا من كتب الخاصّة، ومن أربعة وعشرين كتابًا من كتب العامّة، هذا ما نقل منه بغير واسطة، ونقل من خمسين كتابًا من كتب الخاصّة بالواسطة، نقل

فالواضح من عبارات الحُرّ العامليّ رحمه الله أنّه ينقل في (إثبات الهداة) عن كتاب (إثبات الرجعة) للفضل بن شاذان مباشرةً، وأنّ الكتاب كان حاضرًا عنده أثناء جمعه لكتاب (إثبات الهداة)، لا أنّه نقل عنه بالواسطة، ولا أنّه نقل من مختصره.

الثاني: إنّ قائمة مصادر كتابه احتوت على: أصول، و على كتب جمعت أخبار هذه الأصول. وفي موارد اعتماده على الأصول أشار إلى اسم الأصل، وأشار إلى أسماء الكتب التي نقلت عن الأصول؛ ولو كان اعتمد على (كفاية المهتدي) لذكر ذلك وما ادّعى اعتماده على (إثبات الرجعة) والكتاب ليس عنده! فإنّه ليس من الأمانة أنْ يذكر (كمال الدين والأمالي والغيبة)... ونحوها، وحين يأتي إلى (كفاية المهتدي) يهمله ويذكر الفضل بن شاذان دون طريقه إليه!

الثالث: ما صرّح به في مقدمة (إثبات الهداة) من تواتر الطرق إلى الكتب التي اعتمد عليها في كتابه، حيث قال ضمن فوائده: «التاسعة: اعلم أنّ لنا طرقًا إلى رواية الكتب التي نقلنا منها، والأحاديث التي جمعناها قد ذكرنا بعضها في كتاب (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة) وغيره، ولا حاجة إلى ذكرها هنا؛ لأنّ هذه الأخبار وهذه الكتب متواترة، وقد ابتدأنا باسم من نقلنا من كتابه، ومَن أراد الطرق فقد دللناه عليها فليرجع إليها».[1]

وهذا التواتر - وإنْ كان منقولًا ولا نعرف المقدار الذي تحقّق به التواتر عند الحرّ رحمه الله - إلّا أنّه على كلّ حال لا يكون أقلّ من طريقين، إذ التواتر لا يمكن أنْ يتحقّق بأقلّ من ذلك!

وعليه فإنّه لا يمكن الشكّ أنّ للحرّ طريقًا آخر إلى (إثبات الرجعة) - إنْ لم يكن أكثر من طريق- قد نقل منه أخبار الكتاب، فالأمر غير منحصر بالمير لوحي ولا بالوجادة!

منها بواسطة أصحاب الكتب السابقة، ونقل من مائتين وثلاثة وعشرين كتابًا من كتب العامّة بالواسطة؛ لأنه نقل منها بواسطة أصحاب الكتب السابقة، حيث نقلوا منها وصرّحوا بأسمائها، فذلك أربعمائة وتسعة وثلاثون كتابًا، بل نقل من كتب أخرى لم تدخل في العدد عند تعداد الكتب، وقد صرّح بأسمائها عند النقل منها». (أمل الآمل: ١٤٣/١).

(١) إثبات الهداة: ٤٨/١، (الفائدة التاسعة).

الرابع: لو كان اعتمد على (كفاية المهتدي) لنقل مروياته التي تفرّد بها المير لوحي عن (غيبة) الطرابلسيّ و(غيبة) المرعشيّ وسائر متفرّداته، لكنّه لم ينقل عنهم ولم يُشِر في المقدمة إلى هذه المصادر رغم تعلّق غرض الكتاب بذلك، اللهمّ إلّا أنْ يكون لا يثق بمرويات (كفاية المهتدي)، فعلى ذلك لا معنى ليروي عنه مطلقًا لا عن (إثبات الرجعة) للفضل بن شاذان، ولا عن (غيبتي) الطرابلسيّ والمرعشيّ.

الخامس: ما ذكره بعد الرواية الثانية من (مختصر إثبات الرجعة) مصوّبًا سندها، فقد ورد السند هكذا: (حدّثنا محمّد بن أبي عُمَير، عن حمّاد بن عيسى، عن أبي شعبة الحلبيّ، عن أبي عبد الله، عن أبيه محمّد بن عليّ، عن أبيه عليّ بن الحسين)، فقال الحرّ مصوّبًا: (أقول: صوابه حمّاد بن عثمان).

ولا وجه لهذا التصويب إلّا أنْ نقول بأنّ نسخةً أخرى من (إثبات الرجعة) كانت عند الحرّ العامليّ، فصوّب اسم حمّاد بن عيسى بعد المقابلة بها، وإلّا فحمّاد بن عيسى يروي عن ابن أبي شعبة الحلبيّ، ويروي عنه ابن أبي عُمَير[١]، فلا قرينة في السند على حمل الرواية على غيره.

السادس: أنه ذكر في (هداية الأمة) أنه وصلت له رسالة الفضل بن شاذان في الرجعة، وهي معتمدة ولم ينقل منها لقلّة ما فيها من نصوص الأحكام الفرعية النظرية[٢]، وتاريخ تأليف (هداية الأمة) غير مذكور، إلاّ أنّه بعد وسائل الشيعة الذي فرغ من تأليفه ١٠٨٢هـ.

وفي (هداية الأمة) ذكر أنّ من المصادر التي اعتمد فيها على نقل أحاديث الكتاب (كتاب النوادر للثقة الجليل أحمد بن محمّد بن عيسى)[٣]؛ ونسخة من هذا الكتاب موجودة في مجموع الحرّ نفسه الذي فيه (مختصر إثبات الرجعة)، وتملّكه سنة ١٠٨٧هـ، لكنْ ذكر في ذيل تلك النسخة أنّه قابلها بنسختين من نسخ النوادر[٤].

(١) ينظر معجم رجال الحديث، السيّد الخوئيّ: ٢٤٣/٧.

(٢) ينظر هداية الأمة، الحرّ العامليّ: ٥٥٠/٨.

(٣) ينظر هداية الأمة: ٥٤٨/٨.

(٤) ستأتي صورة المخطوطة في الفصل التالي.

كما ذكر أنّه اعتمد على (كتاب سُليم بن قيس الهلاليّ)[١]، وكتاب سُليم موجود أيضًا في المجموع نفسه الذي فيه (مختصر إثبات الرجعة)، وتملّكه الحرّ سنة ١٠٨٧هـ أيضًا وقابله بنسخة أخرى مصحّحة.

والمقصود أنّ جملةً من الكتب التي كانت عند الحرّ العامليّ رحمه الله وقت تصنيفه هداية الأمة)، تملّك نسخًا منها لاحقًا مرةً أخرى، وتعدّد نسخه على الكتاب الواحد ليس بعزيز.

ومن تلك الكتب (إثبات الرجعة)، حيث كتب في ذيل نسخة (مختصر إثبات الرجعة): (هذا ما وجدناه منقولًا من رسالة إثبات الرجعة للفضل بن شاذان بخطّ بعض فضلاء المحدّثين وقد قوبل بأصله)، وهذا يدلّ على أنّ هناك أصلًا كان عنده يقابل عليه النسخة التي أخذها من بعض فضلاء المحدّثين، كما يحتمل أيضًا أنْ تكون المقابلة من المستنسخ نفسه، فيما لو شهد بالاستنساخ أولًا والمقابلة ثانيًا لتوثيق ما استنسخ.

نعم في (كشف التعمية) (١٠٧٧هـ) و(الإيقاظ من الهجعة) (١٠٧٩هـ) لم ينقل عن (اثبات الرجعة)، ربّما لاختصار الكتابين واستيفاء المطلوب بالمقدار الذي نقله من أخبار فلا حاجة للمزيد[٢]، ولقلّة أحاديث كتاب (إثبات الرجعة) المرتبطة بموضوع الكتابين -كما سيتبّين-[٣]، وربما لأنّ كتاب الفضل بن شاذان لم يكن عنده وقتها.

٤. كتاب كفاية المهتدي أو الأربعين للمير لوحي:

وصاحب الكتاب كان معروفًا بالعلم والورع، وكان موضع ثقة إلّا أنّه طعن على العلّامة المجلسيّ ووالده (رضوان الله عليهما) في عدّة من مؤلّفاته منها (كفاية المهتدي)، وهي ليست بالسقطة العابرة إلّا أنّ مثل ذلك يقع بين العلماء، والمؤكّد

(١) ينظر هداية الأمة: ٥٤٩/٨.

(٢) (كشف التعمية) كتيب صغير الحجم طُبع في نحو (١٢٠) صفحة، أمّا (الإيقاظ من الهجعة) فمجلد واحد من (٤٠٠) صفحة تقريبًا.

(٣) هناك حديث واحد كان من الضروري إيراده في كشف التعمية، وهو الحديث المتضمّن هذه العبارة: «فلا يحلّ لأحد أنْ يسميه باسمه أو يكنيه بكنيته قبل خروجه صلوات الله عليه»، لذا فإنّه يبعد أنْ يكون الكتاب بين يديه أثناء تأليفه كشف التعمية ولا ينقل هذا الخبر إلّا أنْ يكون ذلك عن سهو وغفلة.

على كلّ حال أنّ المير لوحي كان موضع ثقة معتمدًا عليه فيما ينقل.

نعم خلافًا لما هو مأثور في سيرته من الثناء عليه ضعّفه بعض المتأخرين وشكّك في وثاقته واتّهمه في روايته، وهذا غير تامّ، ولا ننفي أنّ ما صدر منه تجاه العلّامة المجلسيّ كان سقطة وزلّة ليست بالهيّنة.

وزعم بعضهم أنّ المير لوحي كان يدّعي أنّه تفرّد بروايات (إثبات الرجعة) وهذا غير صحيح، مثلًا ذكر في كتابه ما نصه: «وليعلم أنّ من مؤيّدات هذا الحديث ما رواه الشيخ عالي الشأن أعني الفضل بن شاذان (عليه الرحمة والغفران) في كتاب (إثبات الرجعة)، ونقله الشيخ رفيع الدرجة والمؤيد بالتأييدات القدّوسية الشيخ أبو جعفر الطوسيّ (عليه الرحمة) عنه في كتاب (الغيبة) بهذا الطريق: عنه، عن سيف بن عميرة، عن بكر بن محمّد الأزديّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال...»[1].

وموضع الشاهد أنّ المير لوحي لم يدّعِ تفرّده بهذا الكتاب، بل ذكر أنه كان موجودًا عند الشيخ الطوسيّ رحمه الله.

نعم ادعّى المير لوحي تفرّده بنقل بعض أحاديث الفضل بن شاذان، فرواها في أربعينه فضلًا عمّا لم ينفرد به، قال رحمه الله في المقدّمة: فكان أكثر توجّهي منصبًّا على حفظ أربعين حديثًا، وألزمت نفسي على قدر الوسع والإمكان أنْ أنقل كلّ حديث انفرد به الفضل بن شاذان عليه الرحمة والغفران ولا يوجد له مؤيد لذلك الحديث.[2]

٥. إرشاد المفيد.

٦. غيبة الطوسيّ:

نقل الشيخ الطوسيّ رضوان الله عليه جملةً من أحاديث الفضل بن شاذان في كتاب (الغيبة)، وأشار المير لوحي في (كفاية المهتدي) إلى أنّ الشيخ نقلها عن (إثبات

(١) مختصر كفاية المهتدي: ٢١٠.

(٢) ينظر مختصر كفاية المهتدي: ٤٤، وقد وردت هذه المقدمة في بعض نسخ (كفاية المهتدي) على نقيض المنقول هنا، وأنه ذكر اعتماده على (ما لا ينفرد به) عن الفضل بن شاذان، وهذه النسبة إلى المير لوحي واضحة البطلان بدليل الوجدان قبل كلّ شيء، وبمقارنة أحاديثه مع ما ورد في سائر المصادر، فضلًا عن الرجوع إلى سائر مخطوطات (كفاية المهتدي).

الرجعة)، والذي يورث الجزم بأنّ مصدره في أخبار الفضل بن شاذان كتاب (إثبات الرجعة) ما ذكره في الفهرست؛ قال رحمه الله: (الفضل بن شاذان النيشابوريّ، فقيهٌ متكلّمٌ، جليلُ القدر، له كتب ومصنّفات، منها...) وذكر جملة من مصنّفاته إلى أنْ قال: (وكتاب في إثبات الرجعة...) وذكر نحوًا من خمسة وثلاثين كتابًا في موضوعات متعدّدة ليس فيها كتابٌ يتعلّق بالغيبة والرجعة وصاحب الأمر صلوات الله عليه إلّا (إثبات الرجعة)، ثمّ قال: (أخبرنا برواياته وكتبه هذه أبو عبد الله المفيد رحمه الله، عن محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه، عن محمّد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن عليّ بن محمّد بن قتيبة، عنه. ورواها أيضًا محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه، عن حمزة بن محمّد العلويّ، عن أبي نصر قنبر بن عليّ بن شاذان، عن أبيه، عنه).[١]

والمستفاد من هذا الكلام أنّ روايات غيبة الطوسيّ المرويّة عن الفضل بن شاذان مباشرةً منقولة عن (إثبات الرجعة) بهذا الطريق، ولا تصحّ دعوى نسبتها إلى كتب الفضل الأخرى المرتبطة بصاحب الأمر عليه السلام، ككتاب الرجعة، وكتاب القائم، وكتاب حذو النعل بالنعل، وكتاب الملاحم؛ إذ لم يذكرها ولم يذكر طريقًا إليها.

فمثلًا ذكر الشيخ الطوسيّ في (الفهرست) في ترجمة الشلمغانيّ طريقه إلى كتاب التكليف، ولم يذكر كتابًا غيره للشلمغانيّ[٢]، لكن في كتاب (الغيبة) روى عن كتاب (الأوصياء) للشلمغانيّ خبرين[٣]، غير أنه لمّا لم يكن قد ذكر طريقه في (الفهرست) إلى كتاب (الأوصياء) نبّه في المرتين على أنّه ينقل عن كتاب (الأوصياء)؛ كي لا يتوهّم القارئ أنه ينقل عن كتاب (التكليف).

والأمر نفسه فيما ينقله عن الفضل بن شاذان؛ إذ لو نقل عن غير الكتب المذكورة في (الفهرست) لنبّه على ذلك، ولمّا لم ينبّه عُلم أنه رحمه الله لا ينقل إلّا من أحد الكتب المشار إليها في (الفهرست)، هذا ما يورث الجزم بأنّ الشيخ في (الغيبة) كان ينقل عن (إثبات الرجعة).

(١) ينظر الفهرست، الطوسيّ: ١٩٧، تحت رقم ٥٦٣.

(٢) ينظر الفهرست: ٢٢٤، تحت رقم ٦٢٧.

(٣) ينظر الغيبة، الشيخ الطوسيّ: ٢٤٥ و ٣٤٣.

ثمّ إنّ الشيخ المفيد رحمه الله كان قد روى جملةً من روايات الفضل بن شاذان في موضوع الغيبة في (الإرشاد)، وهي روايات الطوسي في (الغيبة) نفسها، وطريق الطوسيّ إلى (إثبات الرجعة) للفضل بن شاذان يمرّ بالمفيد كما تقدّم، وهذا يدلّ على أنّ الشيخ المفيد أيضًا اعتمد على (إثبات الرجعة) في هذه الأخبار، لا على غيره من كتب الفضل بن شاذان.

ومن مؤيّدات ذلك أنّ السيّد عليًّا النيليّ رحمه الله [1] نقل جملةً من روايات الفضل بن شاذان، لكن من كتاب القائم، وبإجراء بعض المقارنات يتبيّن أنّ منبع الشيخين المفيد والطوسيّ كان (إثبات الرجعة) لا غيره من كتب الفضل، وسيأتي بيان ذلك.

٧. إعلام الورى:

نقل الشيخ الطبرسيّ رحمه الله في (إعلام الورى) جملةً من روايات الفضل بن شاذان المرويّة في كتاب (إثبات الرجعة)، ولم يذكر إنْ كان الأصل عنده أو أنّه نقلها من كتب الأصحاب؛ لكن ألفاظ الروايات تختلف جزئيًّا عن ألفاظ الشيخ الطوسيّ؛ ما يرجّح القول بأنّ طريقه إلى الكتاب مختلف عن طريق الطوسيّ.

ومن الأمور التي تؤيّد أنّ نسخة من (إثبات الرجعة) كانت عند الطبرسيّ ما حكاه قائلًا: «وقد جاء في الأخبار: أنّه لا يحلّ لأحد أنْ يسمّيه باسمه، ولا أنْ يكنّيه بكنيته إلى أنْ يزيّن الله تعالى الأرض بظهوره وظهور دولته» [2].

---

(١) من علماء القرن الثامن الهجريّ، له عدة مؤلّفات منها كتاب سرور أهل الإيمان، وفي هذا الكتاب تحقيق مهم في مقدمته للشيخ قيس العطّار، وقد روى العلّامة المجلسيّ عنه عدّة روايات في البحار.

وصرّح السيّد النيليّ في كتابه أنه ينقل عن كتاب القائم للفضل بن شاذان، كما أنّ تلميذه الشيخ حسن بن سليمان الحليّ صاحب مختصر بصائر الدرجات نقل من كتاب القائم عن الفضل بن شاذان في كتابه المحتضر.

(٢) إعلام الورى، الشيخ الطبرسيّ: ٢١٣/٢، في ذكر اسمه، و كنيته، و لقبه عليه السلام.

نعم ورد في (الكافي الشريف، الشيخ الكلينيّ: ٥٢٦/١) أنّ الخضر شهد بإمامة صاحب الأمر عليه السلام، وذكر أنّه لا يكنّى ولا يسمّى حتى يظهر أمره، فيملأها عدلًا كما ملئت ظلمًا وجورًا، ولا تنطبق هذه الرواية على كلام الشيخ الطبرسيّ، فليس فيها تحريم التكنية، وإنما تحرّز الخضر عنها، وهو أعم من الحرمة والكراهة.

والأخبار الواردة في عدم جواز تسميته عليه السلام إلى أنْ يُظهر الله عزّ وجلّ أمره كثيرة، لكن لم أعثر على خبر ينهى عن تكنيته حتى ظهوره إلّا خبر الفضل بن شاذان، عن محمّد بن عبد الجبار المرويّ في (إثبات الرجعة).

وقول الطبرسيّ هذا يدلّ على أنّه كان مطّلعًا على هذا الخبر، لكنه لم يورده؛ لأنه أورد أخبارًا أخرى في ولادته عليه السلام تُغني عن رواية هذا الخبر.

وعلى ذلك لا يكون الطبرسيّ قد روى أحاديث (إثبات الرجعة) عن (غيبة الطوسيّ)؛ لأنّ هذا الخبر غير مرويّ فيها، وإنما يكون الطبرسيّ مطلعًا على الأصل، يروي عنه - مضافًا إلى قرائن أخرى تؤيد ذلك بمقارنة مرويات الطوسيّ والطبرسيّ عن الفضل بن شاذان -، والمهم على كلّ حال أنه كان متقدمًا على المير لوحي، ما يبطل دعوى تفرّد المير لوحي بكتاب الفضل بن شاذان.

المبحث الثالث

إعادة كتابة روايات (مختصر إثبات الرجعة)

سنورد في هذا المبحث:

أوّلًا: الصور الضوئية للمخطوطة.

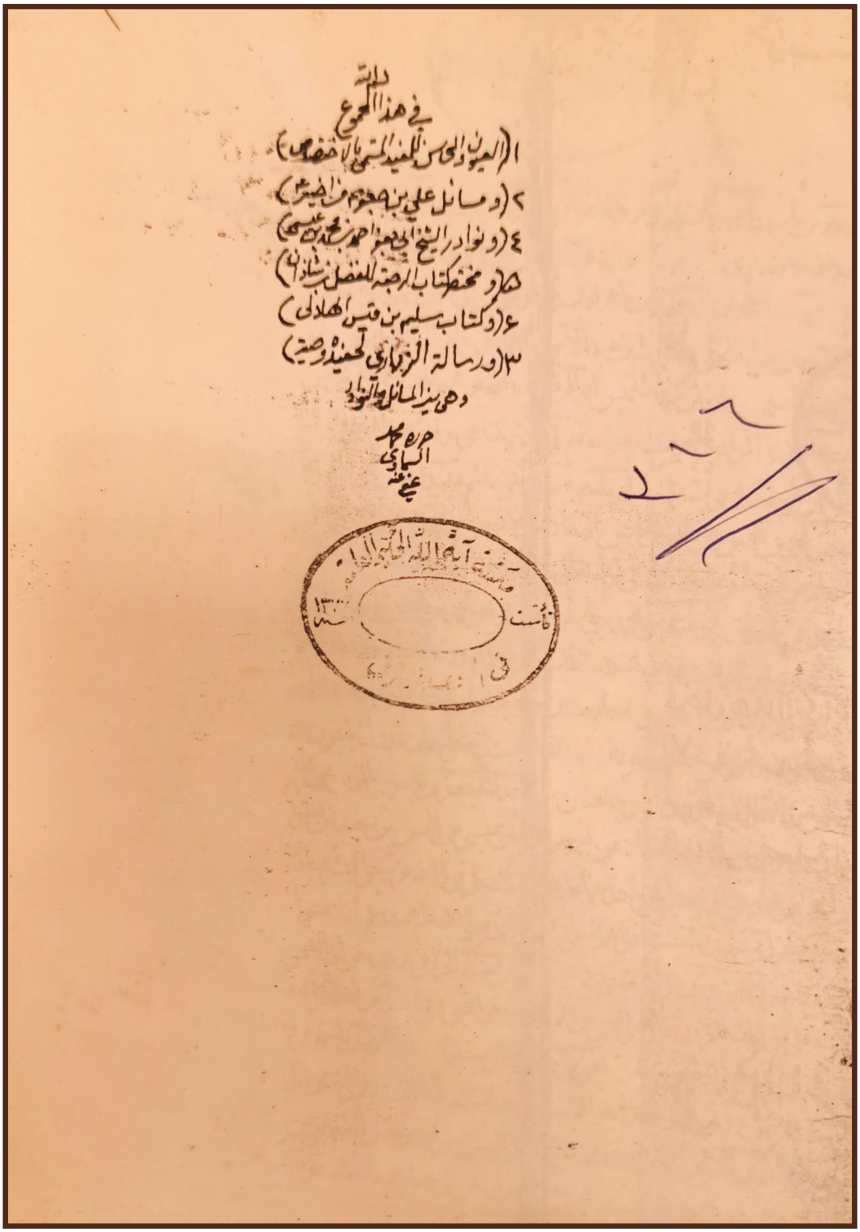
ثانيًا: إعادة كتابة الروايات مع علامات الترقيم والفواصل، ثم التعليق عليها.

أولًا: الصور الضوئية للمخطوطة:

وهي مخطوطات للحرّ العامليّ في مجموعة واحدة، والصور التي سنرفقها: غلاف المجموعة، وبعض الصفحات من سائر المخطوطات، ومخطوطة (مختصر إثبات الرجعة) كاملةً.

والملاحظ أنّ مخطوطات هذه المجموعة تملّكها الحرّ العامليّ سنة (١٠٨٧هـ)، ونسخت أيضًا في السنة نفسها، إلّا نسخة (مختصر إثبات الرجعة) فليس عليها تاريخ، لذا يرجّح أنها نُسخت في السنة نفسها.

ويلاحظ أيضًا أنّ مخطوطات هذه المجموعة كُتبت بخطوط مختلفة، لكن الحرّ رحمه الله ذيّل بعضها بتعليقه وبخطّه، إلا مخطوطة (مختصر إثبات الرجعة) فإنّه حرّرها وذيّلها بخطّه المبارك.



(صورة ١ : غلاف المجموعة)



بسم الله

دخل هذا الكتاب في ملك الاقل الاذل

الاحقر محمد بن مبارك بن علي بن عبد الله

بن حميدان عفى عنهم بمحمد وعترته

الطاهرين صلى الله عليهم اجمعين

ثم انتقل لملك الاقل حسن

محمد بن مبارك بن علي بن عبد الله

بن ناصر بن حميدان الجارودي

انتقل في ملك الراجي

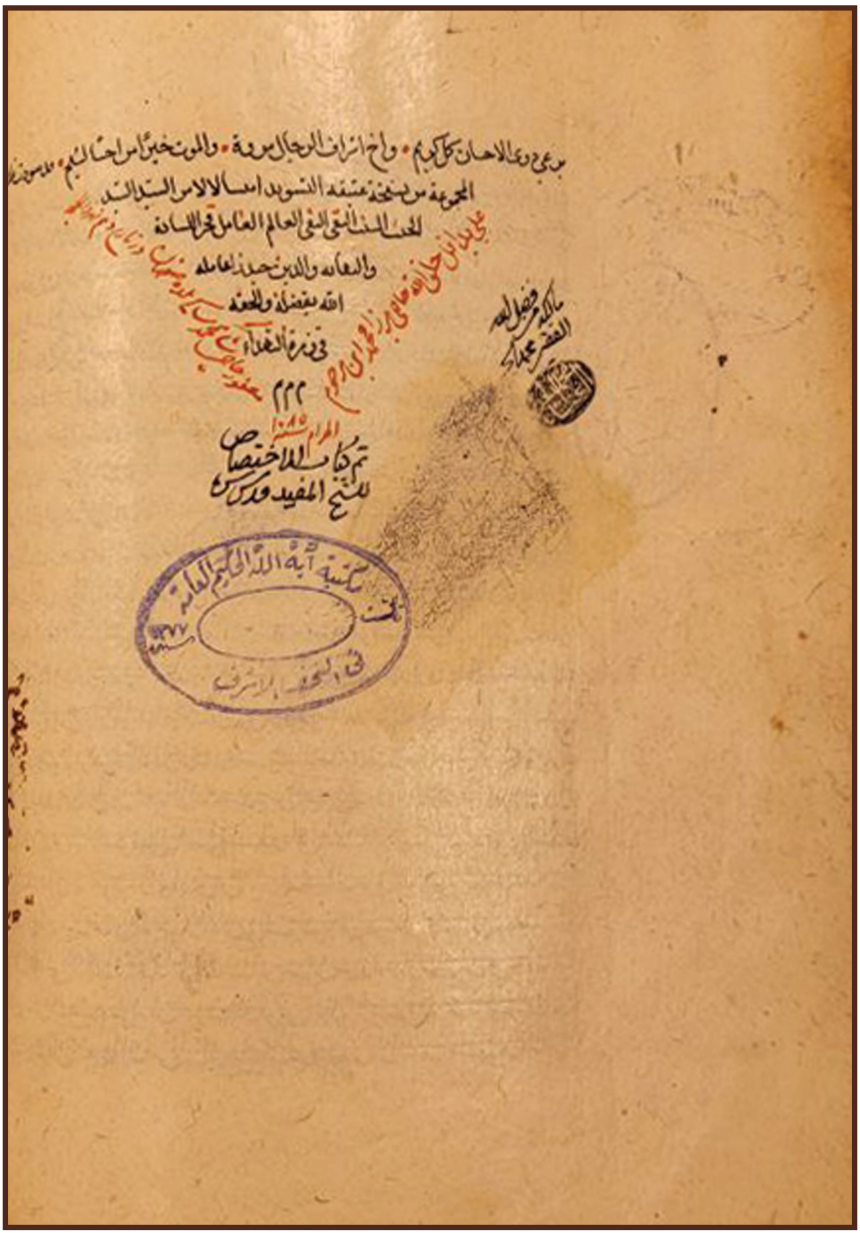
عفو ربه الودود علي

بن عبد الله بن محمد علي بن

حسن ابو العود

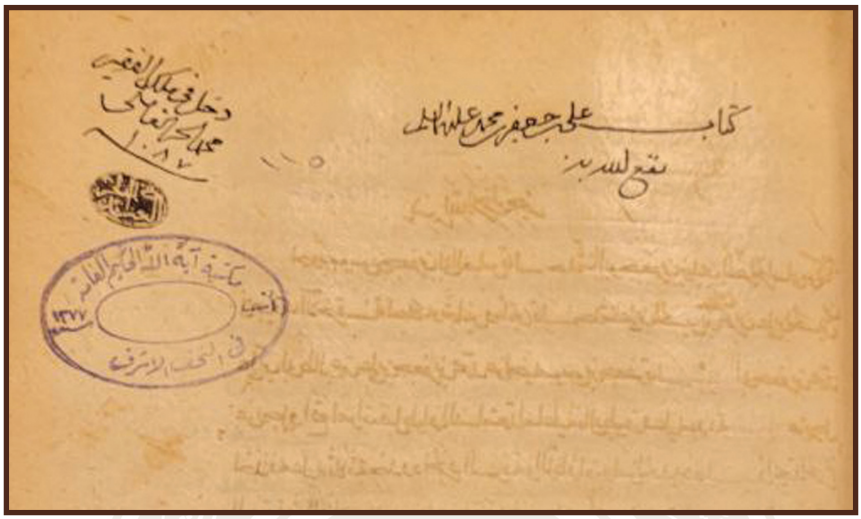
وقف

(صورة ٢: الصفحة الأولى من مخطوطة الاختصاص، تملّكها الحرّ العامليّ ١٠٨٧هـ)

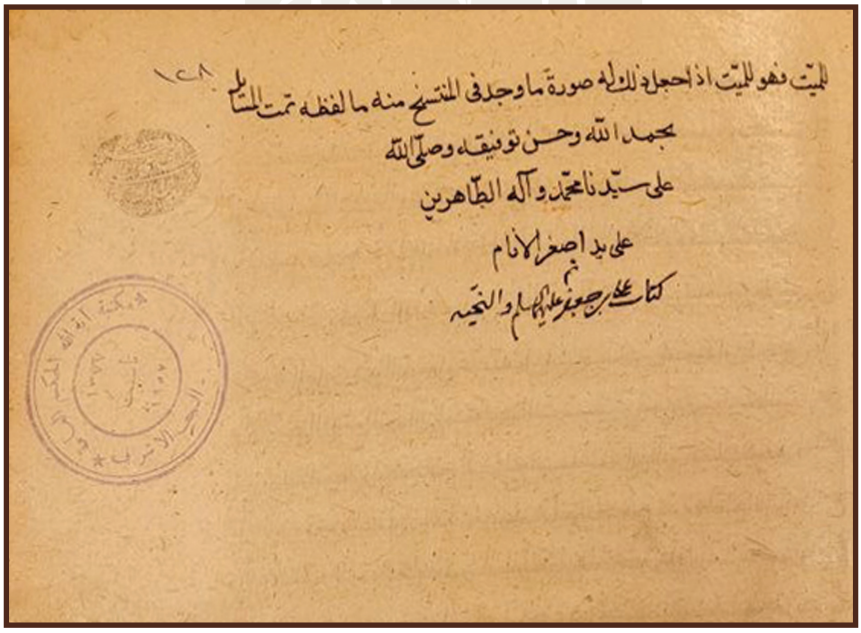


صورة ٣: الصفحة الأخيرة من مخطوطة الاختصاص، كُتبت في العاشر من ذي الحجة ١٠٨٧هـ)

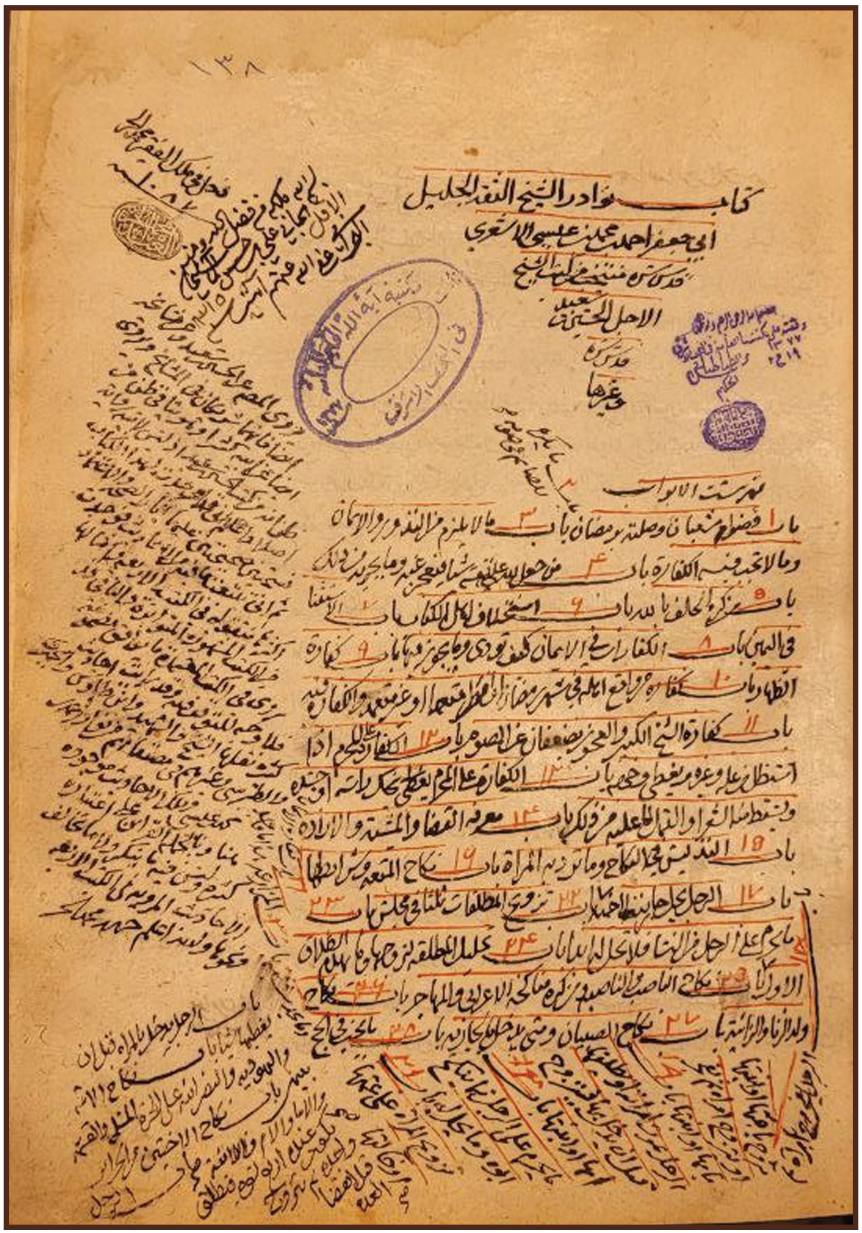
تنبيه: سنة الكتابة ١٠٨٧هـ وليست ١٠٨٥هـ وهي في الورق أوضح من الصورة الضوئية.



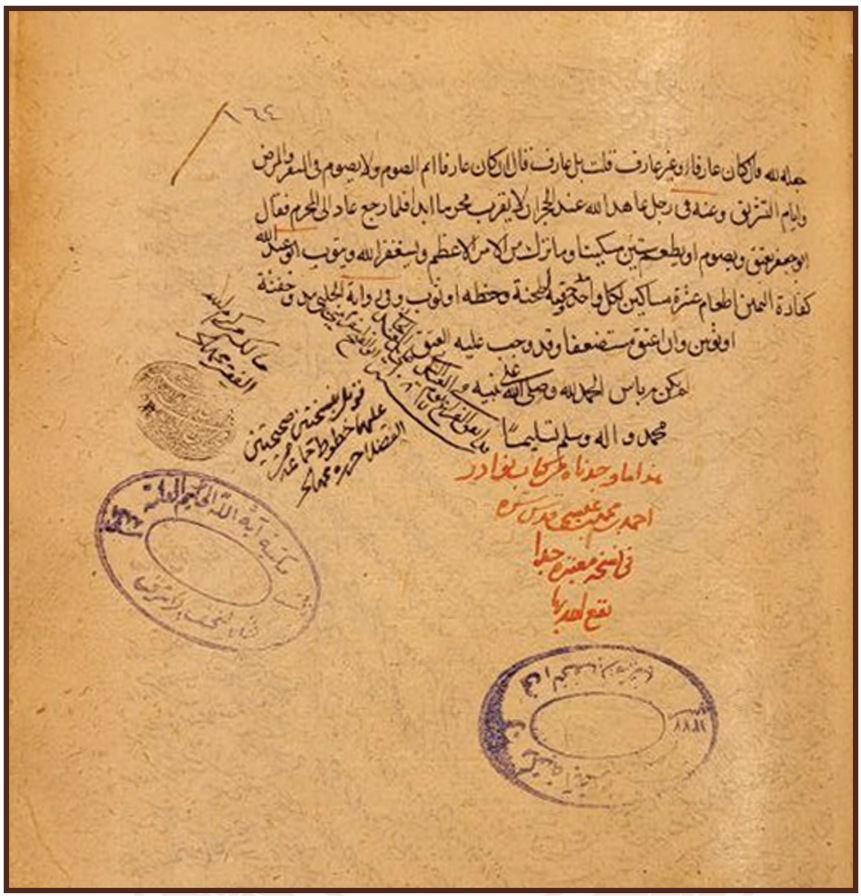
(صورة ٤: الصفحة الأولى من مسائل عليّ بن جعفر، دخل في ملك الحرّ ١٠٨٧هـ)



(صورة ٥: الصفحة الأخيرة من مسائل عليّ بن جعفر)

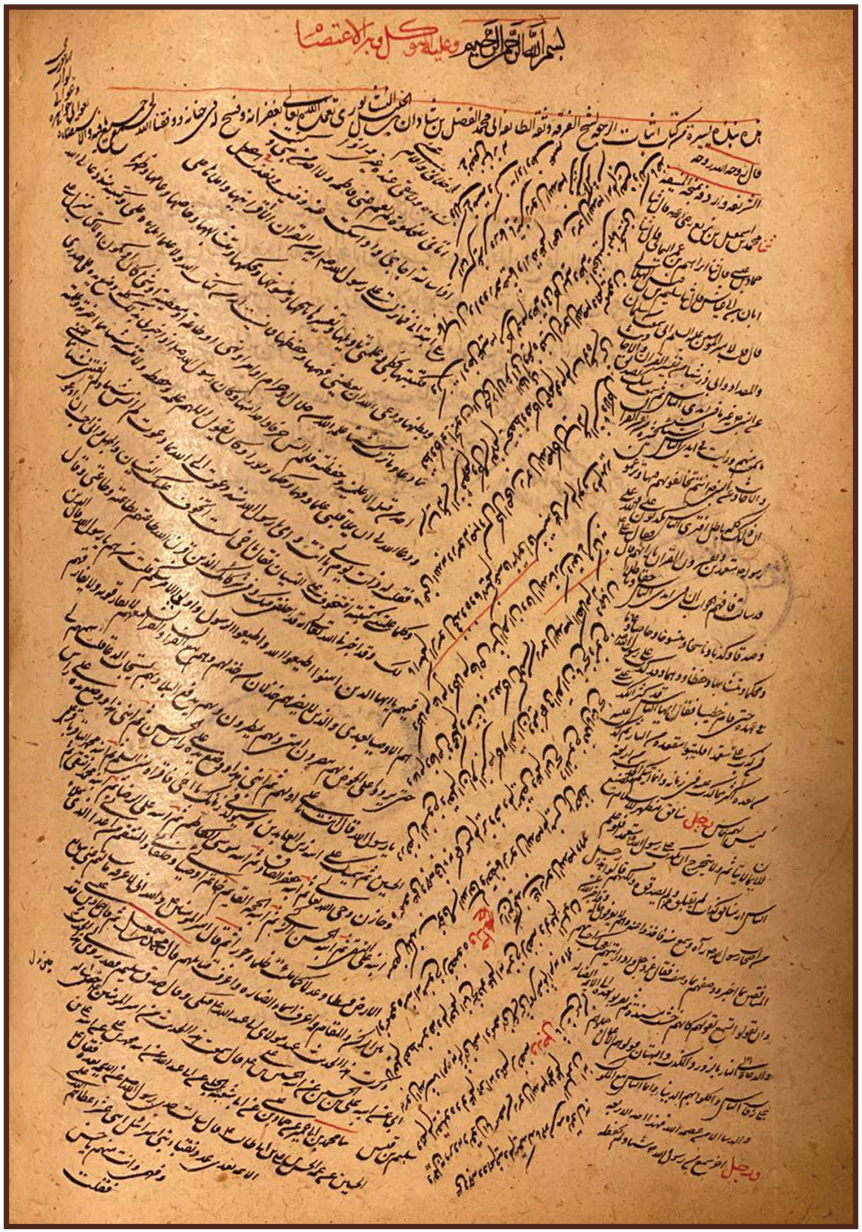


(صورة ٦: الصفحة الأولى من نوادر أحمد بن محمّد الأشعريّ، ملكه الحرّ العامليّ ١٠٨٧هـ)

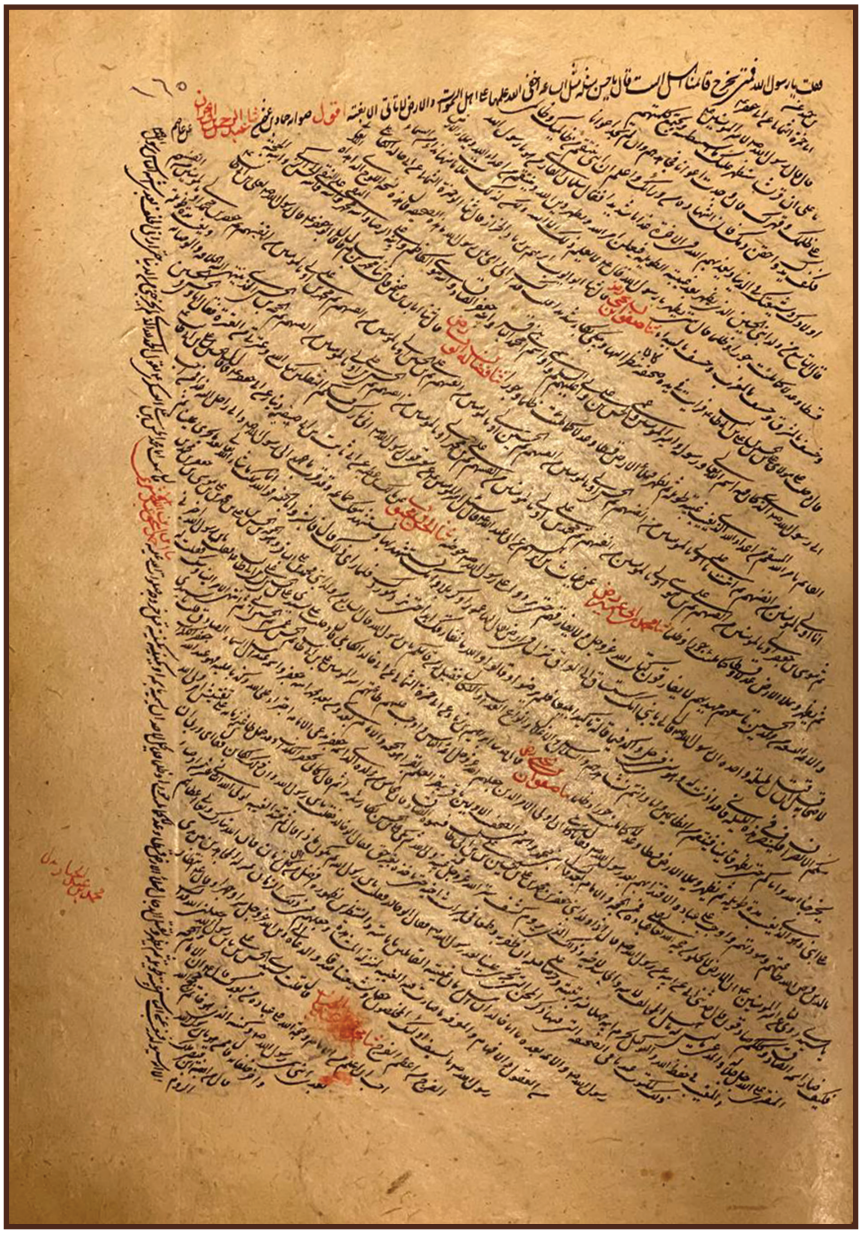


(صورة ٧: الصفحة الأخيرة من نوادر أحمد بن محمّد الأشعريّ)

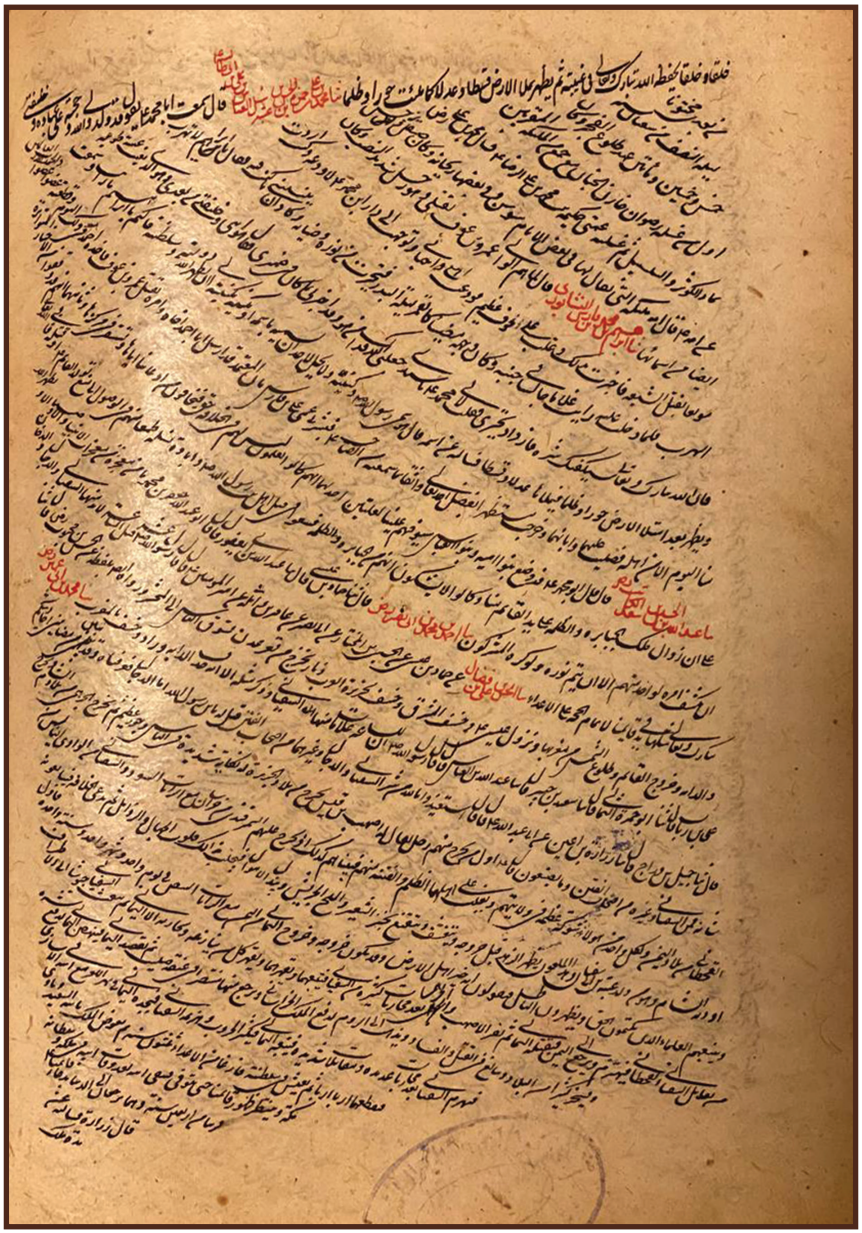
فُرغ من كتابتها يوم العيد الثاني سنة ١٠٨٧هـ، وكتب بذيلها بخطّ الحرّ: قوبل بنسختين صحيحتين عليها خطوط جماعة من الفضلاء حرّره محمّد الحرّ. وأيضًا كتب عليها بخطّه: هذا ما وجدناه من كتاب نوادر أحمد بن محمّد بن عيسى قدّس سرّه في نسخة معتبرة جدًّا نفع الله بها.



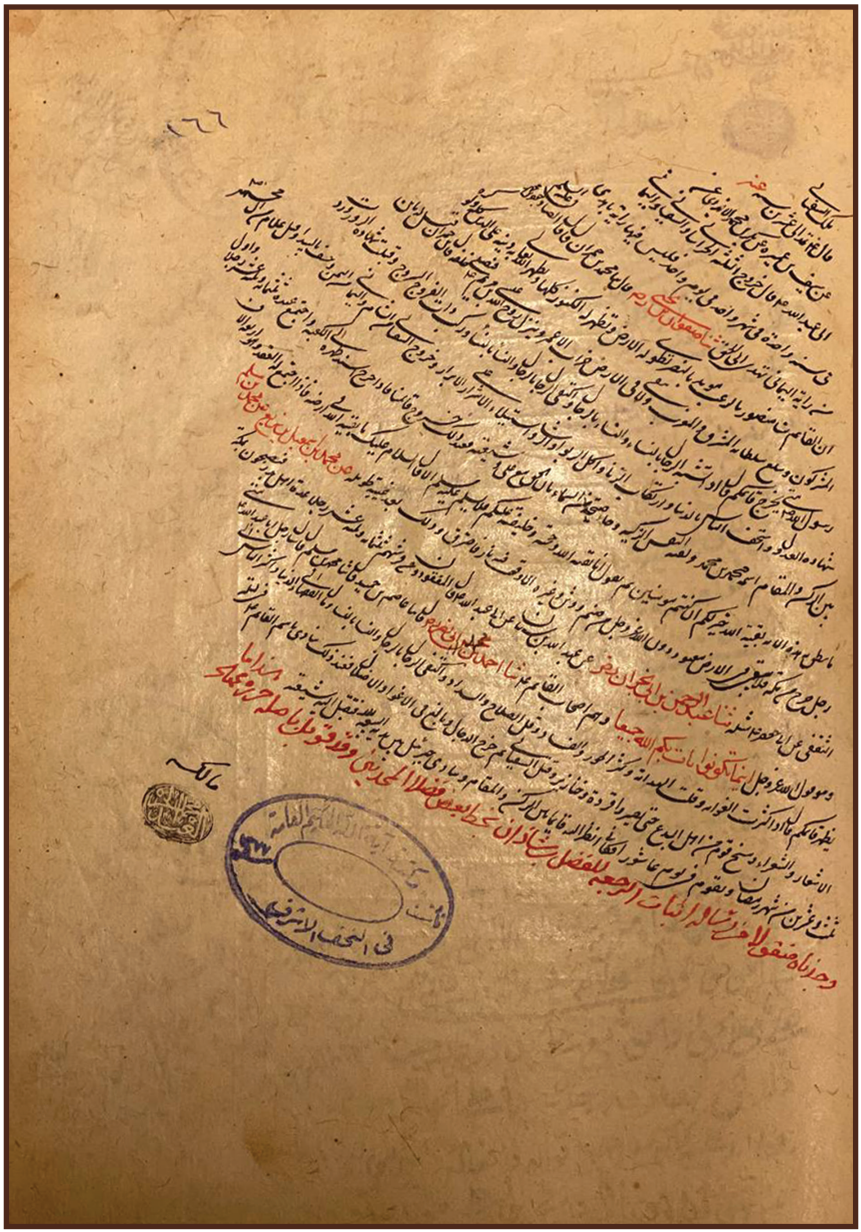
(صورة ٨: الصفحة الأولى من مختصر إثبات الرجعة)



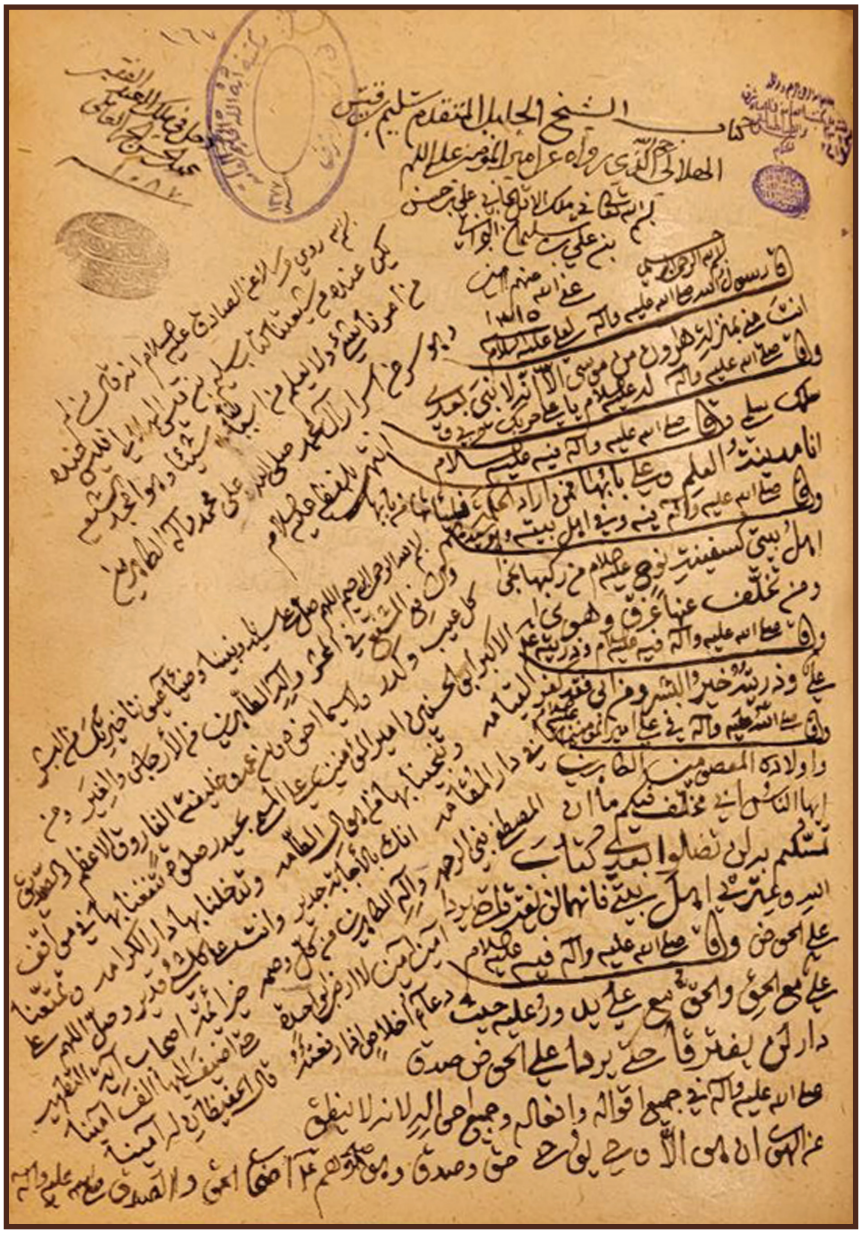
(صورة ٩: الصفحة الثانية من مختصر إثبات الرجعة)



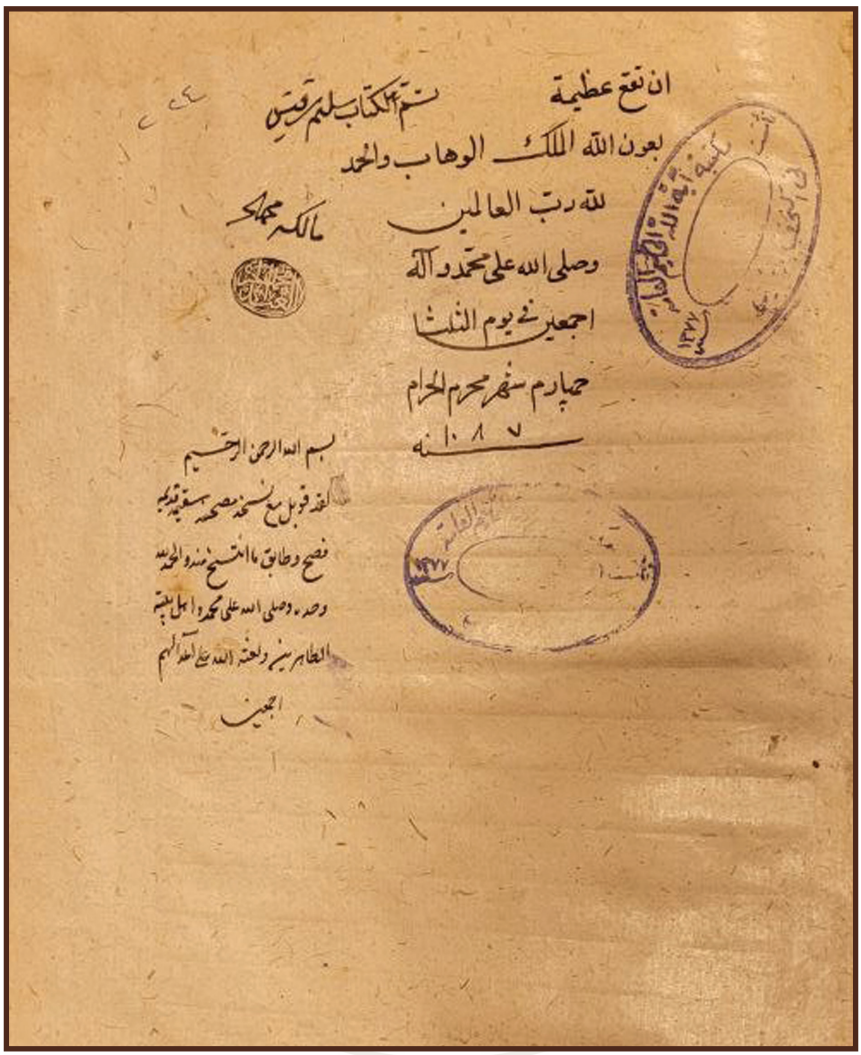
(صورة ١٠: الصفحة الثالثة من مختصر إثبات الرجعة)



(صورة ١١: الصفحة الرابعة –الأخيرة– من مختصر إثبات الرجعة)

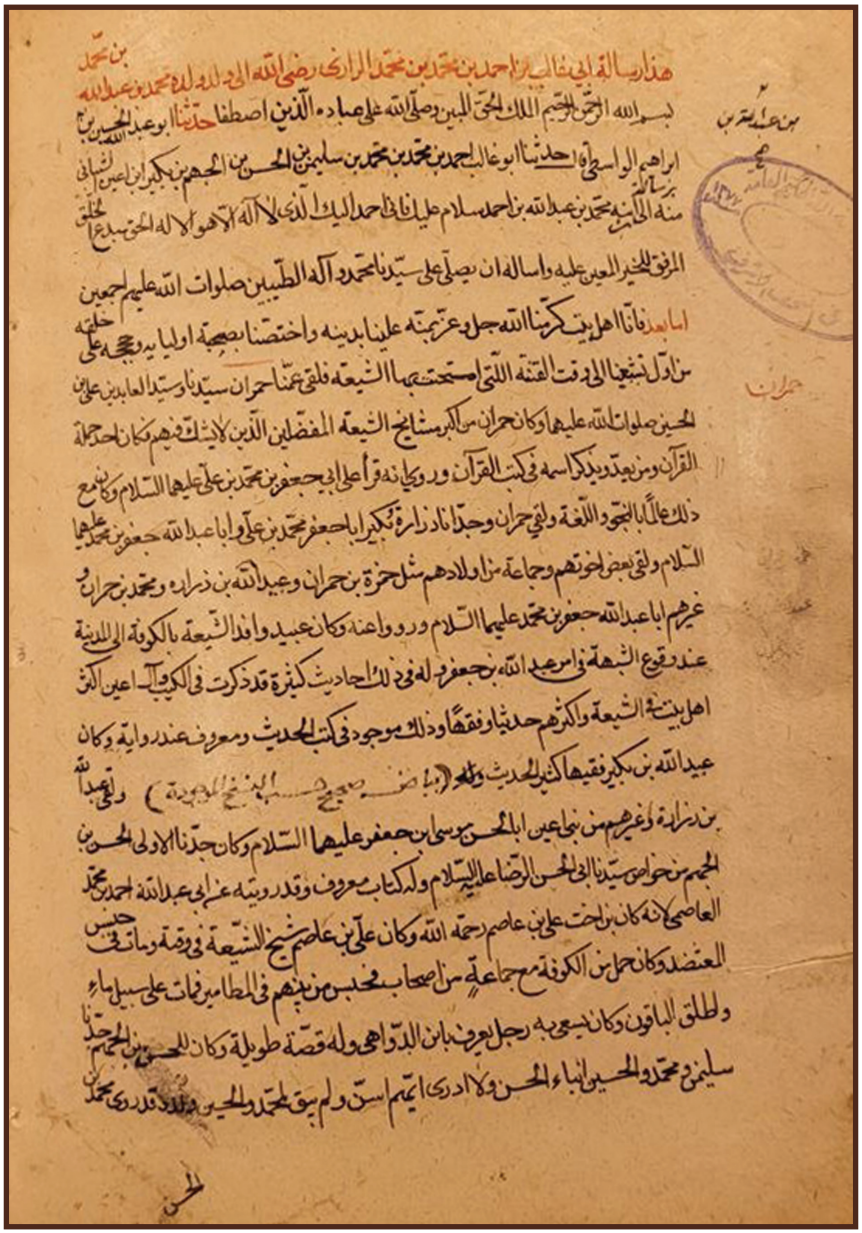


(صورة ١٢ : الصفحة الأولى من كتاب سليم، دخل في ملك الحرّ العامليّ ١٠٨٧هـ)

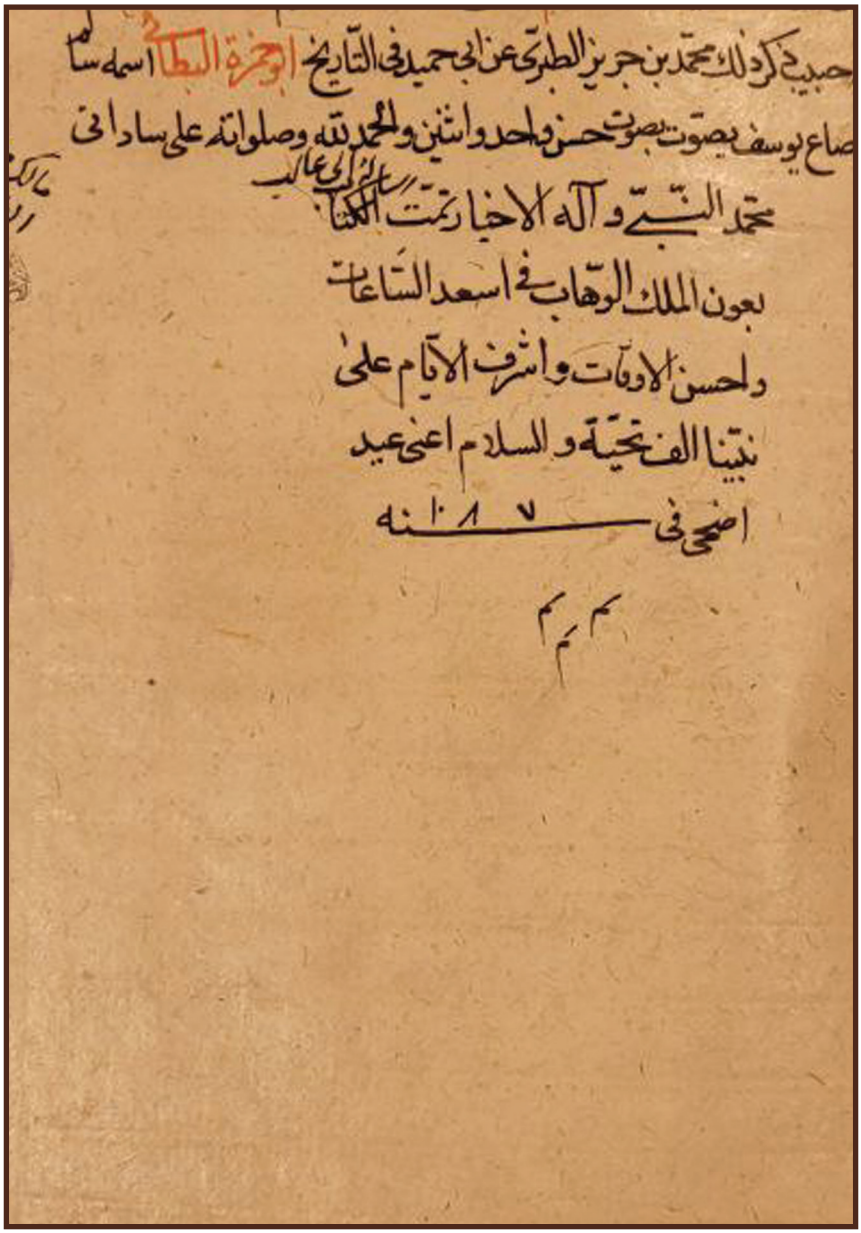


(صورة ١٣: الصفحة الأخيرة من كتاب سليم، تمّ الفراغ من نسخه في محرم ١٠٨٧هـ)

كتب في ذيلها بخطّ الحرّ: بسم الله الرحمن الرحيم لقد قوبل مع نسخة مصحّحة سقيمة قديمة فصحّ وطابق ما انتسخ منه والحمد لله وحده وصلّى الله على محمّد وأهل بيته الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.



(صورة ١٤: الصفحة الأولى من رسالة أبي غالب الزراريّ)



(صورة ١٥: الصفحة الأخيرة من رسالة أبي غالب الزراريّ، وتاريخ كتابتها يوم الأضحى ١٠٨٧هـ)

ثانيًا: إعادة كتابة روايات (مختصر إثبات الرجعة).

والتعليق عليها، ومقارنتها بـ(كفاية المهتدي) للمير لوحي و(إثبات الهداة) للحرّ العامليّ، والإشارة إلى بعض موارد الاختلاف، وهي (٢٢) حديثًا.

والنصّ هو:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وعليه التوكل وبه الاعتصام

هذه نبذة يسيرة[١] من كتاب إثبات الرجعة لشيخ الفرقة وثقة الطائفة أبي محمّد الفضل بن شاذان بن الخليل النيشابوريّ، تغمّده الله تعالى بغفرانه، وفسح له في جنانه، ووفّقنا الله لجمع جميع ما فيه، والاستضاءة بعوالي جواهره، وغوالي لآليه، إنه قريب مجيب.

قال رّوح الله روحه الشريفة وأردفه بمننه المنيفة:[٢]

(١) من كلمته (نبذة يسيرة) أطلق على هذه النسخة (مختصر إثبات الرجعة).

(٢) ستأتي روايات الكتاب تباعًا وهي (٢٢) رواية، وقد تصرفنا أثناء الكتابة في عدة أمور: إدراج رقم الحديث بوصفه عنوانًا لكل رواية، ووضع الفواصل وعلامات الترقيم في مواضعها المناسبة، وبدلًا عن رمز (ثنا) وضعنا كلمة (حدثنا). كما استبدلنا الرموز (ص) و(ع) و(رض) ونحوها بـ(صلى الله عليه وآله) و(عليه السلام) و(رضي الله عنه) ونحوها. أمّا إذا كانت الصلاة والتسليم والترضي مكتوبة كاملة فتكتب كما هي.

(الحديث ١)

حدّثنا محمّد بن إسماعيل بن بزيع رحمه الله، قال: حدّثنا حمّاد بن عيسى، قال: حدّثنا إبراهيم بن عمر اليمانيّ، قال: حدثنا أبان بن أبي عيّاش، قال: حدّثنا سُلَيم بن قيس الهلاليّ[1]، قال: قلتُ لأمير المؤمنين عليه السلام: إني سمعتُ [من] سلمان والمقداد وأبي ذر شيئًا من تفسير القرآن والأحاديث عن النبيّ صلى الله عليه وآله غير ما في أيدي الناس، ثم سمعتُ منك تصديق ما سمعتُ منهم، ورأيتُ في أيدي الناس أشياءَ كثيرةً من تفسير القرآن والأحاديث عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنتم تخالفونهم فيهما، وتزعمون أنّ ذلك كلّه باطل، أفترى الناس يكذبون على الله وعلى رسوله متعمّدين ويفسّرون القرآن بآرائهم؟! قال: فقال عليّ عليه السلام: قد سألتَ فافهم الجواب، إنّ في أيدي الناس حقًّا وباطلًا، وصدقًا وكذبًا، وناسخًا ومنسوخًا، وخاصًّا وعامًّا، ومحكمًا ومتشابهًا، وحفظًا ووهمًا، وقد كُذِب على رسول الله صلى الله عليه وآله في عهده حتى قام خطيبًا فقال: أيها الناسُ فقد كثر الكذب عليَّ، فمن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار، ثم كذب عليه من بعده أكثر ممّا كذب عليه في زمانه. وإنما أتاكم الحديث من أربعة ليس لهم خامس:

رجل منافق مظهر للإسلام، متصنّع للإيمان، لا يتأثم ولا يتحرّج أنْ يكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله متعمدًا، فلو علم الناس أنّه منافق كذّاب لم يقبلوا منه ولم يصدّقوه، ولكنهم قالوا: هذا رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله رآه وسمع منه، فأخذوا عنه وهم لا يعرفون حاله، وقد أخبر الله عن المنافقين بما أخبر، ووصفهم بما وصف، فقال عزّ وجلّ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ﴾[المنافقون: من الآية ٤]، ثم تقرّبوا بعده إلى الأئمة الضالة والدعاة إلى النار بالزور والكذب والبهتان، فولّوهم الأعمال وحملوهم على رقاب الناس وأكلوا بهم الدنيا، وإنما الناس مع الملوك في الدنيا إلّا مَن عصمه الله، فهذا أحد الأربعة.

---

(١) مرويّ في كتاب سليم بن قيس عن أبان بن أبي عياش أيضًا، لكن الوارد هنا في (مختصر إثبات الرجعة) ألفاظه تختلف قليلًا عن الوارد في كتاب سليم، كما أنه أكثر اختصارًا حذفت منه عدة مطالب وشواهد، منها الاختصار في كيفية إيراد أسماء الأئمة عليهم السلام، منها طلب النبيّ صلى الله عليه وآله إيصال سلامه للإمام الباقر عليه السلام فإنه لم يذكر في هذه الرسالة، وغيرها من اختلافات تؤكد أن المنقول هنا مختصر ومرويّ بالمعنى لا بالنص.

ورجلٌ آخر سمع من رسول الله ﷺ شيئًا ولم يحفظه على وجهه، ووهم فيه ولم يتعمّد كذبًا، فهو في يده، يقول به ويعمل به، ويرويه ويقول: أنا سمعته من رسول الله ﷺ، فلو علم المسلمون أنّه وهمٌ لم يقبلوه، ولو علم هو أنه وهمٌ لرفضه.

ورجلٌ ثالث سمع من رسول الله شيئًا أمر به، ثم نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه نهى عن شيء ثم أمر به وهو لا يعلم، فحفظ منسوخه ولم يعلم الناسخ، فلو علم أنه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنه منسوخ لرفضوه.

ورجلٌ رابع لم يكذب على رسول الله ﷺ، وهو مبغض للكذب خوفًا من الله تعالى وتعظيمًا لرسول الله ﷺ، لم ينسَ بل حفظ ما سمعه على وجهه فجاء به كما سمع، لم يزد فيه ولم ينقص، وعلم الناسخ والمنسوخ، فعمل بالناسخ ورفض المنسوخ، وتعلم أنّ أمر النبيّ ﷺ كأمر القرآن، وفيه كما في القرآن ناسخ ومنسوخ، وعامّ وخاصّ، ومحكم ومتشابه، وقد كان يكون من رسول الله ﷺ الكلامُ له وجهان: و[1] كلام عامّ وكلام خاصّ مثل القرآن، وقال الله تبارك وتعالى في كتابه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: من الآية ٧] فاشتبه على مَن لم يعرف ولم يدرِ ما عَنى الله به ورسوله ﷺ.

وليس كلّ أصحاب رسول الله ﷺ كان يسأله عن الشيء، ولا كلّ مَن يسأله فهم، ولا كلّ مَن يفهم يستحفظ، وقد كان فيهم قومٌ لم يسألوه عن شيء قطّ، وكانوا يحبّون أنْ يجيء الأعرابي الطاري أو غيره فيسأل رسول الله ﷺ وهم يسمعون.

وكنتُ أدخل عليه في كلّ يوم دخلة وفي كلّ ليلة دخلة، فيخليني فيها يجيبني بما أسأل، وأدور معه حيثما دار، قد علم أصحاب رسول الله ﷺ أنه لم يصنع ذلك بأحد من الناس غيري، وربّما يأتيني رسول الله ﷺ في بيتي أكثر من ذلك في بيته، وكنتُ إذا دخلت عليه في بعض منازله أخلاني وأقام عني نساءه ولا يبقي عنده غيري، وإذا أتاني للخلوة في بيتي لم تقم عني فاطمة ولا أحد من بَنيّ، وكنتُ إذا سألته أجابني، وإذا سكت عنه وفنيت ونفدت مسائلي ابتدأني، فما نزلت على رسول الله ﷺ

(١) كذا، والسياق يقتضي أن الواو هنا زائدة، أو تكون مصحفة عن فاء التفريع.

آيـة مـن القـرآن إلا أقرأنيهـا وأملاهـا علـيّ فكتبتهـا بخطّـي، وعلّمنـي تأويلها وتفسـيرها، ناسـخها ومنسـوخها، ومحكمها ومتشابهها، وخاصّها وعامّها، وظهرها وبطنها، ودعا الله أنْ يعطيني فهمها وحفظها، فما نسيتُ آيةً من كتاب الله ولا علمًا أملاه عليَّ وكتبته منذ دعا لـي الله بمـا دعـا، وما ترك شـيئًا علّمه الله مـن حلال أو حرام، أو أمـر أو نهي، أو طاعة أو معصية، أو شـيء كان أو يكون، ولا كتاب منزل على أحد من قبله، إلا علّمنيه وحفظته، فلـم أنس حرفًـا واحدًا منها.

وكان رسـول الله صلى الله عليه وآله إذا أخبرنـي بذلـك كلّـه وضـع يـده علـى صدري ودعـا الله لي أنْ يملأ قلبي علمًا وفهمًا وحكمًا ونورًا، وكان يقول: اللهمّ علّمه وحفّظه ولا تنِسـه شـيئًا ممّا أخبرته وعلمّته.

فقلـتُ لـه ذات يـوم: بأبي أنت وأمّي يا رسـول الله، إنك منذ دعوتَ لي الله بما دعوت لـم أنـسَ شـيئًا ولـم يفتنـي شـيء ممّـا علّمتنـي، وكلّ مـا علّمتني كتبتـه، أفتتخـوّف عليّ النسيان؟

فقـال: يـا أخـي، لسـتُ أتخوّف عليـك النسـيان ولا الجهل، وإنّـي أحـبّ أنْ أدعو لك، وقـد أخبرنـي الله تعالـى أنّه قد أخلفني فيك وفي شـركائك الذين قرن الله طاعتهم بطاعته وطاعتي وقال فيهم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُـولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النسـاء: من الآية ٥٩].

قلـتُ: مَـن هـم يـا رسـول الله؟ قال: الذيـن هم الأوصيـاء من بعـدي، والذيـن لا يضرّهم خـذلان مَـن خذلهـم، وهـم مع القـرآن والقرآن معهـم، لا يفارقونـه ولا يفارقهم حتـى يردوا عليّ الحوض، بهم ينصرون أمتي، وبهم يُمطرون، وبهم يدفع البلاء، وبهم يُستجاب الدعاء.

قلت: سمّهم لي يا رسول الله؟

قـال: أنـت يـا علـيّ أولهم، ثم ابنـي هذا ووضع يده على رأس الحسـن، ثـم ابني هذا ووضـع يـده علـى رأس الحسـين، ثم سـمّيك عليّ ابنه زيـن العابدين، وسـيولد في زمانك يـا أخـي فأقرئـه منّي السـلام، ثـم ابنه محمّـد الباقر باقر علمـي وخازن وحـي الله تعالى، ثـم ابنـه جعفـر الصـادق، ثـم ابنـه موسـى الكاظم، ثـم ابنـه عليّ الرضـا، ثم ابنـه محمّد

التقيّ، ثم ابنه عليّ النقي، ثم ابنه الحسن الزكي، ثم ابنه الحجة القائم، خاتم أوصيائي وخلفائي، والمنتقم من أعدائي، الذي يملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما مُلئت ظلمًا وجورًا.

ثم قال أمير المؤمنين عليه السلام: والله إني لأعرفه ما سألتم عني[1] يبايع بين الركن والمقام، وأعرف أسماء أنصاره، وأعرف قبائلهم.

قال محمّد بن إسماعيل: ثمّ قال حمّاد بن عيسى: قد ذكرتُ هذا الحديث عند مولاي أبي عبد الله عليه السلام فبكي وقال: صدق سليم، فقد روى لي هذا الحديث أبي عن أبيه عليّ بن الحسين عن أبيه الحسين بن عليّ قال: سمعتُ هذا الحديث من أمير المؤمنين عليه السلام حين سأله سليم بن قيس.

(١) هذه الفقرة من موارد الاختلاف التي لا بأس بالإشارة إليها، إذ وردت في الحديث الأول من (كفاية المهتدي): (والله إني لأعرفه يا سليم حين يبايع بين الركن والمقام، وأعرف أسماء أنصاره وأعرف قبائلهم).

أما الحرّ العامليّ في (إثبات الهداة: ١٢٠/٢) فقد اختلفت ألفاظه أيضًا، وذلك لأنه اعتمد على كتاب سليم في نقل النص، ثم أشار إلى أنّ الفضل بن شاذان رواه في كتاب إثبات الرجعة، قائلًا: ورواه الفضل بن شاذان في كتاب إثبات الرجعة عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع عن حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر اليمانيّ عن أبان بن أبي عياش عن سليم بن قيس. (والملاحظ أنّ الحرّ نسب الرواية إلى إثبات الرجعة لا إلى مختصره ولا إلى (كفاية المهتدي))

أمّا في كتاب سليم: (والله إني لأعرف جميع من يبايعه بين الركن والمقام وأعرف أسماء الجميع وقبائلهم).

والأنسب حمل الاختلاف بين نسختي (مختصر إثبات الرجعة) و(كفاية المهتدي) على اختلاف النسّاخ والتصحيف، وأنّ هاتين النسختين تنقلان الخبر بالمعنى لا بالنصّ، وهذا ما أدى إلى كون الاختلاف بينهما وبين نسخة كتاب سليم أكثر وضوحًا.

(الحديث ٢)

حدّثنا محمّد بن أبي عُمَير، عن حمّاد بن عيسى، عن أبي شعبة الحلبيّ، عن أبي عبد الله، عن أبيه محمّد بن عليّ، عن أبيه عليّ بن الحسين، عن عمّه الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، قال: سألتُ جدي رسول الله صلى الله عليه وآله عن الأئمة بعده، فقال عليه السلام: الأئمة بعدي عدد نقباء بني إسرائيل، اثنا عشر أعطاهم الله علمي وفهمي، وأنت منهم يا حسن، فقلتُ: يا رسول الله، فمتى يخرج قائمنا أهل البيت؟ قال: يا حسن[١]، مثله مثل الساعة، أخفى الله علمها على أهل السماوات والأرض، لا تأتي إلّا بغتة.[٢]

أقول:[٣] صوابه حمّاد بن عثمان.[٤]

---

(١) روي في (إثبات الهداة: ٢٣٣/٢) إلى هذا الموضع بهذا النصّ:

«وروى الثقة الجليل الصدوق الفضل بن شاذان في كتاب إثبات الرجعة قال: حدّثنا محمّد بن أبي عُمَير، عن حمّاد بن عثمان، عن أبي شعبة الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن آبائه، عن الحسن عليه السلام، قال: سألتُ جدّي رسول الله صلى الله عليه وآله عن الأئمة بعده فقال: الأئمة بعدي بعدد نقباء بني إسرائيل اثنا عشر أعطاهم اللّه علمي وفهمي، وأنت منهم يا حسن» (الحديث).

والملاحظ في ذلك: اختلاف ألفاظ السند، وزيادة حرف الجر على كلمة (بعدد نقباء..)، وأيضًا: نسب الرواية إلى إثبات الرجعة ولم ينسبها إلى المختصر أو إلى (كفاية المهتدي).

(٢) ورد هذا الحديث في (كفاية المهتدي) الفارسيّ ومختصره المعرّب ضمن بحث الحديث الثاني من أربعين الميرلوحي، واختلف عن الوارد هنا بـ: في السند ترضى على ابن أبي عُمَير، وزيادة (إنما) في قوله: يا حسن إنما مثله مثل الساعة...

(٣) قوله: (أقول: صوابه حمّاد بن عثمان) من قول الحرّ العامليّ رحمه الله. وفي (إثبات الهداة) نقل الرواية بالسند المصوّب دون إشارة إلى أنها وردت في المصدر خاطئة.

وفائدة ذلك: المصدر الذي نقل عنه الحرّ في (إثبات الهداة) جاء فيه سند الرواية صائبًا دون تنبيه، خلافًا للوارد في (مختصر إثبات الرجعة)؛ أي أنّ الحرّ اعتمد في (إثبات الهداة) على مصدر آخر يختلف عن الذي اعتمد عليه هنا.

(٤) أشار صاحب (كفاية المهتدي) إلى أنّ هذا الحديث ورد في إثبات الرجعة في ضمن باب تحت عنوان: (شدّة النهي عن التوقيت).

وفائدة ذلك: الميرلوحي قد اطّلع على كتاب إثبات الرجعة وعرف أبوابه، ثم انتخب منه الروايات. والأرجح أنه صنّف كتابه ورتّب الأربعين حديثًا وتسلسل في نقل الأخبار معتمدًا على ترتيب الفضل بن شاذان.

(الحديث ٣)

حدّثنا عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن أبي حمزة الثماليّ، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لأمير المؤمنين عليه السلام: يا عليّ، إنّ قريشًا ستظهر عليك ما استبطنته، وتجتمع كلمتهم على ظلمك وقهرك، فإنْ وجدت أعوانًا فجاهدهم، وإنْ لم تجد أعوانًا فكفّ يدك واحقن دمك، فإنّ الشهادة من ورائك. واعلم أنْ ابني ينتقم من ظالميك وظالمي أولادك وشيعتك في الدنيا، ويعذّبهم الله في الآخرة عذابًا شديدًا.

فقال سلمان الفارسيّ: مَن هو يا رسول الله؟ قال: التاسع من ولد ابني الحسين، الذي يظهر بعد غيبته الطويلة فيعلن أمر الله، ويظهر دين الله، وينتقم من أعداء الله، ويملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما مُلئت جورًا وظلمًا.

قال: متى يظهر يا رسول الله؟ قال: لا يعلم ذلك إلّا الله، ولكن لذلك علامات، منها: نداء من السماء، وخسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بالبيداء.[1]

(١) نصّ الرواية في (إثبات الهداة : ١٩٦/٥): «وروى الثقة الصدوق الفضل بن شاذان في كتاب إثبات الرجعة قال: حدّثنا عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن أبي حمزة الثماليّ، عن أبي عبد الله عليه السلام عن النبيّ صلى الله عليه وآله في حديث أنه قال لعليّ عليه السلام: اعلم أنّ ابني منتقم من ظالميك وظالمي شيعتك في الدنيا ويعذبهم الله في الآخرة. فقال سلمان: مَن هو يا رسول الله؟ قال: التاسع من ولد ابني الحسين الذي يظهر بعد غيبته الطويلة، فيعلن أمر الله ويظهر دين الله، وينتقم من أعداء الله، ويملأ الأرض عدلًا وقسطًا كما ملئت ظلمًا وجورًا».

وبين النقلين عدّة اختلافات، أهمها أنّ المرويّ في (مختصر إثبات الرجعة) عن الباقر عليه السلام وفي (إثبات الهداة) عن الصادق عليه السلام.

في (كفاية المهتدي) ورد الحديث ضمن بحث الحديث الثاني من أربعين المير لوحي، وليس بينه وبين الوارد في (مختصر إثبات الرجعة) اختلاف يذكر.

تنبيه: في مختصر (كفاية المهتدي) المعرّب ترضّى على عبد الرحمن بن أبي نجران، ولم يرد هذا الترضّي في الأصل.

(الحديث ٤)

حدّثنا صفوان بن يحيي رضي الله عنه، قال: حدّثنا أبو أيوب إبراهيم بن زياد الخرّاز، قال: حدّثنا أبو حمزة الثماليّ، عن أبي خالد الكابليّ، قال: دخلتُ على مولاي عليّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهما السلام فرأيتُ في يده صحيفة كان ينظر إليها ويبكي بكاءً شديدًا. قلتُ: فداك أبي وأمّي يا ابن رسول الله، ما هذه الصحيفة؟

قال: هذه نسخة اللوح الذي أهداه الله تعالى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، الذي كان فيه اسم الله تعالى ورسوله وأمير المؤمنين وعمّي الحسن بن عليّ وأبي عليهما السلام واسمي واسم ابني محمّد الباقر وابنه جعفر الصادق وابنه موسى الكاظم وابنه عليّ الرضا وابنه محمّد التقيّ وابنه عليّ النقيّ وابنه الحسن الزكيّ وابنه الحجة القائم بأمر الله، المنتقم من أعداء الله، الذي يغيب غيبةً طويلةً ثم يظهر فيملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما مُلئت ظلمًا وجورًا.[1]

---

(١) جاء هذا الحديث في (إثبات الهداة: ٢٣٤/٢) مباشرةً بعد الحديث الثاني الوارد في هذه الرسالة عن الفضل بن شاذان، بهذا النصّ: وقال: «حدّثنا صفوان بن يحيى، عن أبي أيوب إبراهيم بن زياد الخرّاز، عن أبي حمزة الثماليّ، عن أبي خالد الكابليّ قال: دخلتُ على مولاي عليّ بن الحسين عليهما السلام وفي يده صحيفة كان ينظر إليها ويبكي بكاءً شديدًا، فقلتُ: ما هذه الصحيفة؟ قال: هذه نسخة اللوح الذي أهداه الله تعالى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، فيه اسم الله تعالى ورسول الله وأمير المؤمنين عليّ، وعمّي الحسن بن عليّ، وأبي واسمي واسم ابني محمّد الباقر، وابنه جعفر الصادق، وابنه موسى الكاظم، وابنه عليّ الرضا، وابنه محمّد التقيّ، وابنه عليّ النقيّ، وابنه حسن العسكريّ، ابنه الحجة القائم بأمر الله المنتقم من أعداء الله الذي يغيب غيبة طويلة، ثم يظهر فيملأ الأرض قسطًا و عدلًا كما ملئت جورًا و ظلمًا».

والاختلافات في الألفاظ بين الوارد في (إثبات الهداة) و(مختصر إثبات الرجعة) كثيرة، أمّا في السند فقد ترضّى على صفوان في (مختصر إثبات الرجعة) دون (إثبات الهداة)، كما أنّه في سند (مختصر إثبات الرجعة) جاء (حدّثنا أبو أيوب.. حدّثنا أبو حمزة الثماليّ) وفي سند (إثبات الهداة) (عن أبي أيوب... وعن أبي حمزة الثماليّ)، أمّا في ألفاظ الروايات فهناك اختلافات متعدّدة لا تؤثر في المعنى.

أمّا في (كفاية المهتدي) فالحديث ورد مشابهًا للذي ورد في (مختصر إثبات الرجعة)، والنصّ كالآتي: قال الفضل بن شاذان عليه الرحمة والغفران: حدّثنا صفوان بن يحيى رضي الله عنه قال: حدّثنا أبو أيّوب إبراهيم بن أبي زياد الخرّاز، قال: حدّثنا أبو حمزة الثماليّ، عن أبي خالد الكابليّ، قال... ثم ساق الحديث كما ورد في (مختصر إثبات الرجعة) باختلافات يسيرة كإضافة فاء

(الحديث ٥)

حدّثنا فضالة بن أيوب رضي الله عنه، قال: حدّثنا أبان بن عثمان، قال: حدّثنا محمّد بن مسلم، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعليّ بن أبي طالب عليه السلام: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثمّ أنت يا عليّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثمّ الحسن أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثمّ الحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثمّ عليّ بن الحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثمّ محمّد بن عليّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثمّ جعفر بن محمّد أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثمّ موسى بن جعفر أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثمّ عليّ بن موسى أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثمّ محمّد بن عليّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثمّ عليّ بن محمّد أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثمّ الحسن بن عليّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثمّ الحجة بن الحسن الذي تنتهي إليه الخلافة والوصاية ويغيب مدّةً طويلةً، ثم يظهر ويملأ الأرض عدلًا وقسطًا كما ملئت جورًا وظلمًا.[1]

العطف قبل (قلت)، والتقديم والتأخير في (كما ملئت جورًا وظلمًا).

والسند في (كفاية المهتدي) متطابق مع (مختصر إثبات الرجعة) مختلف عن (إثبات الهداة)، من حيث العنعنة، ومن حيث الترضّي على صفوان.

(١) جاء هذا الحديث في (إثبات الهداة: ٢٣٤/٢) بعنعنة مختلفة عن (مختصر إثبات الرجعة)، واختلاف يسير في الألفاظ، مرتبًا بعد الحديث السابق المرويّ عن الفضل بن شاذان، وهذا نصّه: «وقال: حدّثنا فضالة بن أيوب، عن أبان بن عثمان، عن محمّد بن مسلم قال: قال أبو جعفر عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعليّ بن أبي طالب عليه السلام: يا عليّ أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثمّ أنت يا عليّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثمّ الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ عليّ بن الحسين، ثمّ محمّد بن عليّ، ثمّ جعفر بن محمّد، ثمّ موسى بن جعفر، ثمّ عليّ بن موسى، ثمّ محمّد بن عليّ، ثمّ عليّ بن محمّد، ثمّ الحسن بن عليّ، ثم الحجة بن الحسن الذي تنتهي إليه الخلافة و الوصاية و يغيب مدةً طويلةً، ثم يظهر و يملأ الأرض عدلًا و قسطًا كما ملئت جورًا و ظلمًا».

واختلفت رواية (إثبات الهداة) بأنّها لم تتكرر فيها عبارة (أولى بالمؤمنين من أنفسهم)، وإنما اكتُفي بالعطف. كما ابتدأت رواية (إثبات الهداة) بـ(يا عليّ) دون رواية (مختصر إثبات الرجعة).

أمّا في (كفاية المهتدي) فقد ورد الحديث سندًا ومتنًا متطابق مع (مختصر إثبات الرجعة)، حتى في ألفاظ العنعنة والترضّي على فضالة بن أيوب. وهو الحديث العاشر في أربعين المير لوحي.

(الحديث ٦)

حدّثنا محمّد بن أبي عُمَير رضي الله عنه، عن غياث بن إبراهيم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سُئل أمير المؤمنين عليه السلام عن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله: إني تاركٌ فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي، مَن العترة؟ فقال: أنا والحسن والحسين والأئمة التسعة من ولد الحسين، تاسعهم مهديّهم، لا يفارقون كتاب الله عزّ وجلّ ولا يفارقهم حتى يردوا على رسول الله صلى الله عليه وآله حوضه.[1]

(١) جاء الحديث في (إثبات الهداة: ٢٣٤/٢) بالألفاظ نفسها إلّا أنه لم يذكر الترضّي على ابن أبي عُمَير، وجاء في (كفاية المهتدي) بالألفاظ نفسها مع الترضّي على ابن أبي عُمَير، وهو الحديث السادس عشر من أربعين المير لوحي.

(الحديث ٧)

حدّثنا الحسن بن محبوب، عن مالك بن عطية، عن أبي حمزة ثابت بن أبي صفيّة دينار، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهما السلام لأصحابه قبل أنْ يُقتل بليلة واحدة: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: يا بنيَ، إنك ستساق إلى العراق، تنزل في أرض يُقال لها: عمورا وكربلا، وإنك تستشهد بها، ويستشهد معك جماعة. وقد قرب ما عهد إليّ رسول الله صلى الله عليه وآله، وإني راحلٌ إليه غدًا، فمَن أحبّ منكم الانصراف فلينصرف في هذه الليلة، فإنّي قد أذنت له، وهو منّي في حلّ - وأكّد فيما قاله تأكيدًا بليغًا - فلم يرضوا وقالوا: والله ما نفارقك أبدًا حتى نرد موردك.

فلّما رأى ذلك قال: فأبشروا بالجنة، فو الله إنما نمكث ما شاء الله تعالى بعد ما يجري علينا، ثم يخرجنا الله وإياكم حين يظهر قائمنا فينتقم من الظالمين، وأنا وأنتم نشاهدهم والسلاسل والأغلال وأنواع العذاب والنكال.

فقيل له: مَن قائمكم يا ابن رسول الله؟ قال: السابع من ولد ابني محمّد بن عليّ الباقر، وهو الحجة بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ ابني، وهو الذي يغيب مدةً طويلةً، ثمّ يظهر ويملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما ملئت جورًا وظلمًا.[1]

---

(١) اكتفى الحرّ رحمه الله في (إثبات الهداة: ١٩٦/٥) بنقل ذيل الحديث، واختلفت بعض الألفاظ، أهمّها في قوله: (من ولد ابني محمّد بن عليّ الباقر) جاءت بدون لقب (الباقر).

أمّا المير لوحي فأورد هذا الحديث في (كفاية المهتدي) بترتيب الحديث التاسع عشر من أربعينه. والسند فيه مختلف، وقد ورد هكذا: قال ابن شاذان نوّر الله مرقده: حدّثنا الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية، عن أبي صفية ثابت دينار، عن أبي جعفر عليه السلام...

والاختلاف بين السندين في (عن أبي حمزة ثابت بن أبي صفية دينار) و(عن أبي صفية ثابت دينار)، والذي في (كفاية المهتدي) اشتباه، والصحيح ما أثبته الحرّ؛ لأنّ أبا حمزة الثماليّ اسمه ثابت بن دينار، وكنية دينار أبو صفية.

تنبيه: في مختصر (كفاية المهتدي) المعرّب جاء في السند الترضّي على الحسن بن محبوب، إلّا أنّ الأصل مطابق لـ(مختصر إثبات الرجعة).

(الحديث ٨)

حدّثنا صفوان بن يحيي رضي الله عنه، قال: حدثنا إبراهيم بن زياد، عن أبي حمزة الثماليّ، عن أبي خالد الكابليّ، قال: دخلتُ على سيّدي عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فقلتُ: يا ابن رسول الله، أخبرني بالذين فرض الله طاعتهم ومودّتهم، وأوجب على عباده الاقتداء بهم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

فقال: يا كابليّ، إنّ أولي الأمر الذين جعلهم الله عزّ وجلّ أئمة الناس وأوجب عليهم طاعتهم: أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، ثم الحسن عمّي، ثم الحسين أبي، ثم انتهي الأمر إلينا، وسكت.

فقلتُ له: يا سيّدي، روي لنا عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّ الأرض لا تخلو من حجة لله تعالى على عباده، فمَن الحجة والإمام بعدك؟

قال: ابني محمّد، واسمه في الصحف الأولين: باقر، يبقر العلم بقرًا، هو الحجة والإمام بعدي، ومن بعد محمّد ابنه جعفر، واسمه عند أهل السماء: الصادق.

قلت: يا سيّدي، فكيف صار اسمه الصادق وكلّكم صادقون؟

قال: حدّثني أبي، عن أبيه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: إذا وُلد ابني جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب فسمّوه الصادق، فإنّ الخامس من ولده الذي اسمه جعفر يدعّي الإمامة اجتراءً على الله وكذبًا عليه، فهو عند الله جعفر الكذّاب، المفتري على جلّ جلاله، والمدّعي ما ليس له بأهل، المخالف لأبيه، والحاسد لأخيه، وذلك الذي يروم كشف ستر الله عزّ وجلّ عند غيبة وليّ الله. ثم بكى عليّ بن الحسين بكاءً شديدًا، ثم قال: كأني بجعفر الكذّاب وقد حمل طاغية زمانه على تفتيش أمر ولي الله والمغيّب في حفظ الله، والتوكيل بحرم أبيه، جهلًا منه برتبته، وحرصًا على قتله إنْ ظفر به، وطمعًا في ميراث أخيه، حتى يأخذه بغير حق. فقال أبو خالد: فقلتُ: يا ابن رسول الله، وإنّ ذلك لكائن؟!

فقال: إي وربّي، إنّ ذلك لمكتوب عندنا في الصحيفة التي فيها ذكر المحن التي تجري علينا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال أبو خالد: فقلتُ: يا ابن رسول الله ثم يكون ماذا؟

قال: ثمّ تمتدّ الغيبة لولي الله الثاني عشر من أوصياء رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة بعده. يا أبا خالد، إنّ أهل زمان غيبته القائلين بإمامته والمنتظرين لظهوره أفضل من أهل كلّ زمان، فإنّ الله تبارك وتعالى أعطاهم من العقول والأفهام والمعرفة ما صارت به الغيبة بمنزلة المشاهدة، وجعلهم في ذلك الزمان بمنزلة المجاهدين بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله بالسيف، أولئك المخلصون حقًّا، وشيعتنا صدقًا، والدعاة إلى دين الله عزّ وجلّ سرًّا وجهرًا. وقال عليه السلام: انتظار الفرج من أعظم الفرج.[1]

(١) نقل الحرّ العامليّ نصّ الحديث في (إثبات الهداة: ٨٩/٢) عن كمال الدين للشيخ الصدوق، ثم ذكر بعض من رواه وقال: (ورواه الفضل بن شاذان في كتاب إثبات الرجعة عن صفوان بن يحيى مثله).

وروى الشيخ الصدوق هذه الرواية بسنده عن عبد العظيم الحسنيّ عن صفوان، فالسندان يلتقيان في صفوان، ورواه الطبرسيّ في الاحتجاج ويلتقي سنده مع سند إثبات الرجعة في أبي حمزة.

واختلفت بعض عبارات النصّ في (إثبات الهداة) المرويّ عن الشيخ الصدوق، فبدلًا عن: (ثمّ الحسن عمّي ثم الحسين أبي) جاء النصّ: (ثم الحسن والحسين ابنا عليّ بن أبي طالب)، وبدلًا عن: (واسمه في الصحف الأولين باقر) جاء النصّ: (واسمه في التوراة باقر).

أمّا في (كفاية المهتدي) فترتيب الحديث هو العشرون من أربعين المير لوحي، وهو مشابهٌ لما ورد في (مختصر إثبات الرجعة)، والاختلافات بسيطة، أهمها:

(أ) في سند (كفاية المهتدي) (حدّثنا صفوان بن يحيى رضي الله عنه عن إبراهيم بن أبي زياد) ولكن في سند (مختصر إثبات الرجعة): (حدثنا صفوان بن يحيي رضي الله عنه، قال: حدثنا إبراهيم بن زياد..).

(ب) بدلًا عن عبارة (في الصحف الأولين) الواردة في (مختصر إثبات الرجعة) جاءت العبارة في (كفاية المهتدي) (في الصحف الأولى).

(الحديث ٩)

حدّثنا محمّد بن عبد الجبار، قال: قلتُ لسيّدي الحسن بن عليّ: يا ابن رسول الله جعلني الله فداك أحبّ أنْ أعلم مَن الإمام وحجة الله على عباده من بعدك؟

قال عليه السلام: إنّ الإمام والحجة بعدي ابني، سميّ رسول الله صلى الله عليه وآله وكنيّه، الذي هو خاتم حجج الله وآخر خلفائه. قال: ممّن هو يا ابن رسول الله؟

قال: من ابنة ابن[١] قيصر ملك الروم، إلاّ أنه سيولد فيغيب عن الناس غيبةً طويلةً، ثمّ يظهر ويقتل الدجال، فيملأ الارض قسطًا وعدلًا كما ملئت جورًا وظلمًا، فلا يحلّ لأحد أنْ يسمّيه باسمه أو يكنّيه بكنيته قبل خروجه صلوات الله عليه.[٢]

(١) في مخطوطة مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد سقطت كلمة (ابن) من عبارة (من ابنة ابن قيصر ملك الروم)، وهي النسخة المحقّقة سابقًا والمنشورة في مجلة تراثنا.

(٢) الحديث ورد في (إثبات الهداة: ١٩٦/٥) باختلاف لفظٍ واحد، فبدلاً عن (إنّ الإمام والحجة بعدي ابني) جاء النصّ: (إنّ الإمام وحجة الله من بعدي). ولم يرد الحديث كاملًا فيه وإنّما اكتفى بنقله إلى عبارة (ثم يظهر).

وجاء هذا الحديث في (كفاية المهتدي) تحت رقم الحديث الثامن والعشرين من أربعين المير لوحي، وقد ورد بالنصّ نفسه باختلاف واحد فقط، بدلًا عن: (فلا يحلّ لأحد أن يسمّيه باسمه أو يكنّيه بكنيته..) جاءت العبارة بهذه الكيفية: (فلا يحلّ لأحد أن يسمّيه أو يكنّيه باسمه وكنيته..).

كما ترضّى المير لوحي في سند الحديث على محمّد بن عبد الجبار، لكن في (مختصر إثبات الرجعة) لم يرد الترضّي عليه، ربّما لأنّه كتب الاسم بخطّ غير واضح، ثم أعيدت كتابته في جانب المخطوطة فيكون هذا سبب عدم ذكر الترضّي عليه. (راجع صورة المخطوطة)

(الحديث ١٠)

حدّثنا أحمد بن إسحاق بن عبد الله الأشعريّ، قال: سمعتُ أبا محمّد الحسن بن عليّ العسكريّ عليهما السلام يقول: الحمد لله الذي لم يخرجني من الدنيا حتى أراني الخلف بعدي، أشبه الناس برسول الله صلى الله عليه وآله خَلقًا وخُلقًا، يحفظه الله تبارك وتعالى في غيبته، ثم يظهر يملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما ملئت ظلمًا وجورًا.[1]

(١) جاءت الرواية في (إثبات الهداة: ١٩٦/٥) باختلافات يسيرة، مثلا بدلاً عن (حتى أراني الخلف بعدي) جاء النصّ: (حتى أراني الخلف من بعدي).

ترتيب الحديث في (كفاية المهتدي) هو التاسع والعشرون من أربعين المير لوحي، والاختلاف بين ألفاظه وألفاظ (مختصر إثبات الرجعة) يسير، منها: الترضّي على أحمد بن إسحاق في سند الحديث، ومنها (ثمّ يظهره الله فيملأ الأرض..) بدلًا عن (ثم يظهر يملأ الأرض..)، والظاهر أنّ الذي في (مختصر إثبات الرجعة) خطأ مطبعيّ.

(الحديث ١١)

حدّثنا محمّد بن عليّ بن حمزة بن الحسين بن عبيد الله بن العباس بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، قال: سمعتُ أبا محمّد عليه السلام يقول: قد وُلد وليّ الله وحجته على عباده وخليفتي من بعدي مختونًا ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين عند طلوع الفجر، وكان أول مَن غسله رضوان خازن الجنان مع جمع من الملائكة المقرّبين بماء الكوثر والسلسبيل، ثم غسلته عمتي حكيمة بنت محمّد بن عليّ الرضا عليهما السلام.

فسُئل محمّد بن عليّ رضي الله عنه عن أمّه عليها السلام، قال: أمه مليكة التي يُقال لها في بعض الأيام: سوسن، وفي بعضها: ريحانة، وكان صيقل ونرجس أيضًا من أسمائها.[1]

(١) جاءت الرواية في (إثبات الهداة) غير كاملة، إذ نقل موضع الشاهد منها وهو النصّ على إمامة إمامنا الخلف صلوات الله عليه، ونصّ المذكور في (إثبات الهداة: ١٩٧/٥) : «حدّثنا محمّد بن عليّ بن حمزة العلويّ، قال: سمعتُ أبا محمّد عليه السلام يقول: قد وُلد وليّ الله وحجته على عباده وخليفتي من بعدي مختونًا ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين عند طلوع الفجر» (الحديث) وفيه جملة من أحواله. والاختلاف بين المقدار المرويّ في (إثبات الهداة) و(مختصر إثبات الرجعة) فقط في اسم الراوي محمّد بن عليّ بن حمزة، فقد ورد كاملًا في (مختصر إثبات الرجعة).

وورد الحديث في (كفاية المهتدي) في الحديث الثلاثين من أربعين المير لوحي بالسند والمتن أنفسهما مع (مختصر إثبات الرجعة) باختلاف يسير لا يذكر، مثلًا: (قد وُلد وليّ الله وحجته على عباده وخليفتي من بعدي..) وردت في (كفاية المهتدي) بدون واو العطف في خليفتي: (قد وُلد وليّ الله وحجته على عباده خليفتي من بعدي..)، وهذه الأخطاء غالبًا تكون من النسّاخ.

لكن اسم الراوي (محمّد بن عليّ بن حمزة بن الحسين بن عبيد الله بن العباس بن عليّ بن أبي طالب) ورد كاملًا في (كفاية المهتدي) موافقًا لـ(مختصر إثبات الرجعة) وخلافًا لـ(إثبات الهداة).

(الحديث ١٢)

حدّثنا إبراهيم بن محمّد بن فارس النيشابوريّ، قال: لما همّ الوالي عمرو بن عوف[١] بقتلي وهو رجل شديد النصب، وكان مولعًا بقتل الشيعة فأخبرت بذلك، وغلب عليّ خوف عظيم، فودّعت أهلي وأحبّائي، وتوجهتُ إلى دار أبي محمّد عليه السلام لأودّعه وكنتُ أردت الهرب.

فلّما دخلت عليه رأيتُ غلامًا جالسًا في جنبه، وكان وجهه مضيئًا كالقمر ليلة البدر، فتحيّرت من نوره وضيائه، وكاد أنْ يُنسيني ما كنتُ فيه. فقال: يا إبراهيم، لا تهرب فإنّ الله تبارك وتعالى سيكفيك شرّه.

فازداد تحيّري، فقلت لأبي محمّد عليه السلام: يا سيّدي، جعلني الله فداك، من هو وقد أخبرني بما كان في ضميري؟! فقال: هو ابني وخليفتي من بعدي، وهو الذي يغيب غيبةً طويلةً ويظهر بعد امتلاء الأرض جورًا وظلمًا، فيملأها عدلًا وقسطًا، فسألته عن اسمه؟

قال: هو سمّي رسول الله صلى الله عليه وآله وكنيّه، ولا يحلّ لأحد أنْ يسمّيه باسمه أو يكنّيه بكنيته إلى أنْ يُظهر الله دولته وسلطنته، فاكتم يا إبراهيم ما رأيتَ وسمعتَ منّا اليوم إلّا عن أهله، فصليتُ عليهما وآبائهما وخرجتُ مستظهرًا بفضل الله تعالى واثقًا بما سمعته من الصاحب عليه السلام.

فبشّرني عمّي عليّ بن فارس بأنَّ المعتمد قد أرسل أبا أحمد -أخاه-[٢]، وأمر بقتل

---

(١) يحتمل أنّ هذه الحادثة وقعت في سنة ٢٥٧هـ قبل انشغال الموفّق العباسيّ بثورة الزنج، ولأنّ خراسان كانت معرضة للاضطراب، وكان لأبي أحمد الموفّق العباسيّ عدة شؤون في خراسان تسبق مرحلة يعقوب بن الليث وتأسيس الدولة الصفارية، فيحتمل أنّه توجّه إلى خراسان وقتل الوالي أو أمر مَن يقتله، فنسب الفعل إليه، وعلى كلّ حال فكتب التاريخ شحيحة في تفاصيل أخبار ولاة هذه المناطق فلا يمكن الجزم بالتفصيل.

(٢) أخو الخليفة المعتمد المقصود في الرواية هو أبو أحمد الموفّق العباسيّ. وهو قائد جيوش الخلافة العباسية في عهد أخيه الخليفة المعتمد على الله، وكان الأمر كلّه في زمن المعتمد إلى أخيه الموفّق، وكان الجيش كلّه تحت يديه، ويُعدّ الموفّق أحد أهمّ القادة العَبَّاسِيين في التَّاريخ. (ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبيّ: ١٦٩/١٣، وتاريخ بغداد، البغداديّ: ٤٩٣/٢).

عمرو بن عوف، فأخذه أحمد[١] في ذلك اليوم وقطعه عضوًا عضوًا، والحمد لله ربّ العالمين.[٢]

(١) الظاهر أنّ الصواب: (فأخذه أبو أحمد) كما ورد في (كفاية المهتدي).

(٢) وردت الرواية في (إثبات الهداة) عن الفضل بن شاذان مقسّمةً على موضعين:

(أ) وروى الفضل بن شاذان في كتاب إثبات الرجعة قال: «حدّثنا إبراهيم بن محمّد بن فارس النيشابوريّ قال: لما همّ الوالي عمرو بن عوف بقتلي غلب عليّ خوف عظيم، فودّعت أهلي وتوجّهت إلى دار أبي محمّد عليه السلام لأودّعه وكنتُ أردتُ الهرب، فلّما دخلت عليه رأيتُ غلامًا جالسًا في جنبه، وكان وجهه مضيئًا كالقمر ليلة البدر، فتحيّرت من نوره و ضيائه، وكاد يُنسيني ما كنت فيه، فقال: يا إبراهيم لا تهرب، فإن الله سيكفيك شرّه، فازداد تحيّري، فقلت لأبي محمّد عليه السلام: يا سيّدي يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله، من هذا وقد أخبرني بما كان في ضميري؟ قال: هو ابني وخليفتي من بعدي «الحديث» و في آخره أنّه لما خرج أخبره عمّه بأنّ المعتمد قد أرسل أخاه و أمره بقتل عمرو بن عوف». (إثبات الهداة: ٣٢٨/٥).

(ب) وقال: «حدّثنا إبراهيم بن محمّد بن فارس النيسابوريّ، عن أبي محمّد عليه السلام، وذكر حديثًا فيه أنّه دخل عليه وعنده غلام فسأله عنه، فقال: هو ابني وخليفتي من بعدي، وهو الذي يغيب غيبةً طويلةً ويظهر بعد امتلاء الأرض جورًا وظلمًا، فيملأها عدلًا وقسطًا». (إثبات الهداة: ١٩٧/٥).

والملاحظ في خبر (إثبات الهداة) عدة اختلافات، منها (كاد أنْ ينسيني) الواردة في (مختصر إثبات الرجعة) وردت في (إثبات الهداة) (كاد ينسيني).

ومنها أيضًا لم ترد عبارة (وهو رجل شديد النصب، وكان مولعًا بقتل الشيعة فأخبرت بذلك) في (إثبات الهداة).

كما لم ترد عبارة: (فقلت لأبي محمّد عليه السلام: يا سيّدي، جعلني الله فداك، من هو وقد..) وإنّما الذي ورد في (إثبات الهداة): (فقلت لأبي محمّد عليه السلام: يا سيّدي يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله من هذا وقد..).

أمّا في (كفاية المهتدي) فقد أورده المير لو حي ضمن بحثه في الحديث الثاني والثلاثين، وفيه اختلافات يسيرة، هي:

(أ) قوله: (وكاد أنْ ينسيني ما كنت فيه) جاءت في (كفاية المهتدي): (وكاد أنْ أنسى ما كنت فيه من الخوف والهرب)، لكن هذا الخطأ النحويّ لم يرد في (النجم الثاقب: ٥١٦/١) الذي نقل الرواية عن (كفاية المهتدي) أيضًا، ولعلّ نسخة المحدّث النوريّ كانت أكثر دقةً من النسخ التي بين أيدينا اليوم.

(ب) قوله: (فأخذه أحمد في ذلك اليوم وقطعه عضوًا عضوًا) جاءت في (كفاية المهتدي): (فأخذه أبو أحمد..)، والظاهر أنّه الصحيح.

(الحديث ١٣)

حدّثنا عبد الله بن الحسين بن سعد الكاتب رضي الله عنه [١]، قال: قال أبو محمّد عليه السلام: قد وضع بنو أمية وبنو العباس سيوفهم علينا لعلّتين: إحداهما: أنهم كانوا يعلمون ليس لهم في الخلافة حقّ فيخافون من ادّعائنا إياها وتستقرّ في مركزها.

وثانيتهما: أنهم قد وقفوا من الأخبار المتواترة على أنّ زوال ملك الجبابرة والظلمة على يد القائم منّا، وكانوا لا يشكّون أنهم من الجبابرة والظلمة، فسعوا في قتل أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وإبادة نسله طمعًا منهم في الوصول إلى منع تولّد القائم عليه السلام أو قتله، فأبى الله تعالى أنْ يكشف أمره لواحد منهم إلّا أنْ يتمّ نوره ولو كره المشركون.[٢]

---

(١) قال النجاشيّ: «عبد الله بن الحسين بن سعد القطربليّ، أبو محمّد الكاتب، كان من خواصّ سيّدنا أبي محمّد عليه السلام، قرأ على ثعلب، وكان من وجوه أهل الأدب، له كتاب التاريخ». (رجال النجاشي: ٢٣٠).

وقال ياقوت الحمويّ: «عبد الله بن الحسين بن سعد القطربليّ، صاحب التاريخ: تقلّد عمالة بلد إسكاف، وكان من أهل العلم والأدب، وقد حفظ وسمع، وكان راوية لأشعار المُحْدَثين، وكانوا يقصدونه لبرّه لهم وصلاته، فممّا أنشدتُ من شعره... إلخ». (معجم الأدباء، الحمويّ: ١٥١٤/٤).

وهذه الرواية المنقولة بالمعنى تناسب لغة الـمُحْدَثين في ذلك العصر، كأبي تمام -وهو شاعر محدَث في ذلك العصر- الذي يقول في المدح: (صاغهم ذو الجلال من جوهر المجد وصاغ الأنام من عرضه) والجوهر والعرض من ألفاظ المتكلّمين، ويقول أيضًا: (لن ينال العلا خصوصًا من الفتيان من لم يكن نداه عمومًا) والخصوص والعموم من ألفاظ المناطقة، ويقول أيضًا: (فلو صح قول الجعفرية في الذي تنصّ من الإلهام خلناك ملهمًا) وهذا من معرفته بالمناظرات والكلام. و القصد أنّ صياغة معاني الرواية بهذه الألفاظ يناسب كونه راوية لأشعار المحدثين.

(٢) وردت الرواية في (إثبات الهداة: ١٩٧/٥) باختلافات يسيرة أهمها: (أ) لم يرد الترضّي على الراوي (عبد الله بن الحسين بن سعد الكاتب). (ب) آخر الرواية (ولو كره الكافرون) بدلًا عن (المشركون).

ووردت الرواية في (كفاية المهتدي) في الحديث الرابع والثلاثين من أربعين الميرلوحي، والاختلاف في كيفية ذكر اسم الراوي فقد ابتدأ بكنيته (حدثنا أبو محمّد بن عبد الله بن الحسين بن سعد الكاتب..)، كما اتفق ذيل الرواية مع (مختصر إثبات الرجعة) (ولو كره المشركون).

وهذا الحديث شبيه بما رواه الصدوق رحمه الله في (كمال الدين)، ننقل منه موضع الشاهد:

«حدّثنا محمّد بن عليّ بن حاتم النوفليّ المعروف بالكرمانيّ، قال حدّثنا أبو العباس أحمد بن

عيسى الوشّاء البغداديّ، قال حدّثنا أحمد بن طاهر القميّ، قال حدّثنا محمّد بن بحر بن سهل الشيبانيّ، قال أخبرنا عليّ بن الحارث عن سعيد بن منصور الجواشنيّ، قال أخبرنا أحمد بن عليّ البديليّ، قال أخبرنا أبي، عن سدير الصيرفيّ، قال: دخلت أنا والمفضّل بن عمر وأبو بصير وأبان بن تغلب على مولانا أبي عبد الله الصادق عليه السلام فرأيناه جالسًا على التراب وعليه مسح خيبريّ مطوّق بلا جيب مقصّر الكمين وهو يبكي بكاء الوالهة الثكلى ذات الكبد الحرى، قد نال الحزن من وجنتيه، وشاع التغيير في عارضيه، وأبلى الدموع محجريه، وهو يقول: سيّدي غيبتك نفت رقادي...

إلى أنْ قال عليه السلام في ذكر الوجه من إخفاء ولادته كإخفاء ولادة موسى، وتقدير غيبته كغيبة عيسى، وإبطائه كإبطاء نوح:

أمّا مولد موسى عليه السلام فإنّ فرعون لما وقف على أنّ زوال ملكه على يده أمر بإحضار الكهنة، فدلّوه على نسبه وأنه يكون من بني إسرائيل، ولم يزل يأمر أصحابه بشقّ بطون الحوامل من نساء بني إسرائيل حتى قتل في طلبه نيفًا وعشرين ألف مولود، وتعذّر عليه الوصول إلى قتل موسى عليه السلام بحفظ الله تبارك وتعالى إياه، وكذلك بنو أمية وبنو العباس لما وقفوا على أنّ زوال ملكهم وملك الأمراء والجبابرة منهم على يد القائم منّا ناصبونا العداوة، ووضعوا سيوفهم في قتل آل الرسول صلى الله عليه وآله وإبادة نسله طمعًا منهم في الوصول إلى قتل القائم، ويأبى الله عزّ وجلّ أنْ يكشف أمره لواحد من الظلمة إلّا أنْ يتمّ نوره ولوكره المشركون...

انتهى موضع الشاهد، ورواه الشيخ رحمه الله في (الغيبة) بسنده عن سدير الصيرفيّ، قال: دخلتُ أنا والمفضّل بن عمر وداود بن كثير الرقيّ وأبو بصير وأبان بن تغلب على مولانا الصادق عليه السلام فرأيناه جالسًا على التراب و عليه مسح...».

كما رواه الحرّ رحمه الله عن الصدوق رحمه الله مختصرًا في (إثبات الهداة: ٩٠/٥) أي أنّ الحرّ كان مطّلعًا على رواية الصدوق عن الصادق عليه السلام.

وبمقارنة رواية إثبات الرجعة عن الإمام العسكريّ عليه السلام مع رواية الشيخ الصدوق عن الصادق عليه السلام نجد العلة الأولى التي ذكرها الإمام العسكريّ عليه السلام غير موجودة في رواية الصدوق، أمّا الثانية فقد وردت بألفاظ مختلفة.

والحقّ أنّ هذا الأمر طبيعيّ في الروايات، فإنّ الأخبار تتشابه بمضامينها، لأنّها حقائق واحدة فلا إشكال من هذه الجهة فعلًا، ولكن المناقشة ترد في لغة رواية إثبات الرجعة وكونها غريبة عن لغة النصوص الشريفة: (قد وضع بنو أمية وبنو العباس سيوفهم علينا لعلّتين، إحداهما... وثانيتهما..)، و(قد وقفوا من الأخبار المتواترة).

(الحديث ١٤)

حدّثنا أحمد بن محمّد بن أبي نصر رضي الله عنه، قال: حدّثنا حمّاد بن عيسى، قال: حدّثنا عبد الله بن أبي يعفور، قال: قال أبو عبد الله جعفر بن محمّد: ما من معجزة من معجزات الأنبياء والأوصياء إلّا ويُظهر الله تبارك وتعالى مثلها في يد قائمنا لإتمام الحجة على الأعداء.[1]

الواضح أنّ هذا اللسان لسان محاجّة ومخاصمة وكلام، وليست لغة النصّ، ويمكن القول بأنّ هذه الرواية أُعيدت صياغتها بلغة كلامية بما يناسب كتاب إثبات الرجعة للفضل بن شاذان، وأنه وضع الكتاب لهذا الغرض.

ثم إنّه لا إشكال بنقل الأخبار بالمعنى لا بالنصّ، وهذه الطريقة جرى عليها الفضل بن شاذان رحمه الله في أكثر من مورد في كتبه، وهذه اللغة لغة المحاجّة في عصره، وقد تقدّمت الإشارة إلى هذا الأمر.

ولا يمكن أنْ يخفى على الحرّ العامليّ أنّ في هذه الألفاظ غرابةً أو اختلافًا عن لغة الروايات، فلا بدّ من القول بأنّه كان عالمًا بأنّ الرواية منقولة بالمعنى، وحكاها كما هي عن الفضل بن شاذان.

(١) وردت الرواية في (إثبات الهداة: ٣٢٨/٥) بالنصّ نفسه، لكن اختلفت عنعنة السند، ولم يترضَّ هناك على أحمد بن محمّد بن أبي نصر. موضع الاختلاف: (حدّثنا أحمد بن محمّد بن أبي نصر عن حمّاد بن عيسى عن عبد الله بن أبي يعفور قال: قال أبو عبد الله جعفر بن محمّد عليه السلام:..).

وورد الحديث في (كفاية المهتدي) في الحديث السابع والثلاثين من أربعين المير لوحي، بلا فرق بينها وبين الوارد في (مختصر إثبات الرجعة).

(الحديث ١٥)

حدّثنا الحسن بن عليّ بن فضّال، عن حمّاد بن عيسى، عن الحسين بن المختار، عن أبي بصير، عن عامر بن واثلة، عن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: عشرٌ قبل الساعة لابدّ منها: السفيانيّ، والدجّال، والدخان، والدابة، وخروج القائم، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى عليه السلام، وخسف المشرق، وخسف بجزيرة العرب، ونار[1] تخرج من قعر عدن تسوق الناس إلى المحشر.[2]

---

(١) هناك إشارة لخروج نار تسبق قيام الإمام عليه السلام منها ما ورد في تفسير سورة المعارج، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ (المعارج:١)، فقال عليه السلام: «تأويلها يأتي عذاب يقع في الثوية، يعني نارًا حتى تنتهي إلى الكناسة كناسة بني أسد، حتى تمرّ بثقيف لا تدع وترًا لآل محمّد إلّا أحرقته، وذلك قبل خروج القائم عليه السلام». (بحار الأنوار: ٢٤٣/٥٢) عن غيبة النعماني.

ولعلّها النار المقصودة نفسها في رواية الفضل بن شاذان.

(٢) وردت الرواية في (إثبات الهداة: ٣٥٤/٥) بالنصّ نفسه، وأشار إلى أنّ الشيخ الطوسيّ رحمه الله قد رواها في الغيبة، وهي في (الغيبة :٤٣٦) بالنص نفسه، والسند عن الفضل بن شاذان، إلّا أنه استبدل (أبو بصير) بـ(أبي نصر)، والوارد في مخطوطة (مختصر إثبات الرجعة) غير منقّط، وكلاهما محتمل.

ويستفاد أيضًا أنّ الشيخ الطوسيّ رحمه الله كان يروي هذه الروايات عن إثبات الرجعة للفضل بن شاذان بطريقه إليه.

ورواه المير لوحي رحمه الله في (كفاية المهتدي) ضمن بحثه في الحديث الثامن والثلاثين، لكنه ورد متأخرًا عن الحديث الآتي. وزاد فيه (وخسف بالمغرب).

ولأن هذا الحديث في (كفاية المهتدي) جاء متأخرًا عن الحديث الآتي (حديث ١٦ من مختصر إثبات الرجعة) سبقت هذا الحديث في (كفاية المهتدي) عبارة (وروى الفضل رحمه الله هذا الحديث بطريق آخر وهو هذا، حيث قال: حدّثنا الحسن بن عليّ بن فضّال...) وذلك أنّ المير لوحي ذكر هذا الحديث (حديث ١٥) متأخرًا عن الآتي (حديث ١٦). ولا يخفى أنّ هذا التقديم والتأخير يدلّ على أنّ الحرّ العامليّ رحمه الله لم ينسخ ما في (كفاية المهتدي).

(الحديث ١٦)

ورواه أيضًا بلفظه عن الحسن بن محبوب رضي الله عنه، قال: حدّثنا عليّ بن رئاب، قال: حدّثنا أبو حمزة الثماليّ، قال: حدّثنا سعيد بن جبير، قال: حدّثنا عبد الله بن العباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنّ للساعة علامات، منها: السفيانيّ، وذكر مثله، إلّا أنّه حذف الدابة، وزاد: وخسف بالمغرب.[1]

(١) لم نعثر على هذا الحديث في (إثبات الهداة)، ربّما لتكرار مضامينه في الكتاب.

ورواه المير لوحي رحمه الله في (كفاية المهتدي) ضمن بحثه في الحديث الثامن والثلاثين، لكنه ورد متقدمًا عن الحديث السابق. ولم يرد مختصرًا وإنما ورد تامًّا بالسند نفسه، وهذا النصّ: إنّ للساعة علامات، منها: السفيانيّ، والدجّال، والدخان، وخروج القائم عليه السلام، ونزول عيسى عليه السلام، وخسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، وطلوع الشمس من مغربها، ونار تخرج من قعر عدن تسوق الناس إلى المحشر.

في هذا الحديث وسابقه اختلاف ملحوظ بين نسختي (مختصر إثبات الرجعة) و(كفاية المهتدي) من جهات:

(١) ألفاظ الرواية وردت تامةً في (كفاية المهتدي) مختصرةً في (مختصر إثبات الرجعة).

(٢) اختلاف ترتيب الروايتين في (كفاية المهتدي) و(مختصر إثبات الرجعة)، وبسبب ذلك اختلفت العبارات التي تسبق الحديث، ما يوحي أنّ الحرّ العامليّ رحمه الله لم ينسخ الأحاديث من (كفاية المهتدي) مباشرةً.

(الحديث ١٧)

حدّثنا محمّد بن أبي عُمَير رضي الله عنه، قال: حدّثنا جميل بن درّاج، قال: حدّثنا زرارة بن أعين، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال: استعيذوا بالله من شرّ السفيانيّ والدجّال وغيرهما من أصحاب الفتن.

قيل له: يا ابن رسول الله، أمّا الدجّال فعرفناه وقد تبيّن من مضامين أحاديثكم[1] شأنه، فمن السفيانيّ وغيره من أصحاب الفتن، وما يصنعون؟

قال عليه السلام: أول مَن يخرج منهم رجلٌ يُقال له: أصهب بن قيس، يخرج من بلاد الجزيرة له نكاية شديدة في الناس وجور عظيم. ثم يخرج الجرهميّ من بلاد الشام، ويخرج القحطانيّ من بلاد اليمن، ولكلّ واحد من هؤلاء شوكة عظيمة في ولايتهم، ويغلب على أهلها الظلم والفتنة منهم، فبينا هم كذلك إذ يخرج عليهم السمرقنديّ من خراسان مع الرايات السود، والسفيانيّ من الوادي اليابس من أودية الشام، وهو من ولد عتبة بن أبي سفيان، وهذا الملعون يُظهر الزهد قبل خروجه ويتقشّف، ويتقنّع بخبز الشعير والملح الجريش، ويبذل الأموال فيجلب بذلك قلوب الجهّال والرذال، ثم يدّعي الخلافة فيبايعونه، ويتبعهم العلماء الذين يكتمون الحق ويُظهرون الباطل فيقولون: إنّه خير أهل الارض، وقد يكون خروجه وخروج اليمانيّ من اليمن مع الرايات البيض في يوم واحد وشهر واحد وسنة واحدة، فأول مَن يقاتل السفيانيّ القحطانيّ فينهزم ويرجع إلى اليمن فيقتله اليمانيّ، ثم يفرّ الأصهب والجرهميّ بعد محاربات كثيرة من السفيانيّ فيتبعهما ويقهرهما، ويقهر كلّ مَن ينازعه ويحاربه إلّا اليمانيّ.

ثم يبعث السفيانيّ جيوشًا إلى الأطراف، ويسخّر كثيرًا من البلاد، ويبالغ في القتل والفساد، ويذهب إلى الروم لدفع الملك الخراسانيّ ويرجع منها منتصرًا في عنقه صليب، ثم يقصد اليمانيّ، فينهض اليمانيّ لدفع شرّه، فينهزم السفيانيّ بعد محاربات عديدة ومقاتلات شديدة، فيتبع اليمانيّ فيكثر الحروب وهزيمة السفيانيّ، فيجده

(١) احتمال كون مفردة (مضامين أحاديثكم) وبعض ألفاظ هذه الرواية أجنبية وغريبة عن لغة النصوص، لا يخفى على الحرّ العامليّ والمير لوحي وأيّ فاضل من فضلاء المحدثين؛ فإنْ لم تكن هذه الألفاظ من نصّ الخبر فإنّها نقل لمعانيه ومضامينه، وهو ممّا لا محذور فيه.

اليمانيّ في نهر اللو مع ابنه في الأسارى فيقطّعهما إربًا إربًا، ثم يعيش في سلطنته فارغًا من الأعداء ثلاثين سنةً، ثم يفوّض الملك بابنه السعيد ويأوي مكة، وينتظر ظهور قائمنا حتى يتوفّى، فيبقي ابنه بعد وفاة أبيه في ملكه وسلطانه قريبًا من أربعين سنة، وهما يرجعان إلى الدنيا بدعاء قائمنا عليه السلام.

قال زرارة: فسألته عن مدة ملك السفيانيّ، قال عليه السلام: تمدّ إلى عشرين سنةً.[1]

(١) لم يذكر الحرّ العامليّ رحمه الله هذا الحديث في (إثبات الهداة).

وذكره المير لوحي رحمه الله في (كفاية المهتدي) تحت عنوان الحديث التاسع والثلاثين، باختلافات يسيرة أهمها: بدلًا عن: (فيجده اليمانيّ في نهر اللو مع ابنه في الأسارى) جاءت العبارة: (فيجده اليماني في آخر الأمر مع ابنه في الأسارى).

ولا يخفى أنّ هناك غرابةً في معاني هذا الحديث ككثير من روايات زمن الظهور، يُردّ علمها إلى أهلها.

(الحديث ١٨)

عنه، عن سيف بن عميرة، عن بكر بن محمّد الأزديّ، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: خروج الثلاثة: الخراسانيّ، والسفيانيّ، واليمانيّ في سنة واحدة، في شهر واحد، في يوم واحد، فليس فيها راية بأهدى من راية اليمانيّ، تهدي إلى الحق.[1]

(١) نصّ (إثبات الهداة: ٣٦٢/٥): خروج الثلاثة السفيانيّ والخراسانيّ واليمانيّ في سنة واحدة، في شهر واحد، في يوم واحد، وليس فيها راية أهدى من راية اليمانيّ؛ لأنه يدعو إلى الحقّ. إلّا أنّ الحرّ رحمه الله صرّح أنّه نقل النصّ عن (إعلام الورى) للطبرسيّ، ولم يُشر إلى أنّه نقله مباشرةً عن كتاب (الفضل). ورواه في مورد آخر من (إثبات الهداة: ٣٥٦/٥)، عن (غيبة) الطوسيّ بالألفاظ المذكورة نفسها في (مختصر إثبات الرجعة).

ونصّ (كفاية المهتدي) في ضمن الحديث التاسع والثلاثين بوصفه مؤيّدًا لمضمون الحديث السابق من أحاديث هذا المختصر (السابع عشر)، عين نصّ (مختصر إثبات الرجعة)، وقد أشار المير لوحي إلى أنّ الشيخ الطوسيّ رواه أيضًا في (الغيبة) عن إثبات الرجعة. قال المير لوحي معقبًا على الحديث السابق:

وليعلم أنّ من مؤيّدات هذا الحديث ما رواه الشيخ عالي الشأن أعني الفضل بن شاذان (عليه الرحمة والغفران) في كتاب إثبات الرجعة، ونقله الشيخ رفيع الدرجة والمؤيد بالتأييدات القدّوسية الشيخ أبو جعفر الطوسيّ (عليه الرحمة) عنه في كتاب الغيبة بهذا الطريق: «عنه، عن سيف بن عميرة، عن بكر بن محمّد الأزديّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: خروج الثلاثة: الخراسانيّ، والسفيانيّ، واليمانيّ في سنة واحدة، في شهر واحد، في يوم واحد، فليس فيها راية بأهدى من راية اليمانيّ تهدي إلى الحق». (الغيبة: ٤٤٦-٤٤٧).

ويُستفاد من كلام المير لوحي أنّ الشيخ الطوسيّ كان عنده كتاب إثبات الرجعة، وكان ينقل عنه ويأتي ما يؤيد ذلك.

يلاحظ أنّ سند (مختصر إثبات الرجعة) بدأ بـ(عنه)، والمقصود عن الفضل بن شاذان، بدلًا عن (حدّثنا) التي كانت من قول الفضل بن شاذان في سائر روايات الكتاب، وهذا متوافق مع الوارد في (كفاية المهتدي) ما يرجّح أنّ المصدر واحد بين الكتابين.

وهناك فروق بين نصّ (إثبات الهداة) وما ورد في (مختصر إثبات الرجعة، وكفاية المهتدي).

(١) ابتداء رواية (إثبات الهداة) المرويّة عن إعلام الورى بـ(السفيانيّ)، أمّا (مختصر إثبات الرجعة) و(كفاية المهتدي) فبدأت بـ(الخراسانيّ)، وكذلك رواية (إثبات الهداة) المرويّة عن (غيبة) الطوسيّ.

(الحديث ١٩)

حدّثنا صفوان بن يحيى رضي الله عنه، قال: حدّثنا محمّد بن حمران، قال: قال الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام: إنّ القائم منّا منصور بالرعب، مؤيّد بالنصر، تُطوى له الأرض، وتظهر له الكنوز كلّها، ويظهر الله تعالى به دينه على الدين كلّه ولو كره المشركون، ويبلغ سلطانه المشرق والمغرب، ولا يبقى في الأرض خراب إلّا عمّر، وينزل روح الله عيسى بن مريم عليه السلام فيصلّي خلفه.

قال ابن حمران: قيل له: يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله، متى يخرج قائمكم؟

قال: إذا تشبّه الرجال بالنساء، والنساء بالرجال، واكتفى الرجال بالرجال والنساء بالنساء، وركبت ذوات الفروج السروج، وقبلت شهادة الزور، وردّت شهادة العدول، واستخفّ الناس بالدماء وارتكاب الزنا وأكل الربا والرشا، واستيلاء الأشرار على الأبرار، وخروج السفيانيّ من الشام، واليمانيّ من اليمن، وخسف بالبيداء، وقتل غلام من آل محمّد صلى الله عليه وآله بين الركن والمقام اسمه محمّد بن محمّد، ولقبه النفس الزكية، وجاء صيحة من السماء بأنّ الحق مع عليّ وشيعته، فعند ذلك خروج قائمنا.

فإذا خرج أسند ظهره إلى الكعبة واجتمع عنده ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلًا، وأول ما ينطق به هذه الآية: ﴿بَقِيَّةُ اللهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [هود: من الآية ٨٦]، ثم يقول: أنا بقيّة الله وحجته وخليفته عليكم، فلا يسلّم عليه مسلم إلّا قال: السلام عليك يا بقية الله في أرضه، فإذا اجتمع له العقد وهو أربعة آلاف رجل خرج من مكة، فلا يبقى في الأرض معبود دون الله عزّ وجلّ من صنم ووثن وغيره إلّا وقعت فيه نار فاحترق، وذلك بعد غيبةٍ طويلة.[1]

---

(٢) ذيل الرواية مختلف في (إثبات الهداة): (لأنّه يدعو إلى الحقّ)، وفي (كفاية المهتدي) و(مختصر إثبات الرجعة): (تهدي إلى الحق)، وكذلك رواية (إثبات الهداة) المرويّة عن (غيبة) الطوسيّ.

(٣) عنعنة السند مختلفة.

(١) الحديث ورد في (إثبات الهداة: ١٩٧/٥) مختصرًا: «وقال: حدّثنا صفوان بن يحيى عن محمّد بن حمران عن الصادق عليه السلام، قال: إنّ القائم منّا منصور بالرعب مؤيّد بالنصر تُطوى له الأرض

(الحديث ٢٠)

عـن محمّـد بن إسـماعيل بن بزيع، عن محمّد بن مسـلم الثقفيّ، عن أبي جعفر عليه السلام مثله.[١]

وتظهر له الكنوز كلّها، ويظهر الله به دينه على الدين كلّه ولو كره المشـركون، ثم ذكر جملةً من علاماتـه، ثم قال: فعند ذلك خروج قائمنا».

وورد في (كفاية المهتدي) ضمن بحثه في الحديث التاسع والثلاثين، والألفاظ متقاربة.

(١) هكذا ورد في (إثبات الهداة: ١٩٨/٥).

كمـا ذكـر ذلـك المير لوحـي بعد إيراده الحديث السـابق عن الفضل بن شـاذان قائـلًا: وروى هذا الشـيخ الفاضـل عـن محمّـد بن إسـماعيل بن بزيغ عـن محمّد بن مسـلم الثقفيّ، عـن الإمام أبي جعفـر عليه السلام حديثًا مثل هـذا الحديث.

(الحديث ٢١)

حدّثنا عبد الرحمن بن أبي نجران رضي الله عنه، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: المفقودون عن فرشهم ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلًا، عدة أهل بدر، فيصبحون بمكة وهو قول الله عزّ وجلّ: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَأْتِ بِكُمُ اللهُ جَمِيعًا﴾ [البقرة: من الآية ١٤٨] وهم أصحاب القائم عليه السلام.(١)

(١) لم نعثر عليه في (إثبات الهداة) عن الفضل بن شاذان، لكن نظيره مرويّ عن الصدوق والنعمانيّ بأسانيد وألفاظ مختلفة.

وورد في (كفاية المهتدي) ضمن بحثه في الحديث التاسع والثلاثين، والألفاظ متطابقة، إلّا أنّه لم يذكر الترضّي على عبد الرحمن بن أبي نجران.

(الحديث ٢٢)

حدّثنا أحمد بن محمّد بن أبي نصر رضي الله عنه، قال: حدّثنا عاصم بن حميد قال: حدّثنا محمّد بن مسلم، قال: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام: متى يظهر قائمكم؟ قال: إذا كثرت الغواية، وقلّت الهداية، وكثر الجور والفساد، وقلّ الصلاح والسداد، واكتفى الرجال بالرجال والنساء بالنساء، ومال الفقهاء إلى الدنيا، وأكثر الناس إلى الأشعار والشعراء، ومُسخ قوم من أهل البدع حتى يصيروا قردةً وخنازير، وقتل السفيانيّ، ثم خرج الدجّال وبالغ في الإغواء والإضلال، فعند ذلك ينادى باسم القائم عليه السلام في ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان، ويقوم في يوم عاشوراء، فكأني أنظر إليه قائمًا بين الركن والمقام، وينادي جبرئيل بين يديه: البيعة لله، فتقبل إليه شيعته.[1]

(١) ورد الحديث في (إثبات الهداة: ١٩٨/٥) دون اختلاف إلاّ أنه جاء مختصرًا بهذا النصّ: عن الفضل بن شاذان: قال: «حدّثنا أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن عاصم بن حميد، عن محمّد بن مسلم، قال: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام متى يظهر قائمكم؟ قال: إذا كثرت الغواية وقلّت الهداية وكثر الجور والفساد. إلى أنْ قال: فعند ذلك ينادى باسم القائم عليه السلام في ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان ويقوم في يوم عاشوراء» (الحديث).

وورد في (كفاية المهتدي) ضمن بحثه في الحديث التاسع والثلاثين، بالألفاظ نفسها آخر الرواية، ثم وردت هذه الزيادة: «وينادي جبريل بين يديه: البيعة لله، فيقبل شيعته إليه من أطراف الأرض، تُطوى لهم طيًّا، حتى يبايعوا، ثم يسير إلى الكوفة فينزل على نجفها، ثم يفرّق الجنود منها إلى الأمصار لدفع عمّال الدجّال، فيملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما مُلئت جورًا وظلمًا. قال: فقلتُ له: يا ابن رسول الله فداك أبي وأمّي، أيعلم أحدٌ من أهل مكة من أين يجيء قائمكم إليها؟ قال: لا؛ ثم قال: لا يظهر إلّا بغتةً بين الركن و المقام».

والزيادة في نسخة (كفاية المهتدي) – مضافًا إلى القرائن الأخرى- تُبطل احتمال كون المير لوحي نقل عن (مختصر إثبات الرجعة)، ليبقى في البين احتمالان فقط: الاعتماد على الحرّ في (مختصر إثبات الرجعة) على المير لوحي، أو اعتمادهما على مصدر آخر.

(الختام)

هذا ما وجدناه منقولًا من رسالة إثبات الرجعة للفضل بن شاذان، بخطّ بعض فضلاء المحدّثين، وقد قوبل بأصله، حرّره محمّد الحرّ.[١]

مالكه
العبد محمّد الحرّ

(١) تنبيهات:

سعينا في هذا المقام إلى معرفة العلاقة بين هذه الكتب الثلاثة: (مختصر إثبات الرجعة)، و(كفاية المهتدي)، و(إثبات الهداة).

هذه المخطوطة وُجدت ضمن مجموعة مخطوطات تملّكها الحرّ العامليّ ﵀ سنة ١٠٨٧هـ، لذا يرجّح أنّ تاريخ كتابتها هو هذه السنة.

في هذه السنة توجه الحرّ العامليّ إلى حجّ بيت الله الحرام، وهذا ما يُضعف احتمال أنْ يكون قد استنسخ المختصر من المير لوحي، إلّا أنْ تكون نسخة المير لوحي معه في الحجّ، وهو بعيد مع فرض شحّ المير لوحي بهذه النسخة كما قيل! فضلًا عن أنه لا يوجد شاهد على أنّ الحرّ العامليّ التقى بالمير لوحي أصلًا.

يبدو أنّ الضابطة في العمل على هذا الاختصار: الالتزام بترتيب الفضل بن شاذان في ترتيب حججه وتبويبه للكتاب دون نقل تعليقاته وعناوين الأبواب، والضابطة الثانية عدم نقل جميع الأحاديث وإنّما من كلّ باب ينتخب الحديث غير المرويّ في كتب المتقدّمين إنْ وجد وإلّا فينقل المختصِر حديثًا آخر التزامًا بتسلسله في إثبات المطلوب.

من الملفت أنّ جملةً من روايات إثبات الرجعة مرويّة بالمعنى لا بالنصّ بأسلوب لا يمكن أنْ يخفى على محدّث مثل الحرّ ﵀ فيتوهّم أنّ الاصطلاحات الكلامية هي نصوص كلام المعصوم. وهذا الأمر يتناسب مع الحكم بجواز نقل الروايات بالمعنى، ويتناسب مع طبيعة الفضل بن شاذان في نقل الروايات بالمعنى في موارد الاحتجاج وقد مرّ بيان ذلك.

أمّا (إثبات الهداة) فقد بات واضحًا أنّ لا علاقة له به بهذين الكتابين، وأنّ الحرّ اعتمد على الأصل (إثبات الرجعة للفضل بن شاذان) وذلك لعدّة قرائن يصعب التشكيك فيها:

(أ) اختلاف ألفاظ الروايات واختلاف العنعنة في الأسانيد.

(ب) تصريح الحرّ العامليّ في مقدمة (إثبات الهداة) بأنّه روى عن كتاب إثبات الرجعة للفضل بن شاذان مباشرةً دون واسطة، وأنّ الكتاب كان عنده أثناء تصنيفه (إثبات الهداة)، وقد تقدّم بيان ذلك.

(ج) تصويبه لسند الحديث الثاني في (مختصر إثبات الرجعة)، وذلك حين نقل الرواية وفي السند حمّاد بن عيسى، عقّب بعدها قائلًا: (أقول: صوابه حمّاد بن عثمان). ولا وجهَ لهذا

التصويب إلّا أنْ يكون مطلعًا على نسخة أخرى.

أي أنّه حكى في (مختصر إثبات الرجعة) ما وجده بخطّ بعض فضلاء المحدّثين كما هو، وصوّب الخبر بنفسه معتمدًا على ما كان عنده، وصنّف (إثبات الهداة) بالاعتماد على ما كان عنده لا على المختصر، فإنّه في (إثبات الهداة) نقل السند مصوّبًا.

أمّا (مختصر إثبات الرجعة) و(كفاية المهتدي) فيحتمل أنهما أخذا عن مصدر واحد، ويحتمل أنّ كلّ واحد منهما أخذ عن مصدر مستقل، ويحتمل أنّ (مختصر إثبات الرجعة) اعتمد على (كفاية المهتدي)، كما لا مجال للاحتمال بأنّ (كفاية المهتدي) قد أخذ عن (مختصر إثبات الرجعة). والقرائن التي ترتبط بهذه الاحتمالات المتعددة هي:

(أ) هناك روايات في (كفاية المهتدي) وردت تامةً، ووردت مقتطعةً في (مختصر إثبات الرجعة)، ما يؤكد أنّ صاحب (كفاية المهتدي) لم يعتمد على (مختصر إثبات الرجعة)، فضلًا عن ذلك فإنّ نسخة (مختصر إثبات الرجعة) متأخرة على نسخة (كفاية المهتدي).

(ب) هناك اختلاف في ألفاظ روايات (مختصر إثبات الرجعة) و(كفاية المهتدي)، ولكنّه اختلاف بسيط قد يكون راجعًا للخلل في النسخ، لكن هذا يضعّف فرضية اعتماد الحرّ العامليّ على (كفاية المهتدي).

(ج) كما أنّ هناك اختلافًا في ترتيب بعض الروايات، (الحديث رقم ١٥ و١٦) في (مختصر إثبات الرجعة) وردا بترتيب مغاير في (كفاية المهتدي) كما اختلفت طريقة نقل الأحاديث، وهذا يضعّف فرضية اعتماد الحرّ العامليّ على (كفاية المهتدي) أيضًا.

(د) ذكر الحرّ ما نصّه: (هذا ما وجدناه منقولًا من رسالة إثبات الرجعة للفضل بن شاذان، بخطّ بعض فضلاء المحدّثين، وقد قوبل بأصله) وهذه العبارة تدلّ على أنّ الحرّ نقل كامل ما وجده بخطّ بعض فضلاء المحدّثين، لكن الوارد في (كفاية المهتدي) عن إثبات الرجعة أكثر من ذلك -مثلا الحديث الحادي عشر من أربعين الميرلوحي لم يرد في (مختصر إثبات الرجعة) وغيره كثير-، أي أنّ الحرّ نقل أخبار إثبات الرجعة عن مصدر آخر، والحرّ رحمه الله حرّر جميع ما وجده منقولًا فيها، لا أنه انتخب بعض ما وجده منقولًا عن إثبات الرجعة، وهذا يدلّ على أنّه لم يروِ عن (كفاية المهتدي)، بل عن مصدر آخر.

وقد يستفاد من العبارة أيضًا أنّ الأصل (إثبات الرجعة للفضل بن شاذان) كان عنده، فقابل هذا المختصر بالأصل، والذي يؤكّد ذلك أنّه في (إثبات الهداة) اعتمد على الأصل ولم يعتمد على المختصر، كما تقدّم.

نعم، هناك قرائن يحتمل بناء عليها أنّ الحرّ في (مختصر إثبات الرجعة) اعتمد على (كفاية المهتدي)، منها أنّ هناك نسبة تشابه معتدًا بها بين الكتابين، من جهة المتون والأسانيد وترتيب

المبحث الرابع
الإشكالات والأجوبة عنها

- **الإشكال الأول:** روايات إثبات الرجعة المنقولة في (كفاية المهتدي) و(إثبات الهداة) وغيرها من المصادر غير مختصة بموضوع الرجعة.

والجواب: الذي يظهر أنّ طريقة الفضل بن شاذان في إثبات الرجعة هي التسلسل الكلاميّ لإثبات المطلب، ولم يكن غرضه جمع أحاديث الرجعة، وإنما الاستدلال عليها، بتعبير آخر لو أنّ شخصًا أراد التكهّن بما كان كتبه الفضل بن شاذان ليكتب إثبات الرجعة كما هو لا كما وردنا مختصرًا، فعليه أنْ يتسلسل بالحجج الكلامية كما تسلسل في عرض الروايات مبتدئًا بما رُوي عن النبيّ صلى الله عليه وآله بتعداد أسماء الأئمة عليهم السلام الاثني عشر، وما ورد عنه صلى الله عليه وآله وعن الأئمة عليهم السلام بشأن صاحب الأمر وبشارتهم بظهوره عليه السلام، ثم بيان شدّة النهي عن التوقيت، ثمّ أخبار ولادته عليه السلام، ثمّ بيان سبب الغيبة وحكمتها، ثمّ علامات الظهور ومعاجز الإمام وما يكون عند ظهوره الشريف ونحو ذلك من مطالب. وبعد ذلك من الممكن توقّع ما كان كتبه الفضل بهذا الترتيب من الروايات ليستدلّ على مطلوبه ويبرهن، لكن ناسخ الكتاب اكتفى بنسخ الروايات مسمّيًا الكتاب (مختصر إثبات الرجعة). فالواضح أنّ الكتاب ليس في جمع أحاديث الرجعة، وإنما الاستدلال عليها، فتسلسلت مطالبه بهذه الكيفية.

- **الإشكال الثاني:** نقل الفضل بن شاذان روايات عن معاصريه كسهل بن زياد، ومحمّد

الروايات، إلا أنّ هذا التشابه لا يخلو من اختلاف أيضًا، وتقدير ذلك يعود إلى ذائقة المحقّق، ويصعب الجزم بأحد الأمرين.

على كلّ حال فالواضح أنّ الحرّ العامليّ كانت عنده نسخة (إثبات الرجعة) الأصل أثناء تصنيف (إثبات الهداة)، ونقل منها مباشرةً.

بن عبد الجبار، وعبد الله بن الحسين بن سعد الكاتب (عدّه النجاشي من خواص أبي محمّد العسكريّ عليه السلام، وهم أصغر منه سنًّا؟

والجواب: لا محذور في ذلك، وهو معقول جدًّا في مفروض الروايات المذكورة، فالفضل بن شاذان كان في نيسابور ولم يكن لقاؤه بالإمام العسكريّ عليه السلام ممكنًا، وكان اللقاء متيسّرًا لمحمّد بن عبد الجبار مثلًا.

- **الإشكال الثالث:** نقل الفضل بن شاذان توقيع إسحاق بن يعقوب بواسطة محمّد بن عثمان العمريّ.

والجواب: هذا التوقيع لم يرد في (مختصر إثبات الرجعة) أولًا، أمّا في (كفاية المهتدي) فالنصّ كالآتي:

(كما وقع في توقيعين أنّ حجة الرحمن عليه السلام نفسه قد قال بأنّ التوقيت كذب. أحدهما: ... إلى أنْ قال: والمحلّ الثاني الذي وقع فيه التوقيع ما رواه ابن شاذان، وابن بابويه، والشيخ الطوسيّ، والشيخ الطرابلسيّ رضوان الله عليهم أجمعين بأسانيدهم، ونحن نكتفي بسند واحد، ونقل فقرة منه رعاية للاختصار هنا. روى ابن بابويه رحمة الله عليه عن محمّد بن محمّد بن عصام الكلينيّ رضي الله عنه قال: حدّثنا محمّد بن يعقوب الكلينيّ، عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألتُ محمّد بن عثمان العمريّ أنْ يوصل لي كتابًا قد سألتُ فيه عن مسائل أشكلت عليَّ، فورد التوقيع، وبالإجمال فكان من جملة تلك المسائل أنّه سأل عن وقت ظهوره عليه السلام، فكتب عليه السلام في جواب هذا السؤال: وأمّا ظهور الفرج فإنّه إلى الله تعالى، وكذب الوقّاتون)[1]

وهذا الإشكال تامّ لو كان بالفعل مراد المير لوحي أنّ الفضل بن شاذان نقل نصّ التوقيع، لكن الأغلب أنّ المير لوحي لم يكن دقيقًا في بيانه، وأراد أنّ هذا المعنى الوارد في التوقيع وردت معانيه برواية الفضل بن شاذان وغيره، فلا يحتمل في مثل هذه العبارة تعمّد الوضع، إذ لا يقع الواضع في خطأ فاحش كهذا بلا غرض يدعوه للوضع! فالمعنى الوارد في الرواية رواه أكابر العلماء بأسانيد متعدّدة، فلا غرض ولا نفع

(١) مختصر كفاية المهتدي: ٥٥.

فـي الوضـع هنـا كـي يتهمّ به، فإمّـا أنْ يُعزى ذلك إلى عدم دقّة العبـارة مع وضوح مراده إجمـالًا، أو يُعـزى إلى وقوعه في الاشـتباه وسـبق القلم الـوارد لأيّ كاتب.

- **الإشـكال الرابـع:** روى الفضـل بن شـاذان حديث والـدة صاحب الأمـر عليه السلام ومجيئها من الروم إلى بيت الإمام العسكريّ عليه السلام عن بشر النخّاس، رغم أنّ الراوي عن بشر النخّاس هـو محمّـد بـن بحـر الرهنـيّ الذي سـمع القصة من بشـر النخّـاس سـنة ٢٨٦هـ فكيف للفضل بن شـاذان أنْ يروي هذه الحادثة مع أنها كانت سـرًّا لا يتحدّث به بشـر النخّاس بصريح الرواية؟!

والجـواب: هـذه النسـبة غيـر صحيحـة، والميـر لوحي لم ينسـب شـيئًا مـن ذلك إلى الفضـل بن شـاذان، وإنما في الأمر لبس واشـتباه من صاحب الإشـكال. ونـصّ عبارة الميرلوحي:

(وليعلـم أنّه وبسـبب طولانيـة حديث والدة صاحب الأمر عليه السلام الماجـدة، فإنّنا نقتصر في هذا المقام على ترجمته رعايةً للاختصار. روى الفضل بن شـاذان وابن بابويه والشـيخ الطوسـيّ والشـيخ الطبرسـيّ والشـيخ الطرابلسـيّ وغيرهـم كثيرًا جـدًّا من علمـاء الإماميّة رضـي الله عنهـم جميعًـا في كتبهـم بعبارات مختلفة و معانٍ متّفقة. أمّا الشـيخ الطوسـيّ عليـه الرحمـة فقد نقل على النحو التالي بسـنده عن بشـر بن سـليمان النخّاس...)[1]

ومن الواضح أنّ الميرلوحي نقل نصّ الشـيخ الطوسـيّ رحمه الله بسـنده عن بشـر النخّاس، أمّا ما رواه الطرابلسـيّ فلم يشـر إليه، وأمّا ما رواه الشـيخ الطبرسـيّ رحمه الله فلعلّه يقصد هذا النـصّ: (وكانـت أمّـه عليها السلام أم ولـد، اسـمها نرجس وهى بنت ليشـوعا بن قيصـر ملك الروم مـن أولاد الحواريّيـن مـن قبـل الإمام، وكان اسـمها عند أبيهـا مليكة، ولها قصـة عجيبة لا يسـعها هـذا الكتـاب)[2]، وأمّـا ابـن بابويـه رحمه الله فنصّـه فـي (كمـال الدين) قريـب من نصّ الشـيخ الطوسـيّ رحمه الله.

أمّـا الفضـل بـن شـاذان فقد أورد الميـر لوحي روايته عـن إثبات الرجعـة، وهي: (عن

(١) مختصر كفاية المهتدي: ١٠٨.

(٢) تاج المواليد، الطبرسيّ: ٦٢.

الإمام العسكريّ عليه السلام: إنّ الإمام والحجة بعدي ابني، سمّي رسول الله صلى الله عليه وآله وكنيّه، الذي هو خاتم حجج الله وآخر خلفائه. قال: ممّن هو يا ابن رسول الله؟ قال: من ابنة ابن قيصر ملك الروم...).

فهذه الروايات ذات معانٍ متفقة وألفاظ مختلفة، وليس فيها ما يدلّ على أنّ الفضل بن شاذان قد روى الخبر عن بشر النخّاس.

- **الإشكال الخامس:** خبر إبراهيم بن عليّ بن فارس النيشابوريّ الذي أراد الوالي عمرو بن عوف قتله، لكن المتوكل بعث أخاه الموفّق فقتل الوالي عمرو بن عوف، وكان الإمام العسكريّ عليه السلام بشّر إبراهيم النيشابوريّ بذلك، وأنّه سيعود سالمًا لا خطر عليه. ومثل هذا الخبر أين اختفى من التاريخ؟ فلا نرى حديثًا عن رجل يسمّى عمرو بن عوف قتله الموفّق العباسيّ؟

والجواب: من الطبيعيّ عدم ذكر كلّ تفاصيل التاريخ، فأحد ولاة بني العباس في نيشابور غضب عليه الموفّق العباسيّ أخو الخليفة وأمر بقتله شأنه شأن آلاف الضحايا في بلاط بني العباس، ليس بوالي الحرمين ولا وزيره في البلاط، ولا خطر في الأمر يستدعي توثيق الحادثة في كتب التاريخ المعروفة، وغيابها أمر متعارف ليس فيه غرابة. ورغم ذلك فإنّ القرائن وسياق الأحداث التاريخية لا تتعارض مع وقوع مثل هذه الحادثة، حيث ذكر في مثل هذه الحقبة توجّه الموفّق العباسيّ إلى خراسان قبل ثورة الزنج.

وقد أشرنا إلى ذلك أثناء التعليق على (حديث ١٢) من (مختصر إثبات الرجعة).

- **الإشكال السادس:** إنّ جميع روايات نسخة الشيخ الحرّ (في مختصر إثبات الرجعة) بدأت بحدّثنا، وأحيانا مع الترضّي على الراوي المباشر إلا الحديث السابع عشر الذي يبتدئ هكذا: (عنه عن سيف بن عميرة..) فيُطرح سؤال؛ وهو أنّ هذا الحديث لماذا اختلف سنده عن بقية العشرين؟ ويتضّح جوابه مع الرجوع إلى (كفاية المهتدي)، فإنّ المير لوحي كلّما نقل حديثًا عن (إثبات الرجعة) فقط بدأه بحدّثنا، ولكنه في هذا الحديث السابع عشر بعد الإشارة إلى وجوده في (إثبات الرجعة) ينقله عن (غيبة) الشيخ الطوسيّ قائلًا: (وليعلم أنّ من مؤيّدات هذا الحديث ما رواه الشيخ

عالـي الشـأن أعني الفضل بن شـاذان عليـه الرحمة والغفران في كتـاب إثبات الرجعة، ونقلـه الشـيخ رفيـع الدرجـة والمؤيد بالتأييدات القدّوسـية الشـيخ أبو جعفر الطوسـيّ (عليه الرحمة) عنه في كتاب الغيبة بهذا الطريق: عنه، عن سـيف بن عميرة، عن بكر بـن محمّـد الأزديّ، عـن أبي عبد الله عليه السلام قـال...). وهذا التطابق في كيفية نقل أسـانيد (كفايـة المهتـدي) وأسـانيد الحـرّ في (مختصر إثبات الرجعة) يكشـف عـن أنّ الحرّ قد اعتمـد على نسـخة المير لوحي.

والجـواب: مـا ذكـر مـن سـبب لعـدول المير لوحي مـن (حدّثنـا) إلى (عنـه) في هذا لحديـث وجيـه، إلّا أنّ البنـاء عليـه في نسـخة الحرّ غيـر دقيق، وقد أشـرنا إلى جملة من الاختلافات - في الأسـانيد والنصوص- بين (مختصر إثبات الرجعة) و(كفاية المهتدي) في الفصـل السـابق؛ ومـا ذكـر من عدم وجود اختـلاف بينهما أمر غيـر صحيح قطعًا.

ورغـم ذلـك فإنّنا لا ننفـي احتمالية اعتماد الحرّ العامليّ فـي (مختصر إثبات الرجعة) علـى (كفاية المهتدي) أو اعتمادهما على مصدر مشـترك.

لكـنّ الواضـح والمؤكّـد أنّ الحـرّ العاملـيّ فـي (إثبات الهـداة) لم يعتمد علـى (كفاية المهتـدي) لكثـرة الاختلافات بين روايات (إثبات الرجعة) فـي المصدرين، ولتصريحه في مقدّمـة (إثبـات الهداة) بنقلـه عن (إثبات الرجعة) دون واسـطة.

- **الإشـكال السـابع:** إنّ ترتيـب نسـخة الحرّ هو ترتيـب (كفاية المهتدي)، وهـذا التطابق لا يمكـن أنْ ينشـأ مـن مصدر مشـترك لأنّ المير لوحـي رتّب روايات (كفايـة المهتدي) مطابقًـا للغـرض والنظـم الخاصّيـن لكتابـه، فقـد ألّفها في نقد رسـالة (إثبـات الرجعة) للمجلسـيّ، وترتيب رواياته مناسـب لهذا الغرض... وهذا يدلّ على أنّ الحرّ اعتمد على المير لوحي.

والجـواب: رغـم أننـا لا ننفـي احتمـال اعتماد الحرّ فـي (مختصر إثبـات الرجعة) على المير لوحـي كمـا ذكرنـا، إلّا أنّ هـذه الدعـوى غير صحيحـة، وهناك اختلاف فـي ترتيب الحديث الخامس عشـر والسـادس عشـر، تبعه اختـلاف في الألفاظ وكيفيـة النقل، وهذا يضعّـف فرضية اعتمـاد الحرّ علـى المير لوحي.

وما ذكر من أنّ ترتيب (كفاية المهتدي) متسلسل بكيفية خاصّة للردّ على العلّامة المجلسيّ ما هو إلّا احتمال يقابله احتمال آخر، وهو أنّ أصل الترتيب هو للفضل بن شاذان رحمه الله لغرض إثبات الرجعة والمحاجّة في ذلك متسلسلًا بالمطالب مبتدئًا بما رُوي عن النبيّ صلى الله عليه وآله بتعداد أسماء الأئمة عليهم السلام الاثني عشر، وما ورد عنه صلى الله عليه وآله وعن الأئمة عليهم السلام بشأن صاحب الأمر وبشارتهم بظهوره عجّل الله تعالى فرجه الشريف، ثمّ بيان شدّة النهي عن التوقيت، ثمّ أخبار ولادته عليه السلام، ثمّ بيان سبب الغيبة وحكمتها، ثمّ علامات الظهور ومعاجز الإمام وما يكون عند ظهور الشريف.

فإنّ الجزم بأنّ هذا الترتيب من وضع المير لوحي للردّ على المجلسيّ غير ممكن، واحتمال كون الترتيب من الفضل بن شاذان نفسه غير بعيد، خصوصًا إذا تبيّن أنّ الكتاب ليس غرضه جمع أخبار الرجعة، وإنّما ترتيب الحجج لإثبات الرجعة، وهذا يلزم تسلسلًا في الأخبار كالذي ورد في (مختصر إثبات الرجعة).

ورغم ذلك فإنّ القول باعتماد الحرّ على المير لو حي في (مختصر إثبات الرجعة) محتمل للإنصاف لقرائن أخرى، والانصاف أيضًا أنّ نسخة (إثبات الهداة) لا علاقة لها بـ(مختصر إثبات الرجعة) و(كفاية المهتدي).

- **الإشكال الثامن:** الروايات المرويّة عن (إثبات الرجعة) للفضل بن شاذان لا ترتبط بموضوع الرجعة مباشرةً، وهذا يضعّف فرضية أنْ يكون مصدر هذه الروايات هو إثبات الرجعة.

والجواب: يتبيّن ممّا قدّمنا من أنّ كتاب (إثبات الرجعة) ليس غرضه نقل أخبار الرجعة فحسب، وإنّما غرضه الاستدلال عليها، والتسلسل في الاستدلال يلزم منه نقل أحاديث لا علاقة لها بالرجعة.

- **الإشكال التاسع:** هناك عدة إشكالات لغوية بعضها من أخطاء النسّاخ لا قيمة لها فلا نشير إليها، وهناك إشكالات أخرى، كوورد ألفاظ متأخرة عن زمن النصّ مثل: (مراقد الأئمة)، وألفاظ ليست من لغة النصوص (مضامين الأحاديث)، وورود كلمات غير فصيحة: (تولّد) بدلًا عن (ولادة).

والجواب: بعض هذه المفردات وردت في روايات تفرّد المير لوحي بروايتها عن الفضل بن شاذان، ولعلّه نقلها عن غير (إثبات الرجعة) من مصنّفات الفضل بن شاذان، فمفردة (مراقد الأئمة) غير موجودة في نسخة الحرّ.

أمّا سائر الملاحظ اللغويّة فالجواب عليها متفرّع على التسليم بكون منهج الفضل بن شاذان في (إثبات الرجعة) نقل الأخبار بالمعنى لا بالنصّ، كما هي طبيعة مؤلّفاته في المحاججة، وممّا يؤكد هذه الحقيقة رواية رواها الفضل بن شاذان، رواها عنه الشيخ المفيد والطوسيّ والطبرسيّ والحرّ العامليّ والمير لوحي، ورواها السيّد النيليّ أيضًا، والنصّ كالآتي:

أ. إرشاد المفيد: سيف بن عميرة، عن بكر بن محمّد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: خُروجُ الثلاثةِ: السفيانيّ، والخراسانيّ، واليمانيّ، في سنةٍ واحدةٍ، في شهر واحدٍ، في يومٍ واحدٍ، وليس فيها راية أَهْدى من رايةِ اليماني؛ لأنَّه يَدْعُو إلى الحقّ.[١]

ب. (غيبة) الطوسيّ: وعنه[٢] عن سيف بن عميرة، عن بكر بن محمّد الأزديّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: خروج الثلاثة الخراسانيّ، والسفيانيّ، واليمانيّ، في سنة واحدة، في شهر واحد، في يوم واحد، وليس فيها راية بأهدى من راية اليمانيّ يهدي إلى الحقّ.[٣]

ت. إعلام الورى للطبرسيّ: سيف بن عميرة، عن بكر بن محمّد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: خروج الثلاثة: السفيانيّ، والخراسانيّ، واليمانيّ في سنة واحدة، في شهر واحد، في يوم واحد، وليس فيها راية أهدى من راية اليمانيّ، لأنّه يدعو إلى الحقّ.[٤]

ث. (إثبات الهداة) للحرّ عن غيبة الطوسيّ: وعنه، عن سيف بن عميرة، عن بكر بن محمّد الأزديّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: خروج الثلاثة الخراسانيّ، والسفيانيّ،

(١) الإرشاد، الشيخ المفيد: ٣٧٥/٢.

(٢) مرجع الضمير هو الفضل بن شاذان بقرينة ما يسبقها من روايات في الغيبة.

(٣) الغيبة: ٤٤٦.

(٤) إعلام الورى: ٢٨٤/٢.

واليمانـيّ، فـي سـنة واحدة، في شـهر واحـد، في يوم واحـد، فليس فيهـا راية أهدى مـن راية اليمانـيّ يهدي إلـى الحقّ.[١]

ج. (مختصـر إثبـات الرجعـة) بخطّ الحرّ: عنه، عن سـيف بن عميرة، عـن بكر بن محمّد الأزديّ، عـن أبـي عبد الله عليه السلام قال: خروج الثلاثة: الخراسـانيّ، والسـفيانيّ، واليمانيّ، فـي سـنة واحـدة، في شـهر واحد، فـي يوم واحـد، فليس فيهـا راية بأهـدى من راية اليمانيّ تهـدي إلى الحقّ.

ح. (كفايـة المهتـدي) للميـر لوحـي: ما رواه الشـيخ عالي الشـأن - أعني الفضل بن شـاذان عليـه الرحمـة والغفران - فـي كتاب إثبات الرجعة، ونقله الشـيخ رفيع الدرجة والمؤيد بالتأييدات القدّوسية الشيخ أبو جعفر الطوسيّ عليه الرحمة عنه في كتاب الغيبة بهذا الطريـق: عنـه، عن سـيف بن عميرة، عـن بكر بن محمّد الأزديّ، عـن أبي عبد الله عليه السلام قال: خروج الثلاثة: الخراسـانيّ، والسـفيانيّ، واليمانيّ، في سنة واحدة، في شهر واحد، فـي يـوم واحد، فليـس فيها راية بأهدى من راية اليمانـيّ تهدي إلى الحقّ.[٢]

خ. سـرور أهـل الإيمـان للسـيّد علـيّ النيليّ: وعن سـيف بن عميـرة، عن بكر بـن محمّد الأزديّ، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: خروج الثلاثة: السـفيانيّ، والخراسـانيّ، واليمانيّ، فـي شـهر واحد، فـي يوم واحد، نظام كنظـام الخرز يتبع بعضه بعضًـا، يقبلون الناس مـن كلّ وجـه كالنـار فـي الحلـق، ليس فيهـا راية أهـدى من رايـة اليمانـيّ؛ هي راية هـدى تدعو إلـى صاحبكم.[٣]

والتفـاوت بيـن النصـوص -فـي غيـر روايـة السـيّد النيلـيّ- كما هـو واضـح راجع إلى النسّـاخ، وإلّا فـكلّ هـذه المصـادر قـد نقلت عن (إثبـات الرجعة) للفضل بن شـاذان، إلّا السيّد النيليّ، فإنّه ينقل عن كتاب (القائم) للفضل بن شاذان، وألفاظه مختلفة عن بقية الروايات بشـكل واضح، وهذا يؤكد حقيقة مُهمة؛ وهي أنّ الفضل بن شـاذان في (إثبات

(١) إثبـات الهـداة ٣٥٦/٥، ورواه أيضًـا فـي (إثبـات الهـداة: ٣٦٢/٥) عـن إعلام الورى بالألفاظ نفسـها المتقدمـة عن إعـلام الورى.

(٢) مختصر كفاية المهتدي ٢١٠.

(٣) سرور أهل الإيمان في علامات ظهور صاحب الزمان، السيّد عليّ النيليّ: ٤٧.

الرجعة) لم يكن همّه المداقّة في نقل النصوص، وإنّما يريد المضامين فيرويها ليثبت حجته، وهذا دأبه رحمه الله في كتبه المعدّة للمحاجّة.

وأشهر الأمثلة كتابه المعروف بـ(العلل)؛ إذ يمكن الجزم أنّ ألفاظه ليست ألفاظ المعصوم، رغم أنها محكيّة بوصفها روايات، ومن شواهد ذلك أيضًا ما حكاه عنه الكلينيّ رحمه الله في الكافي[١]، حيث نقل كلامًا مفصلاً له في الردّ على العامّة بخصوص بعض أحكام الطلاق، ثمّ روى الفضل بن شاذان عدة روايات عن العامّة بالمعنى مغيرًا ألفاظها، منها: (مالك، عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول: لا تبيت المبتوتة والمتوفّى عنها زوجها إلّا في بيتها)، وقد ورد الحديث في موطأ مالك بالسند نفسه ولكن بهذه الألفاظ: (لا تبيت المتوفّى عنها زوجها ولا المبتوتة إلّا في بيتها)[٢]، ولأنّ البحث كان حول الطلاق، فإنّ الفضل بن شاذان خالف ألفاظ النصّ وقدّم ذكر المبتوتة (أي المطلقة طلاقًا بائنًا)، ولا يسع المجال لمزيد من الاستقصاء لإثبات هذا الأمر في طريقة الفضل رحمه الله عند نقل الأخبار في كتبه الاحتجاجية.

قال الشيخ محمّد تقيّ الشهيديّ حفظه الله في معرض بحثه عن كتاب (العلل) للفضل بن شاذان: (إنّا نقبل أنّ كتاب العلل من تصنيف فضل بن شاذان، ولكن هذا لا ينافي أن تكون المطالب المذكورة في الكتاب من الإمام الرضا عليه السلام، ولو بنحو النقل بالمعنى، إلّا ما علم بعدم صدوره من الإمام فيكون صادرًا من الفضل نفسه مثل قوله...)، إلى أنْ قال: (فالظاهر تمامية كتاب العلل لفضل بن شاذان، وكونه كتاب حديث، والحمد لله رب العالمين)[٣].

وهذا يؤكد ما نشير إليه من أنّ مصنّفات الفضل بن شاذان في غير الحديث يكثر فيها نقل الأخبار بالمعنى، وبه يتبيّن الوجه في استخدام الفضل بن شاذان مثل عبارات

(١) الكافي: ٩٣/٦.

(٢) الموطأ لمالك بن أنس برواية يحيى: ٥٩٢/٢، وبرواية أبي مصعب الزهريّ: ٦٥٩/١ حديث ١٧١١. لكن الحديث برواية الشيبانيّ ص١٨٧ حديث ٥٥٩ مختلف في فقرة أخرى، حيث ذكر: (المتوفّى عنها) ولم يقل: (المتوفّى عنها زوجها).

(٣) تقريرات أبحاث أصولية للشيخ محمّد تقي الشهيدي (الاجتهاد والتقليد): ٦٦٢، ٦٦٧.

(التواتـر) و(مضاميـن الأحاديث)، فإنّها إعادة لصياغة الروايات ونقل بالمعنى بما يقتضيه المقـام، ومثـل هـذه المصطلحات كانت موجودة في الوسـط العلميّ في زمن الفضل بن شـاذان بـل قبلـه، ولعلّ أول مَن اسـتخدم مصطلح التواتـر ابن إدريس الشـافعيّ المتوفّى ٢٠٤هـ[١]، وكان المصطلـح قبـل ذلـك شـائعًا بيـن المناطقة، ثمّ شـاع بيـن المتكلّمين، ثمّ دخـل فـي الأصول ودراية الحديـث. أي أنّ هذه المصطلحات تناسـب غرض كتاب (إثبات الرجعـة) وتفوّق الفضل بن شـاذان العلميّ.

والذي يؤكد ذلك أنّ غرابة ألفاظ مثل (التواتر) عن لحن الأخبار ما لا يمكن أنْ يخفى علـى الحـرّ العاملـيّ ليتوهـم أنّ هـذه ألفـاظ الروايـات! لكـن الحـرّ صرّح في عـدة موارد بجـواز نقـل الأخبـار بالمعنى[٢]، وفضلاً عـن تجويزه ذلك فلا يبدو عمليًّا أنّه يتحفظ على الروايـة بالمعنـى، وإلّا فكيـف يخفـى عليـه -وهو الخبير بلحـن الأخبار- أنّ هذه ليسـت نصـوص روايـات؟ وهل تبيّن لنا مـا خفي عليه؟!

- **الإشـكال العاشـر:** يظهـر من عدة قرائـن أنّ المير لوحي قد نقل روايات الشـيخ المفيد والشيخ الطوسيّ ونسبها إلى (إثبات الرجعة) للفضل بن شاذان، وربما تلاعب بالمتون أو الأسانيد.

والجـواب: هـذا الإشـكال مبنيّ على سـوء الظـنّ بالمير لوحي، وحملـه على خلاف ما حُكـي عـن سـيرته مـن تقـوى وورع، وكونـه مـن فضـلاء محدّثي عصـره، ولو أُعيـد النظر بالشـواهد التي سـيقت لتثبيت هذا الإشـكال لكن بمنظار حسن الظنّ بالمير لوحي لوجد لـكلّ من الشـواهد ما يبرّئ السـيّد المير لوحـي عن التهمة.

والحقيقـة أنّ المقـام يطـول جدًّا بمناقشـة الروايـات واحدة واحـدة بالتفصيل، ولكن نكتفـي بمناقشـة شـاهد واحد لمـا فيه من فائـدة إضافية.

الخبر وَفق رواية الشـيخ الطوسـيّ عن الفضل بن شـاذان: وعنه، عن عليّ بن عبد الله، عـن عبـد الرحمـن بن أبي عبد الله، عن أبـي الجارود، قال: قال أبو جعفـر عليه السلام: إنّ القائم

(١) جماع العلم، الشافعيّ: ٣٣.

(٢) ينظر مثلا: وسائل الشيعة: ١٠٥/٢٧.

يملك ثلاثمائة وتسع سنين كما لبث أهل الكهف في كهفهم، يملأ الأرض عدلًا وقسطًا كما ملئت ظلمًا وجورًا، ويفتح الله له شرق الأرض وغربها، ويقتل الناس حتى لا يبقى إلّا دين محمّد صلى الله عليه وآله، يسير بسيرة سليمان بن داود، تمام الخبر.[١]

الخبر وَفق رواية (كفاية المهتدي) عن الفضل بن شاذان: وقال: حدّثنا عليّ بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي الجارود، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: إنّ القائم يملك ثلاثمائة وتسع سنين كما لبث أهل الكهف في كهفهم؛ يملأ الأرض عدلًا وقسطًا كما ملئت ظلمًا وجورًا، ويفتح الله له شرق الأرض وغربها، ويقتل الناس حتّى لا يبقى إلا دين محمّد صلى الله عليه وآله؛ يسير بسيرة سليمان بن داود. ثم قال الفضل: الحديث طويل أخذنا موضع الحاجة.[٢]

والخبران متشابهان غير أنّ المير لوحي ذكر أنّ اختصار الخبر من الفضل بن شاذان، فيما لم يشر الشيخ الطوسيّ إلى ذلك، واستقرب بعضهم أنْ يكون الشيخ الطوسيّ هو الذي اختصر الحديث، وأنّ المير لوحي نقل الخبر عنه، ونسب الاختصار إلى الفضل بن شاذان، ولا يعلم وجهه، فكلام الشيخ الطوسيّ لا يفيد ذلك، والقرائن تؤيد أنّ الفضل بن شاذان في (إثبات الرجعة) يروي المقدار الذي يحتاجه لإثبات المطلب لا للرواية والتحديث، والمقدار الذي يحتاجه في هذه الرواية هو تحديد مدة ملك الإمام عليه السلام كما ذكر المير لوحي من أنّ الفضل بن شاذان قد عنون الباب بباب مدة ملك وحكم صاحب الزمان (صلوات الله عليه)، وذكر المير لوحي أنّ الفضل قد نقل خبرًا آخر في تحديد مدة ملكه، ثمّ عقّب الفضل بعده قائلًا: هذا الحديث مؤوّل.

ثمّ أشار المير لوحي أن الشيخ الطوسيّ روى هذا الحديث المؤوّل في غيبته عن الفضل بن شاذان. وهو مرويّ فعلًا مباشرةً بعد هذا الحديث محلّ الكلام.

وهذا يعني أنّ المير لوحي كان عالمًا بأنّ الشيخ الطوسيّ أورد الخبر، وأورده كما وجده في (إثبات الرجعة) لا كما وجده في (غيبة) الطوسيّ، وأشار إلى الموضع الذي

(١) الغيبة: ٤٧٤.

(٢) أورده المير لوحي في بداية بحثه في الحديث الأربعين، وما يأتي من كلامه مذكور عقيب هذا الحديث في الموضع نفسه من كتابه.

أورده الطوسيّ فيه، ولم يقصد التعمية أثناء نقل الخبر، فلا يمكن اتّهامه بشيء وهو يرشد صراحةً إلى كلام الطوسيّ، ثمّ يحكي أنّ الاختصار راجع إلى ابن شاذان نفسه.

ويؤيد ما نذهب إليه أنّ السيّد النيليّ روى الخبر عن كتاب الفضل بن شاذان -غير إثبات الرجعة- تامًّا:

أمّا الخبر وَفق رواية السيّد النيليّ في (سرور أهل الإيمان) عن الفضل بن شاذان مرفوعًا عن الباقر عليه السلام: وعنه عليه السلام، قال: يملك القائم ثلاثمائة سنة وتسع سنين كما لبث أهل الكهف في كهفهم، يملأ الأرض عدلًا وقسطًا كما ملئت جورًا وظلمًا، يفتح الله شرق الأرض وغربها، ويقتل الناس حتّى لا يبقى إلاّ دين محمّد صلى الله عليه وآله، يسير بسيرة سليمان ابن داود، ويدعو الشمس والقمر فيجيبانه، وتُطوى له الأرض، ويوحى إليه فيعمل بالوحي بأمر الله تبارك وتعالى.[1]

والمهم في الأمر أنّ السيّد النيليّ ينقل عن كتاب (القائم)[2] -لا (إثبات الرجعة) - لابن شاذان، وقد نقل هذه الرواية بعد جملة من الروايات التي رفعها الفضل بن شاذان ولم يسندها، وهذا يؤكد حقيقة مُهمة؛ وهي أنّ الشيخ الطوسيّ لم يعتمد على كتاب

(١) سرور أهل الإيمان :١١٣.

(٢) قال السيّد النيليّ في (سرور أهل الإيمان: ٨٨): وممّا ننقله عن كتاب الفضل بن شاذان المقدّم ذكره... ثم سرد جملةً من الأخبار إلى أنْ وصل إلى الخبر الذي اقتبسناه في المتن.

ومقصوده من كتاب الفضل بن شاذان المقدّم ذكره، الكتاب الذي كرّر الإشارة إلى أنه ينقل عنه في (ص٣٧، وص٦٢)، وقال في (ص١١٩): وليكن هذا آخر ما اخترناه من كتاب الفضل بن شاذان، فبالله المستعان.

ولم يصرّح في النسخة المطبوعة من (سرور أهل الإيمان) أنه ينقل عن أيّ كتب الفضل بن شاذان، ولكن تلميذه الشيخ حسن بن سليمان الحليّ نقل عن كتاب القائم للفضل بن شاذان في أكثر من موضع. (ينظر: المحتضر، الحلي: ٤، ٥، ٨٩).

ووجود نسخة من كتاب (القائم) عند الشيخ حسن بن سليمان الحليّ، يرجّح أنّ أستاذه السيّد النيليّ كان قد اطّلع عليها، وعلى كلّ حال فإنّ هناك تفاوتًا في المرويّ عن (إثبات الرجعة) والمرويّ في كتاب السيّد النيليّ عن الفضل بن شاذان، فلا بدّ من البناء على أنّ السيّد النيليّ لا ينقل عن (إثبات الرجعة).

(القائم)؛ لأن الرواية وردت مرسلةً، لذا فقد اعتمد على مصدر مختلف عن مصدر النيليّ، وهو (إثبات الرجعة) – وقد تقدّم أنْ ليس للشيخ الطوسيّ طريقٌ من كتب الفضل المتعلقة بصاحب الأمر عجّل الله تعالى فرجه الشريف - ولو كان يروي عن غير إثبات الرجعة لرفع الخبر ولم يسند كما فعل السيّد النيليّ.

وسبب حذف ذيل الرواية من (إثبات الرجعة) أنه خارج عن غرض الفضل، وخارج عنوان الباب المعقود في (إثبات الرجعة): باب مدة ملك وحكم صاحب الزمان (صلوات الله عليه).

وبهذه الكيفية من المناقشة يظهر أنّ كلّ قرينة جمعت لتكذيب المير لوحي لو تأمّل المحقّق فيها لوجدها دليلًا على صدقه، وفي تفصيل ذلك يطول المقام، فإنّه رحمه الله ينقل عن (إثبات الرجعة)، وقد بنى على أنْ يذكر ما ينفرد به، وأمّا ما لم ينفرد به فإنّه ينبّه على أنّ المفيد والطوسيّ والطبرسيّ رووا هذه الأخبار، فلا معنى لاتّهامه بأنّه يسرق أحاديث المفيد ويلفّق الأحاديث، وهو يحيل إلى هذه الكتب صراحةً.

الخاتمة ونتيجة البحث

يمكن تلخيص نتائج البحث بما يأتي:

١. كتاب (إثبات الرجعة) كان موجودًا منذ زمن الشيخ المفيد، ونُقلت جملة من رواياته في مصادرنا المعتبرة.

٢. كان لكتاب (إثبات الرجعة) طابعٌ كلاميٌّ؛ لذا فإنّ جملةً من أخباره نُقلت بالمعنى لا بالنصّ؛ ولما كان الشيخ المفيد والطوسيّ والطبرسيّ والمير لوحي والحرّ العامليّ ينقلون عن (إثبات الرجعة) فقد اختلفت نقولاتهم عن نقولات السيّد النيليّ الذي اعتمد على كتب الفضل بن شاذان الحديثية المرتبطة بصاحب الأمر صلوات الله عليه، فكانت الأسانيد عن الفضل بن شاذان متطابقة، لكن الألفاظ برواية السيّد النيليّ اختلفت وكانت أكثر دقةً.

٣. أغلب المعاني التي حكاها المير لوحي عن الفضل بن شاذان موجودة في مصادرنا، ما يؤيد صدق ورودها.

٤. نقل الحرّ العامليّ جملةً من روايات (إثبات الرجعة) في (إثبات الهداة) بطريق مختلف عن المير لوحي.

والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين..

المصادر والمراجع

١. إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، الحرّ العامليّ (ت١١٠٤ه)، مؤسّسة الأعلميّ – بيروت، ط١، ١٤٢٥ه.

٢. الاحتجاج، الشيخ الطبرسيّ (ت٦٢٠ه)، تعليق: السيّد محمّد باقر الخرسان، دار النعمان – النجف الأشرف، ١٣٨٦ م.

٣. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، الشيخ المفيد (ت٤١٣ه)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، دار الشيخ المفيد – بيروت، ط٢، ١٤١٤ ه.

٤. إعلام الورى بأعلام الهدى، الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ت٥٤٨ه)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام - قم المقدّسة، ط١، ١٤١٧ه.

٥. أمل الآمل، الحرّ العامليّ (ت١١٠٤ه)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، دار الكتب الإسلاميّ – قم المقدّسة، ١٣٦٢ ه ش.

٦. الأنوار النعمانية، السيّد نعمة الله الجزائريّ (ت١١١٢ه)، دار القارئ - بيروت، ط١، ١٤٢٩ه.

٧. بحار الأنوار، العلّامة المجلسيّ (ت١١١٠ه)، مؤسّسة الوفاء – بيروت، ط٢، ١٤٠٣ ه.

٨. تاج المواليد في مواليد الأئمة ووفياتهم، الطبرسيّ (ت٦٢٠ه)، دار القارئ، بيروت،١٤٢٢ه

٩. تاريخ بغداد، البغدادي (ت٤٦٣ه)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلاميّ – بيروت، ط١، ١٤٢٢ه.

١٠. تراجم الرجال، السيد أحمد الحسيني (معاصر)، مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ – قم المقدّسة، ١٤١٤ه.

١١. تقريرات أبحاث أصولية، الشيخ محمّد تقي الشهيديّ (معاصر) – بحث الاجتهاد والتقليد، منشور الكترونيًا.

١٢. جمّاع العلم، الشافعيّ (ت٢٠٤ه)، دار الآثار، ط١، ١٤٢٣ه.

١٣. ديوان أبي تمام (ت٢٣١ه)، تحقيق: شاهين عطية، المطبعة الأدبيّة – بيروت، ١٩٨٩م.

١٤. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آغا بزرگ الطهرانيّ (ت١٣٨٩هـ)، اسماعيليان قم وكتابخانه إسلامية - طهران، ١٤٠٨هـ.

١٥. سرور أهل الإيمان في علامات ظهور صاحب الزمان، السيّد عليّ النيليّ (ت بعد٨١٣هـ)، تحقيق: الشيخ قيس العطّار، منشورات دليل ما، ط٢، ١٤٢٨هـ.

١٦. سير أعلام النبلاء، الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ)، دار الحديث - القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ.

١٧. الغيبة، الطوسي، تحقيق ونشر: دار المعارف الإسلامية - قم المقدّسة، ط١، ١٤١١هـ.

١٨. الفهرست، الشيخ الطوسيّ (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: شيخ جواد القيوميّ، مؤسّسة الفقاهة - قم المقدّسة، ١٤١٧ هـ.

١٩. الكافي، ثقة الإسلام الكلينيّ (ت ٣٢٩هـ)، دار الكتب الإسلامية - طهران، ط٤، ١٤٠٧هـ.

٢٠. كشف الحق، الخاتون آباديّ (ت ١١١٦هـ)، تحقيق: السيّد ياسين الموسويّ، مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهديّ عجل الله تعالى فرجه الشريف - النجف الأشرف، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢١. كشف الغمة في معرفة الأئمة، الإربليّ (ت ٦٩٢هـ)، المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام - إيران، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢٢. كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق (ت٣٨١هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم المقدّسة، ط٣، ١٤١٦هـ.

٢٣. المحتضر، الحسن بن سليمان الحليّ، تحقيق: سيّد عليّ جمال أشرف، المكتبة الحيدريّة -١٤٢٤هـ.

٢٤. مختصر كفاية المهتديّ لمعرفة المهديّ، السيّد المير لوحي (ت حدود ١٠٨٥هـ)، تحقيق: السيّد ياسين الموسويّ، مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهديّ عجل الله تعالى فرجه الشريف - النجف الأشرف، ط١، ١٤٢٧هـ.

٢٥. معجم الأدباء، الحموي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلاميّ - بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٦. معجم رجال الحديث، السيّد الخوئيّ (ت١٤١٣هـ)، مؤسّسة الخوئيّ الإسلاميّة، ط٥، ١٤١٣هـ.

٢٧. منتهى الآمال في تواريخ النبي والآل، الشيخ عبّاس القميّ (ت ١٣٧٩هـ)، تعريب: السيّد هاشم الميلانيّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين - قم المقدّسة، ١٤٢٢هـ.

٢٨. الموطأ، مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، برواية الزهري، تحقيق: د بشار عواد معروف ومحمود محمّد خليل، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٩. الموطأ، مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، برواية يحيى، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤٠٦هـ.

٣٠. النجم الثاقب في أحوال الإمام الغائب، الميرزا النوريّ (ت١٣٢٠هـ)، تحقيق: السيّد ياسين الموسويّ، نشر أنوار الهدى، ط١، ١٤١٥ هـ.

٣١. هداية الأمة إلى أحكام الأئمة، الحرّ العامليّ (ت١١٠٤هـ)، تحقيق ونشر: مجمع البحوث الإسلامية - مشهد، ط١، ١٤١٢ هـ.

٣٢. وسائل الشيعة، الحرّ العامليّ (ت١١٠٤هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام العالمية لإحياء التراث - قم المقدّسة، ١٤١٤هـ.

Criticism of Heritage works

413	A Review of the New Edition of Qiṭ ʿa min Kitāb al-futūḥ, by Ibn A ʿtham al-Kūfī, Based on a Manuscript from the Fifth Century AH	By: Mónika Schönléber Institute of Ibn Sina for Middle Eastern Studies (Piliscsaba / Budapest, Hungary) Translated by: Habib Zaatar

Manuscripts Indexes and bibliographies of publications

433	A Bibliography of Verified Texts in Theses and Dissertations in Iraqi Universities from 1966 CE to 2025 CE Part Second	Ali Adday Al-Hasnawi Shaykh al-Ansari Center subordinate to the Supreme Authority for Heritage Revival the Iraq
501	The Remaining Library of Sayyid al-Husayn Al Bahr al-Ulum: An Introduction to the Library and Its Owner	Muhammad Jassim al-Mousawi Center for Manuscript Photography and Cataloging the Holy al-Abbas Shrine Iraq

Heritage News

583	From Heritage News	Prepared By Editorial Board

221	A Codicological Study of the Manuscript of Imam Malik's Mudawwana Written on Parchment (The Quires of the Manuscript as a Case Study)	Dr. Ahmed Attia Senior Researcher, Manuscripts Center Bibliotheca Alexandrina Egypt
267	Sayyid Hadi Muhammad Mahdi Al Tuma: His Works in the Service of Islamic Heritage (1323–1396 AH / 1905–1976AD)	Dr. Salman Hadi Al Tuma Heritage Researcher Iraq
15	The Sound Methodology for Verifying the Attribution of Hadith and Biographical Books	By: Al-Shaykh Ibrahim Jawad Translated by: Al-Shaykh Habib Zaatar Islamic Seminary – Holy Qom Iran

Reviewed texts

299	The Utmost Honour Concerning the Virtues of Kufa and Najaf Two Urjuzas [Rhymed Poems]: (Durrat al-Sadaf fi Fadail al-Najaf and Al-Jawahir al-Masfufah fi Fadail al-Kufah) Composed by: Dr. Hussein Ali Mahfouz	Edited by Miqdam Ratib al-Mufarji Al-Wafi Foundation for Documentation and Studies subordinate Iraq
349	From the Scholarly Ijazat [Permits] of Sayyid Muhammad Ibrahim ibn Dildar Ali al-Naqawi al-Lakhnawi (d. 1307 AH)	Critical Edition by: Sayyid Maytham Mahdi al-Khatib Shaykh al-Ansari Center subordinate to the Supreme Authority for Heritage Revival Iraq

Content

Heritage studies

21	The Image of Amir al-Muminin Ali (peace be upon him) in the Book Al-Fihrist by Muhammad ibn Ishaq al-Nadim	Dr.Mahdi Mojtahedi Assistant Professor in the History and Civilization of Muslim Societies, Ferdowsi University of Mashhad Leyli Abdi Ph.D. Candidate in the History and Civilization of Muslim Societies, Ferdowsi University of Mashhad Iran
49	The Book Ithbat al-Rajah by al-Fadl ibn Shadhan (d. 260 AH) A Treatise on the Authenticity of the Reports Attributed to the Lost Book Ithbat al-Rajah by al-Fadl ibn Shadhan	hasan Yusuf ibn Nukh The Islamic Seminary in Holy Najaf Iraq
139	Slaves in the Spanish Sahara: A Documentary Perspective	Dr. Ali Adnan Al Tuma Utrecht University Netherlands
193	Andalusian Poetic Inscriptions in the Alhambra Palaces of Granada, Spain By: Dr. Murtada Kamal Hurayjah	Review by Dr. Sabih Sadiq Autonomous University of Madrid Spain

lowing regulations:

1. The researcher or reviewer will be informed of delivering the posted material to be published within a period may not exceed the maximum of two weeks.
2. The researchers should be reminded of the publication acceptance of the editorial board within a period may not exceed the maximum of two months.
3. The pieces of research, whose evaluators realize that it should be amended or be added to, will be returned to their writers in order to be organized accurately before publication.
4. The researchers will be informed if their pieces of research are rejected without mentioning the reasons of rejection.
5. Every researcher will be given one copy of the issue in which his research is published, with three separate pieces of research from the same published material and a reward, as well.

- **The journal considers the following priorities in publication:**

1. The date of receiving the research by the editor-in-chief.
2. The date of presenting the revised pieces of research.
3. The variety of the research materials as far as possible.

- The published pieces of research express the opinions of their writers and do not necessarily reflect the opinions of the journal.
- The pieces of research are arranged according to the technical considerations which have nothing to do with the status of the researcher.
- The reviewer or the researcher who is not known for the journal has to send on the journal email, a brief biographical note, his address and email, for the introductory and documentary purposes on the following email: ***Kh@hrc.iq***
- Editorial board reserves the right to make the required amendments upon the approved pieces of research for publication.
- The board of editors will chose distinguished researches published in the magazine, and vows to republish them separately.

The Publishing Terms

- The journal should publish the scientific pieces of research that are related to the manuscripts and documents, reviewed texts, direct studies, and objective critical follow-ups which are related to it.
- The researcher should commit himself with the requisites of the scientific research and its rules in order to get benefit from its sources, and be within the frame of the Researchers 'style during discussion and criticism. Otherwise, the examined research or the text will contain certain topics that attempt to raise the feeling of sectarianism or even sensitivity towards any belief, ideology, or sect.
- The research should not be published previously or presented to other means of publication. The researcher is responsible for doing an independent commitment.
- The font should be in (Simplified Arabic). The texts printing size should be (16), and the margines printing size should be (12), and the pages number should not be less than (20).
- The reviewed research or text should be printed on the (A4) type of paper in one copy with a CD. The pages should be numbered successively.
- The research should be presented with its Arabic and English abstracts, each in a separate paper including the title of the research.
- The familiar scientific principles, documentation and references should be taken into account. The documentation should include the name of the source, the number of the part and the page
- The research should be presented with a separate list of references including the title of the source, the name of the author, the name of the investigator or the interpreter if s/he is available, the publishing country name, the place of publication and finally the date of publication. The name of the books and pieces of research should be arranged alphabetically. And if there are foreign references, they should be added separately, i.e. not within the Arabic references
- Researches shall be subject to the scientific deduction program and to a confidential assessment of its validity for publication, and shall not be returned to its owners, whether accepted for publication or not, according to the fol-

Prof. Dr. Waleed M. Al- Seraakbi (Syria)

Collage of Arts – Hama University

Dr. Abbas Hani Al- Grakh (Iraq)

Ministry of Education – Babylon Directorate of Education

Dr. Ali Fareg Al- Ameri (Italy)

Ambrosiana Library / Milano

Collage of Sociology – University of Milano Bicocca

Advisory board

Prof. Dr. Tarek Abed Aoun Al Janabi (Iraq)

College of Education - Al-Mustansiriya University

Prof. Nebeela Abd Al- Muna>m (Iraq)

Arab Scientific Heritage Revival Centre – Baghdad University

Prof. Dr. Ahmed Shawky Benbin (Morocco)

Director of Al-Hassania Library at the Royal Palace in Rabat

Dr. Saeed Abd Al- Hammeed (Egypt)

Director General of Restoring Museums of Antiquities– Ministry of Egyptian Antiquities

Prof. Dr. Fadhil Al- Beyaat (Turkey)

The Research Centre for Islamic History, Art and Culture

Prof. Dr. Munther A. Al Muntheri (Iraq)

Collage of Arts – Baghdad University

The general supervision

His Eminence Sayid Ahmed Al- Saafi

Editor-in-chief

Sayid Layth Al- Musawi

Managing editor

Mohammad Al-Wakeel

Sub editor

Dr. Husayn Al-Sheibaani

Editorial board

Dr. Ali Habeeb Al- Aedaani

Dr. Ammer Mahmoud AL-Kaabi

Dr. Mehdi Mojtahedi

Hasan Arebi Al-Khalidi

Art Director

Ali Hussien Alwan ALtamimi

English Translation

Habib AL Zaatar\ Lebanon

Al- Abbas Holy Shrine
The High Commission for Heritage Revival
the Al-Sheikh Al-Ansari Center for Studies and Research

Al-Abbas Holy Shrine. The High Commission for Heritage Revival. the Al-Sheikh Al-Ansari Center for Studies and Research.

AL-Khizanah : A Half Annual Scientific Journal which is Concerned with Manuscripts and Documents \ Issued by the Al-Sheikh Al-Ansari Center for Studies and Research.- Karbala, Iraq : Abbas Holy Shrine, The High Commission for Heritage Revival, the Al-Sheikh Al-Ansari Center for Studies and Research, 1438 hijri = 2017-

Volume : Illustrations ; 24 cm

Semi-Annual.- The Nineteenth Issue, The Tenth Year, August 2026-

Includes Bibliographies.

Text in Arabic abstract in Arabic and English.

ISSN : 4586 - 2521

1. Manuscripts --Periodicals 2. Periodicals Arabic -- Iraq. A. title.

LCC : Z115.1 .A8378 2026 NO. 20

Cataloging Center and Information Systems - Library and House of Manuscripts of Al-Abbas Holy Shrine

You can contact or communicate with the journal via:

00964 7813004363

To explore the issues of Al-Khizana Journal and stay updated with its latest publications, please scan the QR code below.

ISSN : 4586 - 2521

Consignment Number in the Housebook and Iraqi Documents: 2245, 2017

Iraq- Holy Karbala

Post-Office: Holy Karbala P.o (233)

Sale Price

Inside Iraq: 10$ - Outside Iraq: 15$



Al- Abbas Holy Shrine
The High Commission
for Heritage Revival

Al-Khizanah

A Half Annual Scientific Journal
which is Concerned with Manu-
scripts Heritage and Documents

Issued by

the Al-Sheikh Al-Ansari Center for
Studies and Research

Issue No. Twentieth, Tenth Year,
Safar 1448 AH / August 2026 AD


In the Name
of Allah the
Compassionate
the Merciful

PRINT ISSN : 2521 - 4586

Al-Khizanah

A Half Annual Scientific Journal which is Concerned with Manuscripts Heritage and Documents

Issued by

the Al-Sheikh Al-Ansari Center for Studies and Research

Issue No. Twentieth, Tenth Year,
Safar 1448 AH / August 2026 AD

for contact:
mob: 00964 7813004363
web: kh.hrc.iq
email: kh@hrc.iq